وقائع العدد

نحن الحسين الاول ملك المملكة الاردنية الهاشمية

بمقتضى الفقرة الثالثة للمادة (٧٨) من الدستور
نصدر ارادتنا بما هو آت :-

تفض الدورة العادية لمجلس الامة في نهاية يوم الاحد الواقع في ٢٧ شباط لسنة ١٩٦٦.

١٩٦٦/٢/٢٣

الحسين بن طلال

رئيس الوزراء	وزير الداخلية بالوكالة
وصفي التل	وصفي التل

المملكة الاردنية الهاشمية

ملحق الجريدة الرسمية

مجلس الامة

مجلس النواب

الدورة العاديــة الثالثة لمجلس الامــة الثامن

محضر الجلسة الاستثنائية الثانية

المعقودة يوم السبت ٢٦ ذي الحجه ١٣٨٥ هـ الموافق ١٦ نيسان ١٩٦٦ م

(رقم العدد ١٤) (المجلد ١٠)

جدول الأعمال

صحيفة

١ – تلاوة محضر الجلسة السابقة ... ... موافقة ٥٨٧
٢ – تلاوة الاجازات والاعتذارات ٥٨٨
أ – طلب اجازة مقدم من نائب نابلس السيد حفظي ملحيس (موافقة) ٥٨٨
ب – معذرة مقدمة من نائب الخليل السيد احمد محمود حجه ٥٨٨

صحيفة

٣ ـ تلاوة قرار اللجة المالية رقم (٤) حول مشروع قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦ . ٥٨٨

٤ بيان معالي وزير المالية رداً على قرار اللجنة المالية رقم(٤)حول الموازنة . ٦٠١

٥ ـ مناقشة الموازنــة العامة لسنة ١٩٦٦ تناقش الموازنة حضرات النواب المحترمين السادة : ٦٠٦

١ ـ نائب معان السيد ابراهيم كريشان ٦٠٧

٢ ـ نائب اربد السيد محمد بشير الغزاوي ٦١٢

٣ ـ نائب السلط السيد محمد الخشمان ٦١٥

٤ ـ نائب عمان السيد وصفي مرزا ٦١٧

٥ ـ نائب عمان السيد مطلق الحديد ٦٢٠

٦ ـ نائب جرش السيد فيصل الدغمي ٦٢١

٧ ـ نائب عمان السيد عبد الرحمن خليفه ٦٢٢

٨ ـ نائب عجلون السيد سليمان القضاه (وعن السيد صلاح السحيمات نائب الكرك) ٦٢٤

٩ ـ نائب بيت لحم السيد ايوب مسلم ٦٣٠

١٠ـ نائب القدس السيد امين يونس الحسيني ٦٣١

١١ـ نائب السلط السيد شاكر الطعيمة ٦٣٣

١٢ نائب رام الله السيد كامل محي الدين ٦٣٣

١٣ نائب الكرك السيد صالح المجالي ٦٣٦

١٤ نائب اربد فضيلة الاستاذ علي الملكاوي ٦٣٨

١٥ـ نائب رام الله السيد محمد احمد البرغوثي ٦٤١

١٦ نائب نابلس السيد داود الشخشير ٦٤٣

١٧ نائب جنين السيد معروف رباع (وعن النائب السيد محمد ارشيد والنائب السيد فوزي جرار) ٦٤٤

١٨ نائب نابلس السيد راشد النمر ٦٤٥

١٩ـ نائب اربد السيد سامي حداد ٦٤٦

٢٠ـ نائب طولكرم السيد حافظ الحمد الله ٦٥٠

٢١ـ نائب عمان فضيلة الاستاذ عبد الباقي جمو ٦٥٠

٢٢ـ نائب عمان ورئيس اللجنة المالية السيد خالد الحاج حسن ٦٥٤

٢٣ ـ رد دولة رئيس الوزراء على كلمات حضرات النواب المحترمين ٦٥٦

صحيفة

٢٤ـ كلمة نائب عمان السيد سليم البخيت ٦٧٧

٦ ـ التصويت والتصديق على الموازنة ٦٦٩

٣٤ عضوا وافقوا على الموازنة

٢١ عضو خالفوا الموازنة

٠٢ عضوا مستكفين

٠٢ عضوا غائبين

٥٩

٧ ـ احالة مشاريع القوانين الواردة من الحكومة الى اللجان المختصة ٧٠٣

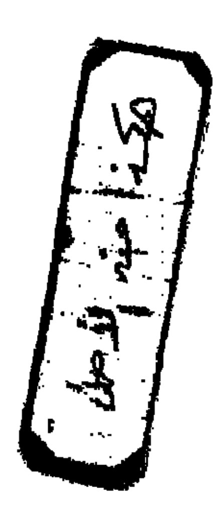
أ ـ مشروع قانون معدل لقانون خدمـة الضباط في القوات المسلحة الاردنية لسنة ١٩٦٦ . (احيـل للجنـة القانونيـة)

ب ـ مشروع قانون معدل لقانون ضريبة الابنية والاراضي داخـل مناطق البلديات لسنة ١٩٦٦ . (احيل للجنة المالية)

ج ـ مشروع قانون تصديق امتياز شركـة النقليات السياحية الاردنية المساهمة المحدودة لسنة ١٩٦٦ .

د ـ مشروع قانون سلطة المصادر الطبيعية لسنة ١٩٦٦ . (احيـلا للجنـة القانونيـة)

٨ ـ تعيين موعد وموضوع الجلسة القادمة ... ... (لم تعين) ... ٧٠٣



مجلس النواب

محضر الجلسة

اجتمع المجلس علناً وبنصاب قانوني في الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم السبت الواقع في ١٦/٤/١٩٦٦ . برئاسة معالي السيد عاكف الفايز رئيس المجلس وبحضور أمين عام مجلس الامة الاستاذ هاني خير .

وتغيب باجازة السيد حفظي ملحيس .

وتغيب معتذراً السيد احمد محمود حجه .

وحضر من الحكومة : -

دولة السيد وصفي التل رئيس الوزراء ووزير الدفاع .

معالي السيد سمعان داود وزير العدلية

معالي السيد عز الدين المفتي وزير المالية

معالي السيد عبد الوهاب المجالي وزير الداخلية ووزير الدولة .

معالي الدكتور قاسم الريماوي وزير الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

معالي الدكتور صالح برقان وزير الشؤون الاجتماعية والعمل .

معالي السيد فضل الدلقموني وزير المواصلات برق وبريد .

معالي الدكتور أحمد ابو قوره وزير الصحه .

معالي السيد ذوقان الهنداوي وزير التربية والتعليم

معالي السيد يحي الخطيب وزير الاشغال العامة

معالي السيد حاتم الزعبي وزير الاقتصاد الوطني

معالي السيد سعيد الدجاني وزير المواصلات/ ميناء سكك طيران .

سيادة الشريف عبد الحميد شرف وزير الاعلام

معالي السيد اسماعيل حجازي وزير الزراعة

معالي الدكتور نصفت كمال وزير الانشاء والتعمير .

معالي السيد محمد طوقان وزير الدولة لشؤون رئاسة الوزراء .

افتتاح الجلسة :

الرئيس :

النصاب قانوني . اعلن افتتاح الجلسة .

بسم الله الرحمن الرحيم

نبحث الآن في المواضيع المدرجة على جدول اعمال اليوم .

١ - تلاوة محضر الجلسة السابقة

الرئيس :

يتلى محضر الجلسة السابقة .

الجميع :

نصادق على ما جاء فيه ونعفي الامين العام من تلاوته .

٢ - تلاوة الاجازات والاعتذارات

الرئيس :

ارجو ان تتلى الاجازات والاعتذارات الواردة

(أ)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب المكرم

تحية واحتراما وبعد .

بسبب اضطراري للسفر للقاهرة لمعالجة عائلتي ارجو معاليكم التكرم بمنحي اجازة شهر متمنياً لمعاليكم وللزملاء الاكارم التوفيق .

وتفضلوا بقبول فائق الاحترام .

نابلس في ٥/٤/١٩٦٦

نائب نابلس
حفظي ملحيس

الرئيس :

هل يوافق المجلس على منحه الاجازة المطلوبة؟

الجميع : موافقون .

(ب)

الامين العام :

معالي رئيس مجلس النواب الافخم عمان

لاسباب قاهرة ارجو التكرم بمعذرتي عن حضور جلسة اليوم .

١٦/٤/١٩٦٦ .

نائب لواء الخليل
احمد محمود حجه

الرئيس :

هل يوافق المجلس على معذرته ؟

الجميع موافقون :

٣ - تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٤) حول مشروع قانون الموازنة العامه للسنة الماليه ١٩٦٦

الرئيس :

ارجو من مقرر اللجنة المالية عطوفة السيد موسى ابو الراغب تلاوة قرار اللجنة المالية رقم (٤)

المقرر :

قرار رقم (٣٤)

عقدت اللجنة المالية لمجلسكم الكريم بنصاب قانوني برئاسة معالي السيد خالد الحاج حسن أربعة اجتماعات مطولة بتاريخ ٢٦/٣/٩٦٦ و ٢٨/٣/٦٦ و ٤/٤/٦٦ و ٥/٤/١٩٦٦ ، كما عقدت بتاريخ ١٢/٤/١٩٦٦ جلسة نهائية بحضور معالي رئيسها والسادة الاعضاء : محمد الخشمان موسى أبو الراغب ، عمران المعايطه ، عفيف بطارسه ، أميل صافيه ، محمدسعيد يونس ، علي الدجاني ، زهير مطر ، محمدسالم أبوالغنم ، وحمزه الشريـده . وذلك للنظر في مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ ودراسته وتقديم توصيها الى مجلسكم الكريم حسب الاجراءات الدستورية المتبعة وقد حضر اجتماعات اللجنة الاربعة الاولى معالي وزير المالية ومعالي

وزير المواصلات / ميناء سكك طيران ، حيث استوضحت اللجنة منهما عن تنظيم مشروع الموازنة وما تضمنته من تقديرات للواردات والنفقات . وبرامج الخدمات ومشاريع التنمية والاعمار .

ويهم اللجنة المالية أن تؤكد بأنها في دراستها لمشروع الموازنة العامة قد التزمت واهتدت بتلك الروح البناءة التي تفرضها مبادئ التعاون المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية ويقتضيها الحفاظ على مستوى النمو الاقتصادي الذي تحقق لاردننا العزيز عبر السنوات الماضية . فاذا ما أبدت ملاحظة أو سجلت انتقاداً فانما يكون ذلك بدافع الايمان بالحياة الديمقراطية السليمة ، وحافز التفاعل النيابي الذي يعتبر خير سبيل لتحمل المسؤوليات المشتركة في التطور والبناء . وكسب المزيد من الاستقرار لبلدنا وللمنجزات التي يفخر بها .

وانطلاقاً من هذه الحوافز المخلصة يهم اللجنة ان تبين للمجلس الكريم ان الموازنة العامة ليست مجرد مجموعات رقمية أو تنظيمات حسابية بل انها تنظيم مالي واقتصادي يتضمن تقديراً سليماً لواردات الدولة ونفقاتها ويعكس على مرآته سياسة الدولة في مختلف الشؤون العامة ويعطيها أداة فعالة للتنسيق والتوجية في مجالات النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي وتكييف الاستثمار والانتاج والاستهلاك والاستخدام لرفع مستويات المعيشة والدخل القومي وتوسيع وتعميق الاستقرار الوطني للحفاظ على كيان الوطن وسلامته ودفع الأذى عن حياضه ، فضلا عن استمرار تطوره وتقدمه .

ولهذا ترى اللجنة لزاماً عليها قبل ان تنتقل الى عرض توصياتها ان تشير الى ثلاث نقاط هامة تضمنتها خطبة الموازنة التي القاها معالي وزير المالية بتاريخ ١٩٦٦/٣/٢٦ .

النقطة الاولى — بأنه لا توجد دولة نامية في العالم تبني سياستها المالية على أساس موازنة متوازنة أو على أساس الاحتفاظ بأحتياطي كبير عندما تبدأ تنفيذ خطة انمائية شاملة وعلى نطاق واسع.

وترى اللجنة ان لكل دولة نامية ظروفها الخاصة وأوضاعها مالية واقتصادية معينة تملي عليها أصول تكييف موازناتها السنوية واذا اصاب التمويل بالعجز أي نجاح في أي بلد من البلاد النامية فليس حتماً أن يصيب النجاح نفسه أو أية نسبة منه في البلاد النامية الاخرى نظراً لاختلاف البيئة والظروف والمطامح والاهداف وتفاوت القدرات والامكانات والثروات الطبيعية الثابتة وغيرها من العوامل التي تؤثر في حياة ذلك البلد واوضاعه ، وليس أمراً خافياً ان الدول النامية بوجه عام ترزح تحت أعباء التزامات مالية ومسؤوليات اقتصادية جسيمة تفرض على بعضها الاعتماد على الدول المتقدمة بينما تفرض على بعضها الآخر تخفيض قيمة نقدها ، أو تخفيض غطائه أو تجابه حالات متفاوتة من عدم الاستقرار الداخلي .

فمن النتائج المباشرة لسياسة التمويل بالعجز في البلاد النامية حتمية السير نحو التوسع في الخدمات وبالتالي الاضطرار لتخصيص المزيد من الواردات للاستهلاك

والبحث عن المزيد من القروض للانفاق على الوظائف والخدمات مما يؤدي الى تقلص الادخار والاستثمار المحلي . وارتفاع الاسعار وبالتالي الاضرار بذوي الدخول الصغيرة الثابتة منها والضئيلة على حد سواء . الذين يشكلون الاغلبية الكبرى من سكان الدول النامية ، وحيثما تستمر الضرائب غير المباشرة متفوقة . نسبة ونوعية على الضرائب المباشرة يتعرض سكان البلاد المعنية بالامر الى اهتزازات ضارة تؤخر نهضتهم المنسقة السليمة . ولو كان الاقتصاد القومي في أي بلد نام متوازناً ولو كان هناك مصدراً مستقراً للعائدات المالية المعرونة لجاز قبول مبدأ التمويل بالعجز . لكن القليل من البلاد النامية من يملك مثل هذه المعطيات والعائدات .

وبما ان الاقتصاد الاردني يعاني حالة ظاهرة من عدم التوازن بين فعالياته المختلفة وبين وارداته وصادراته ، وأيراداته ونفقاته . فان الأخذ بمبدأ التمويل بالعجز ينطوي على خطوة خطيرة قد لا تحمد عقباها على المدى البعيد بالمقارنة مع الموازنة المتوازنة التي توجب الحيطة والحذر وتضمن سلامة العواقب .

وأما قضية الاحتفاظ بأحتياطي كبير أو صغير . فمسألة أخرى . تتعلق بسياسة الدولة العليا وضرورة احتفاظها باحتياطي بمناسب لمواجهة أي ظرف طارىء .

النقطة الثانية — انه لا يمكن تنفيذ البرامج لهذا العام وفي المستقبل إلا باتباع أحد الاساليب التالية : —

١ — زيادة الضرائب من حيث النوع والنسبة .

٢ — تأجيل تنفيذ بعض المشروعات المقررة في الخطة .

٣ — الانفاق على المشروعات الجديدة من الاحتياطي المتوافر للخزينة .

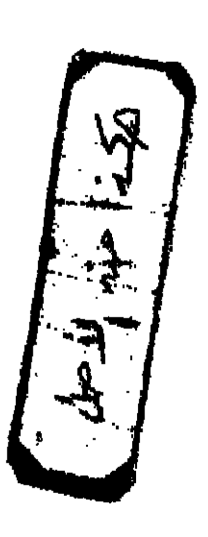
وقبل أن تبدي اللجنة رأيها في هذه الاساليب المتناوبة فانها تضيف اليها ثلاثة أساليب أخرى للتمويل هي : —

١ — المسارعة الى تنفيذ مشروع الادخار القومي .

٢ — اصدار سندات دين على الخزينة لمدد معلومة ومن فئات صغيرة تجتذب ذوي الدخول المتوسطة والصغيرة .

٣ — الاقتراض الاجباري كوسيلة معروفة لحمل المواطنين على الاسهام في مشاريع التنمية الاقتصادية .

ويبدو ان معالي وزير المالية يرى في أساليب التمويل التي عرضها فيخطبة الموازنة أن النمو الاقتصادي يتوقف على كمية الانفاق النقدي ، وهو لهذا السبب اقترح اللجوء إما الى زيادة الضرائب أو الى احتياطي الخزينة أو الى تأجيل المشاريع بينما ترى



اللجنة المالية ان النمو الاقتصادي لا يتوقف على كمية الانفاق النقدي فحسب بل يتوقف أيضاً وبنفس المقدار على نوعية المشاريع المنتجة للدخل . وعلى نوعية الخدمات التي تزيد الدخل القائم أو تفتح أبواباً جديدة لدخول جديدة . مما يضمن سلامة الخطة المالية ويمنحها القدرة على الصمود أمام الانكماش الاقتصادي وعلى امتصاص الاهتزازات الاقتصادية والحيلولة دون رأس المال الخاص من التجمد في البنوك أو التغرب عن البلاد . فالقول مقدماً باحتمال زيادة الضرائب ومعها الرسوم ، نسبة ونوعاً ، كوسيلة للتمويل ، ولو على سبيل الفرض ، يجعل الاستقرار الاقتصادي خاضعاً لقرارات الجهاز التنفيذي الذي يملك صلاحيات واسعة في هذا المجال أكثر من اعتماده على الفعاليات الاقتصادية الحقيقية ونشاطات رجال الاعمال . ومثل هذه الزيادات اذا طبقت فوق ما سبق وطبق في السنوات المتعاقبة ، سوف تدفع رأس المال كما سبق ذكره الى الجمود أو التغرب ، وتقلل من دخول الافراد ، وبذلك يعرضهم إما للاستدانة من أي مصدر وجدوه ، أو لتخفيض مستويات معيشتهم وكلاهما أمر ضار . خاصة اذا كانت الرسوم والضرائب المعرضة للزيادة من الضرائب والرسوم غير المباشرة التي يقع عبئها أكثر ما يقع على ذوي الدخول الصغيرة مما يتنافى مع متطلبات العدالة الاجتماعية .

ولهذا فان اللجنة بأجماع الآراء ترفض مبدأ زيادة الضرائب والرسوم وتدعو الحكومة بدلا عن ذلك ، لتحسين فعاليات اجهزة تحقيق وجباية الضرائب والرسوم في مواعيدها ونسبها المقررة ، وقد طبقت الحكومة هذه الوسيلة وحققت في تطبيقها نجاحاً ملحوظاً . ذلك لان تحصيل الحقوق الثابتة . أجدى وأنفع من محاولة التعويض عن ما هو متروك أو محبوس منها ، بفرض ضرائب أو رسوم جديدة تنال المكلف الواعي الامين ، ويتجنبها غيره من المكلفين .

ومن ناحية اللجوء الى الاحتياطي المالي فان اللجنة ايضاً وبأجماع الآراء تعارض المساس الاحتياطي وتطالب بالابقاء عليه تحسباً لاية طوارىء مفاجئة أو امور ليست بالحسبان لا سيما وان الاردن يجابه تحديات دائمة من العدو المشترك .

النقطة الثالثة — ان الحكومة لن تلجأ الى القروض التجارية إلا كملجأ غير مرغوب فيه واللجنة توافق الحكومة على هذا الرأي لا يسعها إلا ان تزيد عليه لأن القروض التجارية اذا اقتضتها الظروف الملحة يجب ان تقتصر فقط على تلك المشاريع المنتجة القادرة على تسديد الاقساط والفوائد خشية ان تنفق مثل هذه القروض على مشاريع غير منتجة . وبذلك لا تتعرض الخزينة لتسديد القروض والفوائد فحسب وإنما تضطر أيضاً لايجاد مخصصات سنوية للانفاق على أدارتها وعلى احتياجاتها من التجهيزات والمهمات .

وقد قال معالي وزير المالية في مقدمة خطبة الموازنة أن الموازنة ترتبط ارتباطاً وثيقاً ببرنامج التنمية الاقتصادية للسبع سنوات . ولا شك ان هذا الارتباط سيكون شاملا لمعالجة الناحيتين السلبية والايجابية في برامج التنمية في وقت واحد .

فمن الناحية السلبية : تحذر البرامج الحكومة بأن تتوقع تخفيضاً كبيراً في المعونة الاجنبية للموازنة . وتحذرها أيضاً بأن معدل الدخل للافراد ما يزال منخفضاً على الرغم من الزيادة الكبيرة في الدخل القومي وان الانخفاض في الدخل يقترن بانخفاض أنتاجية العمل وبوجود نسبة عالية من السكان عاطلة عن العمل ، وتجد اللجنة المالية في هاتين الملاحظتين سبباً كافياً ومبرراً واقعياً للالحاح على عدم اللجوء الى احتياطي الخزينة ولعدم الاقدام على الارتباط لانشاء أي مشروع أو دائرة تترتب بسببها التزامات مالية جديدة . فلقد ثبت في أكثر من مرة أن الجهة الممولة الاجنبية قد ألغت تمويلها للمشروع وتركت الحكومة وألزمتها أمر تدبير تمويله أو تدبير العمل لموظفيه مما زاد في المسؤوليات المالية .

ولهذا فأن أي مشروع تقدم الحكومة على تنفيذه ضمن برامج السبع سنوات يجب ان يكون مشروعاً منتجاً بالمعنى الصحيح ومتمكناً من تسديد القروض والفوائد من نتائج فعاليته ، لا من فصول الموازنة المختلفة .

وتصل اللجنة الآن الى بيان رأيها في الواردات والنفقات العامة : —

الواردات العامة

تقسم الواردات العامة الى سبعة أقسام : —

أ — القسم الاول — ويشمل الواردات المحلية المقدرة لتسعة أشهر والبالغة ٢٣٫٢٥٠٫٠٠٠ ديناراً .
ب — القسم الثاني — المساعدات المالية المتعلقة بتسديد النفقات المتكررة سنوياً والبالغة ٩٫٠٠٠٫٠٠٠ ديناراً .
ج — القسم الثالث — المساعدات الاقتصادية والفنية البالغة ٢٫٢٧٧٫٤٩٨ ديناراً .
د — القسم الرابع — القروض المعدة للمشاريع الانمائية ولتسديد بعض أقساط وفوائد القروض المستحقة والبالغة ٩٫٢٠٩٫٨٤٦ ديناراً .
هـ — القسم الخامس — مساعدة تمويل مشروع مؤسسة الروافد والبالغة ٥٫٧٤٠٫٥٩٢ ديناراً .
و — القسم السادس — القروض المحلية والبالغة ١٫٥٠٠٫٠٠٠ ديناراً .
ز — القسم السابع — قروض منتظرة والبالغة ١٫٢٢٥٫٥٠٠ ديناراً .

ويشكل القسم الاول من الواردات المحلية الثابتة ، وقد أعتمد معالي وزير المالية في تقديرها اضافة ١٧/ على اعادة التقدير لعام ٦٥/٦٦ .

وقد قدمت الحكومة الى اللجنة جدولا يتضمـــن الايرادات الفعلية لاربـــع سنوات متوالية والايرادات التقديرية للسنة الخامسة ، وذلك بناء على طلب اللجنة .

وكانت نسبة الزيادة على الوجه التالي : —

١٩ر٥٪ لسنة ١٩٦٢/١٩٦٣ .

١١ر٥٪ لسنة ١٩٦٣/١٩٦٤ .

١١ر٥٪ لسنة ١٩٦٤/١٩٦٥ .

٢٢ر٥٪ لسنة ١٩٦٥/١٩٦٦ .

ومن ذلك يتبين لمجلسكم الكريم من نسب الزيادة للواردات ان معدل الزيادة للسنوات الخمس يقع ما بين ١٦ و ١٧ ٪ ، وبناء عليه اعتمد معالي وزير المالية في تقدير نسبة زيادة الواردات لتسعة الاشهر ضمن الموازنـــة الحالية نسبة تقع ما بين ١٧٪ .

وأيضاحاً لزيادة النسب التفصيلية في مفردات الموازنة تود اللجنة ان توضح لمجلسكم الكريم نسبة الزياده في المفردات حسب الارقام التي تضمنتها الموازنة الحالية وهي كما يلي : —

	تقديرات ٦٦/٦٥	اعادة تقدير ٦٦/٦٥	النقص والزيادة بالمائة	تقديرات لسنة كاملة ١٩٦٦	النقص والزيادة بالمائة
رسوم البضائع	٥ر٨٠٠ر٠٠٠	٦ر٥٣١ر٠٠٠	+ ١١ر٣٪	٧ر٧٢٥ر٠٠٠	+ ١٨٪
مجموع الجمارك والمكوس	١٠ر٠٠٠ر٠٠٠	١١ر٢٧٥ر٠٠٠	+ ١٢ر٧٪	١٣ر٢٧٧ر٠٠٠	+ ١٧٪
ضريبة الدخل	٢ر١٧٠ر٠٠٠	١ر٨٠٠ر٠٠٠	— ١٧٪	٢ر٥٦٧ر٠٠٠	+ ٤٢ر٦٪
ضريبة الحرس الوطني	١ر٤٤٠ر٠٠٠	١ر٤٠٠ر٠٠٠	— ٣٪	١ر٥٠٠ر٠٠٠	+ ١٠٪
ضريبة الاراضي	٥٥ر٠٠٠	٣٥ر٠٠٠	— ٣٦٪	٥٠ر٠٠٠	+ ٤٣٪
مجموع الضرائب	٤ر٧٧٠ر٠٠٠	٤ر١٩٥ر٠٠٠	— ١٢٪	٤ر٦٢٥ر٠٠٠	+ ١٠٪
رخص النقل على الطرق	٢٦٥ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	+ ١٣٪	٤٥٠ر٠٠٠	+ ٢٠٪
رخص سوق وتسجيل السيارات	٧٠ر٠٠٠	٩٠ر٠٠٠	+ ٢٨٪	١٤٠ر٠٠٠	+ ٥٥٪
رخص أخرى ومنها رخص اسلحة	٤٨٢ر٠٠٠	١٨٢ر٠٠٠	— ٦٤٪	٣٠٠ر٠٠٠	+ ٦٥٪
مجموع الرخص	١ر٦٠٠ر٠٠٠	١ر١٤٠ر٠٠٠	— ٩٪	١ر٧٧٠ر٠٠٠	+ ٢٣٪
رسوم المحاكم النظامية	١٩٠ر٠٠٠	١٦٥ر٠٠٠	— ١٣٪	٢٢٥ر٠٠٠	+ ٣٦٪
رسوم تسجيل الاراضي	٣٣٠ر٠٠٠	٣٠٠ر٠٠٠	— ٩٪	٣٧٥ر٠٠٠	+ ٢٥٪
رسوم جوازات السفر	١١٥ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠	+ ١٣٪	١٥٠ر٠٠٠	+ ١٥٪

	تقديرات ٦٦/٦٥	اعادة تقدير ٦٦/٦٥	النقص والزياده بالمائة	النقص والزيادة بالماية	تقديرات لسنة كاملة ١٩٦٦
رسوم طوابع الواردات	٣٦٠ر٠٠٠	٣٥٠ر٠٠٠	— ٣٪	٤٥٠ر٠٠٠	— ٢٨٪
الرسوم والاجور الاضافية	١٥٠ر٠٠٠	١٣٠ر٠٠٠	— ١٣٪	١٥٠ر٠٠٠	+ ١٥ر٤٪
رسوم الطيران المدني	٤٥ر٠٠٠	٧٠ر٠٠٠	٥٥٪	١٠٠ر٠٠٠	+ ٤٢ر٨٪
مجموع الرسوم	٢ر٩٩٠ر٠٠٠	٢ر٧٠٠ر٠٠٠	— ٩ر٧٪	٣ر٣١٠ر٠٠٠	+ ٢٢ر٥٪
الطوابع البريدية	٤٠٠ر٠٠٠	٣٢٥ر٠٠٠	— ١٨ر٧٪	٤٤٨ر٠٠٠	+ ٣٤ر٤٪
اجور الهواتف وتأسيسها	١ر٠٦٩ر٠٠٠	٤٤٠ر٠٠٠	— ٥٨٪	١ر٠٠٠ر٠٠٠	+ ١٢٧ر٣٪
اجور المكالمات الهاتفية	٤٥٠ر٠٠٠	٣٨٠ر٠٠٠	— ١٥ر٥٪	٥٥٠ر٠٠٠	+ ٤٥٪
رسوم رخص الراديو	١٢٠ر٠٠٠	٩٦ر٠٠٠	— ١٤٪	١٣٠ر٠٠٠	+ ٣٥٪
مجموع البرق والبريد والهاتف	٢ر٢٢٠ر٠٠٠	١ر٤٥٤ر٠٠٠	— ٣٤ر٥٪	٢ر٤٠٠ر٠٠٠	+ ٦٥٪
الفوائد والارباح	١ر٧٠٠ر٠٠٠	١ر٧٩٢ر٠٠٠	— ٩٪	١ر٦٩٨ر٠٠٠	— ٤٪

وكان معالي وزير المالية قد صرح بتاريخ ٥/٤/٩٦٦ بأن النفقات قد قدرت على أعلى نفقاتها مما يعني على أن تقدير الواردات قد تم على أعلى مستوياته أيضاً لايجاد التوازن بين الواردات والنفقات وفقاً للاصول الحسابي وقد أعلن معالي الوزير في الوقت نفسه عن عدم امكانية تنفيذ جميع المشاريع المدرجة في الموازنة ومنها ما يستغرق انشاؤه أكثر من تسعة أشهر قطعاً كأبنية المدارس مثلا ، ولكنـــه أدرج قيمته كـــاملة في مشروع الموازنة مما زاد النفقات الممكن انفاقـــــــــــه .

وبنتيجة هذه الدراسة تقدم اللجنة المالية لمجلسكم الكريم التواصي التالية ، راجية الموافقة عليها : —

١ — لما كانت المملكة الاردنية الهاشمية تواجه بعزيمة وشجاعة وعناد التحديات المستمرة للعدو المشترك ومـــا يضمره من سوء النوايا نحو الاردن والبلاد العربية . وتحسباً للطوارىء والاحـــداث المفاجئة يصر مجلس النواب على الحكومة بأن لا تمس الاحتياطي ولا تلجأ اليه إلا في حالات استثنائية لمجابهة طوارىء ليست في الحسبـــــان .

٢ — تجاوباً مع ما يشعر به الشعب الاردني الكريم من أعباء الضرائب نوعاً ونسبة وما يتردد في أوساطه من خشية من زيادة هذه الضرائب والرسوم يصر مجلس النواب على مطالبته بعدم زيادة هـــذه الضرائب والرسوم سواء عن طريق الصلاحيات المخولة للحكومـــة بموجب القوانـــين والانظمة المعمول بها أو عن طريق القوانين المؤقتة عندما لا يكون المجلس منعقداً أو عن أي طريق آخر ، إذ اصبح المكلف الاردني غـــير قادر على تحمل أية زيادة نوعاً ونسبة في الضرائب والرسوم .

٣ – املاء الاحداثات التي رصدت لها مخصصات في الموازنة في الحالات الملحة التي تمليها الضرورة القصوى وتتطلبها المصلحة العامــة وان يصار الى املاء هذه الشواغر المستحدثة من الوزارات والدوائر التي تشكو تضخماً في اجهزتها . اذا أمكن ذلك .

٤ – يطالب مجلس النواب الحكومة بمراعاة جانب الحذر والدقة قبل الارتباط مع أية هيئة خاصة لانشاء بعض المشاريع أو الدوائر التي تفرض على الخزينة التزامات مالية باهظة عندما تنسحب تلك الهيئات من تمويـــل تلك الدوائر او المشاريع ولقد ثبت لمجلسكم الكريم أكثر من مرة أن انسحاب الهيئات المموّلة قد جابـــه الحكومة بمشكلة تمويل تلك الدوائر أو استيعاب موظفيها .

٥ – الطلب من الحكومة تطبيق اجراءات مشددة على جميع موظفي الدولة الذين يستعملون السيارات الحكومية لاغراض غير رسمية مؤكدة .

٦ – عدم احالة الموظفين الى التقاعد إلا اذا ثبت للحكومة برأي لجنة وزارية خاصة أن ذلك الموظف لم يعـــد صالحاً للعمل . ويعلم مجلسكم الكريم ان التقاعد والتعويضات يكلف الحكومة مبالغ سنوية مـــتزايدة بلغت في تسعة اشهر ٠٠٠ر٥٨١ر١ ديناراً أو ما يعادل ٧٪ من تقديرات الواردات المحلية .

٧ – وضع تعليمات ثابتة لتشجيع الصناعات المحلية بحصر شراء اللوازم الحـــكومية منها تشجيعاً للصناعـــات المحلية والاقتصاد العام . وعدم اللجوء الى شراء اللوازم من الخارج الا اذا ثبتت الحاجة لها .

٨ – الأخذ بمبدأ عدم انشاء سفارات في البلاد التي ليست لها سفارات في الاردن وأيضاً الحد من تنقلات أعضاء السلك الدبلوماسي الخارجي إلا في حالات ضرورية التي تقتضيها مصلحة العمل والمطالبة بتعزيز أجهزة السفارات ذات العلاقة بتشجيع الاعمال الثقافية والسياحية والاقتصادية في الاردن .

٩ – متابعة مشروع البوتاس وتنفيذه خاصة وأنه لوحظ ان الميزانية لم تتضمن أية مخصصات محـــددة للمشروع أو أية ملاحظة عن القروض التي أعلنت عنها الحكومة أكثر من مرة .

١٠ – مطالبة الحكومة بعرض موازنات الدوائر والسلطات المستقلة على مجلسكم الكريم ولقد سبق وطالـــب مجلسكم الكريم بتعديل قوانين هـــذه السلطات والدوائر بحيث تصبح موازناتها خاضعة لاشراف مجلس الأمة . ولقد تضمنت الموازنة على سبيل المثال مبلغ ٨٠٠ر١٢٠ ديناراً لمشاريـــع ميناء العقبة بينما يعلم الجميع أن هذه الدوائر تجبي ايرادات كبيرة من الخدمات التي تؤديها للمواطنين ، و لا خلاف أنه مـــن حق مجلسكم الكريم النظر في موازنات هذه الدوائر ومناقشتها عند مناقشة الميزانية العامة .

١١ – ترى اللجنة ان نظام التأمين الصحي لم يحقق الاهداف والغايات التي وضع النظام من أجل تحقيقها . حيث ثبت ان مستوى الخدمات الطبية قد هبط عما كان عليه قبل وضع النظام موضع التنفيذ. والسبب في ذلك يعود الى ان عدداً كبيراً من الاطباء والاخصائيين قد استقالوا من خدمة الحكومة ، وذلك بسبب عـــدم قناعتهم بجدوى النظام ونتيجة لذلك أضطرت وزارة الصحة الى إيكال المسؤوليات الطبية التخصصية الى أطباء ينقصهم التخصص والخبرة مما ادى الى هبوط مستوى الخدمات الطبية .

هذا علاوة على انه زادت وزارة الصحة رواتب الاطباء بمعدل ٨٠٪ من الراتب الاساسي دون الانتفاع من خدمات الاطباء وبدون زيادة ساعات الدوام الرسمي زد على ذلك أن الطبيب الذي يشغل وقته بعـــد الظهر في عيادته الخاصة خدمة للمرضى أصبح عاطلا عن العمل بعد الـــدوام الرسمي . أو أصبح يمارس الطب بعد عمله الرسمي متستراً .

لذا توصي اللجنة مجلسكم الكريم بالموافقة على اعادة النظر في نظام التأمين الصحي على أسس وقواعد جديدة لتحقيق تحسين الخدمات الطبية وليس هبوط مستواها .

١٢ – تنزيل العلاوات الاضافية التي زيدت لمجلس الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب ومن هم برتبتهم

١٣ – تنزيل العلاوات الاضافية وعلاوة بدل الايجار المخصصة للمحافظين والحكام الاداريين .

١٤ – اضافة الفقرة (هـ) للمادة (٦) من مشروع قانون الموازنة العامة بالنص التالي :

هـ – يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ – مجلس الأمة .

١٥ – تعديل المادة (٨) من مشروع قانون الموازنة وذلك بشطب عبارة (وبموافقة وزير المـــالية/المـــيزانية العامة) وفقاً لقرار مجلسكم الكريم في اقرار الموازنة العامة لسنة ٦٦/٦٥ .

١٦ – عدم اخضاع واردات العقارات لضريبة الدخل باعتبارها تخضع لضريبة المسقفات وذلك للحيلولة دون ازدواج الضريبة وحلا لمشكلة الاسكان .

وبناء عليه فان اللجنة توصي با لاكثرية مجلسكم الكريم بالموافقة على مشروع قانون الموازنة العامـــة لسنـــــة ١٩٦٦ .

اللجنة المالية

مخالفة عضو اللجنة المالية السيد محمد الخشمان .

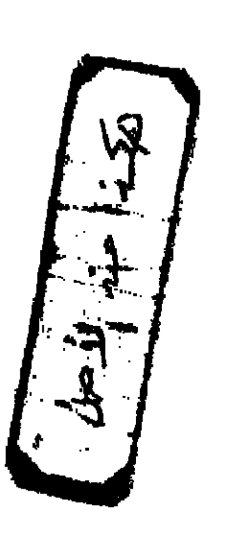
بالاضافة الى ما ورد في هذا التقرير من تواصى صادرة عن اللجنة المالية المنبثقة عـــن مجلس النواب . فانني اوصى بتعديل المادة التاسعة من قانون الموازنة على الشكل التالي ليتفق ذلك مع نظام الخدمة المدنية رقم٢٣ لسنة ١٩٦٦ ومع المادة ١١٥ من الدستور : –

المادة ٩

يجرى تحديد الوظائف المصنفة وغير المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة او دائرة تبعاً لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بنظام واحد يسمى نظام تشكيلات الوظائف يصدره مجلس الوزراء ، على ان يكون جزءا من هذا القانون ويصدق معه ؛

مخالفة عضو اللجنة المالية السيد أميل حنا صافية .

أوافق على توصيات اللجنة المالية التي أنا عضوا فيها باستثناء التوصيتين (١٢ و ١٣) المتعلقتين بتنزيل العلاوات الاضافية ، حيث إن المستفيدين عليهم التزامات لاقدرة لهم على الاضطلاع بها بدون هذه العلاوات



وارى ان من مصلحة البلاد وتأمين السير الحسن للعمل يجب دفع مثل هذه العلاوات . ولي ملاحـــظات اخرى لم يرد ذكرها في التقرير وهى كما يلى : —

ان السياحة تدر على البلاد اموالا طائلة . وأنى اعتقد اننا اذا اوليناها العناية الكافية فسيأتى اليوم الذى نجد فيه أن ما يرد منها يكفى للاستغناء كلياً عن المساعدات التي نتاقاها من الخارج . وبناء عليه ولما كانت القدس هى المكان الرئيسي الذى يجلب السواح ، فمن الواجب ادخال اصلاحات عليها توهلها لاستقبال الاعـــــداد المتزايدة من السياح وما يلزم عمله بصورة مستعجلة هو ما يلي : —

١ — احداث ساحات في البلدة القديمة وشوارع ومساعدة أمانة القدس لتريح ملكية الاماكن التي يتوجب هدمها ودفع التعويضات الى اصحابها .

٢ — احداث منافذ جديدة الى البلدة القديمة تصلح لسير السيارات .

٣ — تجميل مداخل المدينة وشوارعها بوجه عام .

٤ — المساعده على زيادة عدد الفنادق .

٥ — السرعة في تحسين مطار القدس .

وبالاضافة الى الاصلاحات في مدينة القدس ، أطالب باصلاح الطرق التي تودى الى الاماكن الدينيـــة والاثرية في البلاد وايجاد طرق لا وجود لها الان .

مخالفة عضو اللجنة المالية السيد عمران المعايطة

مع تأييدى المطلق لتواصى اللجنة المالية لمجلس النواب بخصوص مشروع قانون الموازنة العامة لسنـــة ١٩٦٦ أخالفها بناحيتين : —

١ — تمشياً مع احكام المادة ١١٥ من الدستور) التي تنص على ان لا يخصص أى جزء من اموال الخزينة العامة ولا ينفق لاى غرض مهما كان نوعة الا بقانون) وبدلالة المادة (٣) الفقرة — أ — والمادة (٣) مـــن نظام الخدمة المدنية رقم ٢٣ لسنة ٦٦ ارى أنه لايوجـــد اى مانع دستورى في ربط جـــدول الوظائف بقانون الموازنة العامة .

٢ — بصفتي حاكماً ادارياً » سابقاً » واعرف تمام المعرفة ما يتكبده الحاكم الادارى من نفقات ضيافـــــة وغيرها . اوصى المجلس الكريم بالموافقة على بقاء العلاوة الفنية للمحافظين والمتصرفين ومدراء الاقضية

مخالفة الاعضاء

معالى السيد على الدجاني — السيد موسى ابو الراغب . — السيد زهير مطر .

لقد اتخذت اللجنة المالية قرارها بتوصية مجلسكم الـــكريم بالموافقة على مشروع قانون الميزانية باكثرية الاصوات وقد خالفنا هذه التوصية بالذات لعدم موافقة الاكثرية معنا على ضم التواصي التالية الى التقرير .

١ — ربط جدول الوظائف

تفرض المادة (١١٥) من الدستور أن لا يخصص أي جزء من أموال الخزانة العامـــة ولا ينفق لاي غرض مهما كان نوعه إلا بقانون وبدلالة المادة (٢) فقرة (أ) والمادة (٣) من نظام الخدمة المدنية الجديد

رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ . نرى أن الدستور يفرض ربط جدول الوظائف العامة بقانون الموازنة العامة ونرى أن ربط هذا الجدول هو أدعى لاستقرار الجهاز الاداري .

تعرف المادة (٣) من نظام الخدمة المدنية كلمة « الموظف » بما يلي : -

كل شخص يعين بقرار من المرجع المختص في وظيفة مدرجة في نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الميزانية العامة ولذلك نقترح على المجلس الكريم استبدال نصـــ المادة التاسعة من مشروع قانون الموازنة بنص جديد يجعل من جدول الوظائف جزءاً من هذه الموازنة . ونقترح النص التالي : -

« يعتبر جدول الوظائف والتشكيلات المربوط بهذا القانون جزءاً منـــه » .

٢ — القروض المنتظرة .

بما انه لا يتم الارتباط بالواردات الا اذا تأكدت مصادرها بموجب القوانـــين والانظمة والعقود وذلك تمهيداً لربطها بوجوه الانفاق على الخدمات والمشروعات التي تلتزم الـــدولة بتنفيذهـــا أو تتعهد بانشائها وبما ان الاعتماد في التمويل على مصادر غير ثابته لا يمكن مجلسكم الكريم من التصديق علـــى المخصصات المرصوده لتلك المشاريع ، لذلك نطالب بتنزيـــل القروض المنتظرة لاننا نعتقد بانه لا يجوز لمجلسكم الكريم أن يلتزم بالموافقة على مخصصات مالية غير موكدة.هذا مع العلم بانه ليس ثمة ما يمنع الحكومة من اصدار ملاحق للموازنة حينما تتحقق القروض .

ثالثاً —التأمين الصحي .

بما ان اللجنة المالية الموقرة قد توصلت الى رأي واضح حاسم بان مشروع التأمين الصحي لم يحقق الغايات والاهداف التي وضع من اجلها كما هو مبين في تقريرهـــا فانـــنا انسجاماً مـــع هذه النتيجة التي توصلت اليها اللجنة ومع مطلبها باجماع الآراء أعادة النظر فيه نطالب بالغاء النظام قبل ان يستفحل الأمر ويصعب تداركه .

٤ — موظفو قناة الغورالشرقية .

بالنسبة لعدم تضمين مشروع الموازنة مخصصات لموظفي ومستخدمي قناة الغور الشرقية ، وبما ان خطبة الموازنة لم تتضمن اية اشارة او تلميح حول ضمـــان مستقبل لهم رغمـــا عـــن كثرتهم فاننا نوصي باستخدامهم حيثما امكن في الوظائف والمشاريع التي تنوي الحكومة القيام بها .

٥ — زيادة التقدير .

اعتمدت الحكومة في تقدير الواردات على زيادة نسبتها ١٧٪ واننا لنوافق زمـــلائنا اعضاء اللجنة المالية على ان مفردات الواردات تتضمن تقديرات تزيد بنسب عالية جداً بالمقارنة مع اعادة التقدير لسنة ٦٥/٦٦ كما هو واضح في الجدول . ونعتقد ان نسبة ١٧٪ لم تتضمن مجموعة من الواردات التي تشتمل ما يـــلي : —

تحصيل البقايا .

بيع رخص السيارات .

زيادة الرسوم الجمركية والمكوس .

جمركة السيارات المسجلة خارج الاردن .

تحصيل ضريبة الدخل بنسبة ٢٧،٥٪ من ارباح الشركات لاول مرة ونعتقد أنه لو ادخلت هذه الارقام في الحساب لنزلت النسبة الى ١٤٪ او ما هو قريب منها في هذه السنة ولكي يصل معالي وزير المالية الى التقدير الوارد في الموازنة فقد عمد لزيادات أخرى في الضرائب والرسوم كرسوم تركيب الهواتف ورسوم المكالمات الهاتفية والرسوم الجمركية ورسوم المحاكم النظامية والشرعية والرسوم الاضافية ولقد أكدت اللجنة المالية باجماع الآراء ان المواطن الاردني لم يعد قادرا على تحمل المزيد من هذه الضرائب والرسوم وان الكشف الملحق بتقرير اللجنة المالية يثير المخاوف من زيادات مستحدثة خاصة وان تكاليف المعيشة مرتفعة ارتفاعاً كبيراً وليس ثمة ما يشير الى تخفيض الاسعار وخاصة المواد الغذائية .

٦ — جباية الرسوم والضرائب لمدة سنة كاملة .

بما ان الموازنة هي لمدة تسعة اشهر فقط وبما اننا اقترحنا على اللجنة المالية ضم نص الى قانون الموازنة يؤكد تحصيل الرسوم والضرائب بنسبة ٧٥٪ فقط ولم تأخذ اللجنة بهذا الرأي لذلك نطالب بتعديل القانون بحيث تصبح الجباية عن تسعة اشهر فقط .

٧ — السياسة المالية الجديدة .

لقد اعلن معالي وزير المالية في خطبة الموازنة العامة عن عزم الحكومة على تطبيق اساليب جديدة في الادارة الحكومية وبرامج الوزارات ورسم السياسات المالية والاقتصادية والنقدية في المملكة . وانه من حق مجلسكم الكريم بمناسبة مناقشة الموازنة الاطلاع ولو على بعض الجوانب العملية للسياسات الجديدة قبل التصويت على الموازنة .

وختاماً اننا نعرض مخالفتنا على مجلسكم الكريم بدافع الاخلاص راجين ان توافقوا على المطالب التي عرضناها فيها لاعتقادنا انكم بوصفكم ممثلين للشعب الاردني في هذه الندوة البرلمانية الكريمة تتجاوبون مع المواطنين في رغباتهم وأمانيهم وانكم تطمحون في ان يصيب بلدكم المزيد من الاستقرار والازدهار في ظل قائدنا الباني جلالة الملك الحسين المعظم الذي نذر نفسه لخدمة الشعب والوطن وآليتم على انفسكم ان تسيروا على دربها لاستمرار مرحلة العمل والبناء التي يعيشها اردننا الحبيب ولم نقصد من هذه المخالفة إلا ان تزداد حياتنا العامة اكتنازاً بالجهد المثمر والعمل الخير لنهضة الاردن وتقدم شعبه وفاء لما يبذله جلالته حفظه الله من جهود مضنية صادقة لقضية بلدنا وامتنا العربية .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي اذا أمر معالي الرئيس أقترح على المجلس الكريم أن يسمع مطالعة وزارة الماليه على تقرير اللجنة ثم تجري مناقشة التقرير والموازنه دفعة واحده .

السيد خليفة نائب عمان :

لايجوز ان تجيب الحكومه الا بعد ان تسمع مناقشة النواب .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي هذه غير اجابه ، الاجابه الحكومة ستجيب بالتفصيل بعد سماع مناقشة النواب لكن هناك ملاحظات في تقرير اللجنه المالية نحن نؤيدها ونريد ان نحذفها من المناقشة سلفاً ولذلك الذي راح يصير ان معالي وزير المالية يذكر خلاصة مطالعات الحكومة على تقرير اللجنة الماليه ثم تجري المناقشة ثم ترد الحكومة نهائياً على المناقشه .

الرئيس :

وصفي بك .

السيد ميرزا نائب عمان :

تقرير اللجنة الماليه تقرير مقدم الى المجلس نحن سيكون لنا عليها ملاحظات وبعد اظهار هذه الملاحظات واظهار ملاحظاتنا على التقرير ، وزير المالية يتفضل .

الرئيس :

مافي مانع يا وصفي بك ، ان معالي وزير الماليه ما دام مقتنع في بعض آراء اللجنة انه يعرضها وبعدين النواب يناقشوا التقرير .

الرئيس :

ابو راتب تفضل .

السيد المجالي نائب الكرك :

اللجنة الماليه منبثقه عن المجلس الكريم وموجوده في المجلس وتود الحكومة بعد ان سمعت تواصي اللجنه ان تجيب عليها والحكومه في حل من ان تجيب على تواصي اللجنة الآن او على مناقشات النواب بعدئذ .

الرئيس :

وحيد بك .

السيد العوران نائب الطفيله :

معالي الرئيس ، لاخلاف في الموضوع ان اجابت الحكومة الآن على تواصي اللجنة المنبثقه عن هذا المجلس الكريم ، وهي اللجنة الماليه لاغضاضه ان اجابت في مبدأ هذه المناقشه لكي يتمكن المناقش اعني النائب المناقش ان يجيب على هذه الخلاصه التي ادلت بها الحكومة وأظن ان هذا هو أصوب وأوزن .

الرئيس :

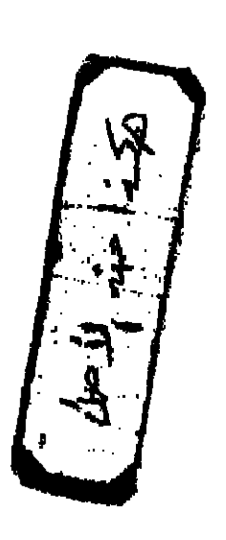
ما دام دولة الرئيس اعلن بأن الحكومة اخذت في بعض تواصي اللجنه ، مافي داعي انكم تناقشوها الا اذا كان هنالك . .

السيد خليفه نائب عمان :

المجلس الكريم هو اللي بقول بوافق او لا يوافق .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي يساعد المناقشة . مناقشة تقرير اللجنة الماليه ان تسمعوا ملاحظات وزير الماليه هذا بطبيعة الحال تمهيد للمناقشة بالشكل اللي بريده الاخوان النواب .



الاستاذ جمو نائب عمان :

قد يوفر علينا رد ومطالعة معالي وزير المالية على تقرير اللجنة كثيراً من الأمور والمناقشة .

٤ – بيان معالي وزير المالية رداً علـــى قرار اللجنة المالية رقم (٤) حول الموازنة .

الرئيس :

تفضل يا معالي الوزير .

معالي وزير المالية :

معالي الرئيس ، حضرات النـــواب المحترمين يطيب لي بادىء ذي بدء ان اقدم للجنة المالية بالنيابة عن الحكومة التقدير العميق والشكر الجزيل على ما اولت مشروع قانون الميزانيه العامة من اهتمام بالغ ودراسة مستفيضة وتمحيص دقيق ، وعلى تلك الردود البناءة التي انطلق منها التقرير والتوصيـــات الواردة فيه ، ولا شك عند الحكومة بان التعاون المستمر المثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في هذا المجال وفي كل المجالات هو العماد الاقوى لحكم الشورى والديمقراطية السليمة ، كما ان تبادل الرآي في سعي مخلص لاكتشاف الحق واحترامه والاذعان لاحكامه هو الهدف الاسمى لهذه الندوة البرلمانية .

واذ تضع الحكومة رأيها في تقرير اللجنة المالية بين يدي هذه المناقشة فانها تفعل ذلك في نطاق هذا التعاون المثمر والبحث عن الحقيقة علما باننا جميعاً مجتهدون وللمجتهد اجران ان اصاب واجر واحد ان اخطأ وما نبتغي الا أمن هذا البلد العزيز وزيادة الخير والعمران السريع فيه .

٢ – لا يعدو قانون الميزانية العامه ان يكون وثيقة أمل وبرنامج عمل ولا تدعـــى الافتراضات والتقديرات الواردة فيه الدقة المطلقة وان اهم ما في القانون هو برنامج العمل والخدمات فاذا تم الأتفاق على هذا البرنامج واقراره اصبح من واجب الحكومة تنفيذه وتأمين كافته من المـــال اى كانت مصادره وتجدد الحكومة نظرة الثقة والتفاؤل التي تسود هذه الوثيقة وتؤكد عزمها وتصميمها على تنفيذ برنامج العمل الواردة فيه .

٣ – واذا صح ان القانون يرسم سقفاً اعلى للنفقات بحيث لا يجوز تجاوزه تحت اي ظرف فانه لا يرسم سقفا ادنى لها كما انه لا يرسم سقفاً ادنى او اعلى للواردات وهكذا يصبح الحديث عن موازنة غير ذي موضوع مطلقاً الا من حيث الشكل فلم يحدث في اية سنة من السنوات ان جاءت النفقات مساوية للواردات ولا بد ان ينجلي الموقف المالي بعد اقفال الحسابات لاية سنة مالية عـــن وفر او عجـــز ووجود هـــذا الاحتياطي النقدي للخزينة بمقادير مختلفة كل سنة دليل مادي على بطلان نظرية الميزانية المتوازنة .

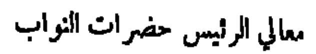
ومن هنا نكون مطالبة اللجنة المالية بعدم المساس بالاحتياطي النقدي للخزينـة كطلب المستحيل فـــلا تستطيع هذه الحكومة واية حكومة قبول هذا الالتزام وما دام برنامج العمل محددا وواجب التنفيذ ومـــا دامت الواردات المحلية لا تستبين قيمتها الا في نهاية السنة وما دامت نسبة عالية من الوردات تأتي متفرقة او موسمية ونسبة عالية من النفقات تأتي دورية ومنتظمة فلا بد لذلك ان يزيد الاحتياطي النقـــدي ويتناقص مرة اخرى وعدم المساس به ضرب من المحال . واذا صحت التقديرات الواردة في مشروع القانـــون فان الحد الاقصى للمبلغ الذي سينفق من الاحتياطي هو مليونا دينار اما اذا زادت الـــواردات او نقصت النفقات فقد لا ينقص الاحتياطي النقدي لخزينة وقد يزيد .

٤ – وخشية اللبس في فهم الاحتياطي الذي نتحدث عنه اجد من واجبي ان اوضح الفـــرق بين احتياطي الخزينة واحتيـــاطي المملكة مـــن الذهب والعملات الاجنبية القابلة للتحويل الى ذهب . فقيمة احتياطي الخزينة كما كانت في نهاية آذار من هـــذه السنة هي حوالي (٩) ملايين دينار وقيمة احتياطي المملكة في نفس التاريخ هي حوالي (٦٤) مليـــون دينار ويشمل ذلك غطـــاء النقـــد الاردني . ووراء الاحتفاظ بكل منهما اغراض مختلفة ولعـــل السبب الاقوى في الاحتفاظ باحتياطي نقدي للخـــزينة هو تسهيل مدفوعات الحكومة عند استحقاقها اذا قصرت الواردات في تغطيتها ولذلك يمكن نظـــريا الاستغناء عن هذا الاحتياطي وانفاقه ونقل ملكيته للمواطنين نتيجة هذا الانفاق اذا وجدت الحكومة طريقة اخرى لتغطية العجز المؤقت الذي يحدث بين المـــدفوعات والمقبوضات ومن هذه الطرق السلفة النقدية التي سمح القانون باستلافها من البنك المـــركزي او باصـــدار اذونات الخـــزينة او سندات الحكـــومة كما تقترح اللجنة المالية .

اما السبب الاقوى للاحتفاظ باحتياطي كبير من الذهب او العملات القابلة للتحويل الى ذهب فهو ضمان قيمة النقد الاردني وتسهيل عمليات الاستيراد والتحويلات الشخصية . وبالنسبة لبلـــد كالاردن يعتمد الى حد كبير على الاستيراد من الخـــارج في استهلاكه ونفقاته الرأسمالية فـــان الاحتفاظ بهـــذا الاحتياطي على مستوى عـــال هو السبيل الاوحـــد لاستقرار قيمة النقـــد وحرية الاستـــيراد والتجارة الخارجية وبالتالي لاستقرار الاسعار .

ولا تتأثر موجودات المملكة من العمـــلات الاجنبية بزيادة الاستيراد والمدفوعات للخارج فقط وان انفاق الحكومة من الاحتياطي المتوفر للخزينة اذا اضطرت لذلك لا يعني مطلقا تخفيض قيمة النقد او تخفيض غطائه . ومن التناقض الذاتي ان تقوم الحكومة بالاقتراض الداخلي لسد العجز القائم بين الواردات والنفقات فقط بينما هي تحتفظ باحتياطي في خزينتها يكفيها مؤونة هذا الاقتراض . وفي كل الاحـــوال ترجو الحكومة ان يفرق النواب الكرام في مناقشاتهم بين الاحتياطي ومعاني الاحتفاظ بكل منهما ومتضمناته .

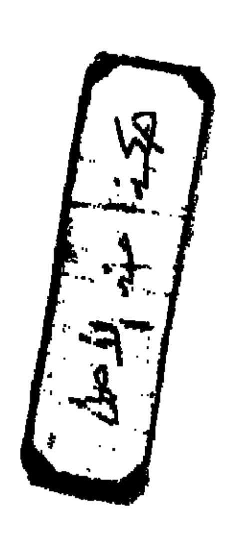
٥ – لم تدع الحكومة الى (التمويل بعجز) ولم تنادى به ولكن اللجنة المالية افترضت ذلك وناقشت المبدأ ووصلت الى مـــا يشبه شجبه او التحذير من اتباعه ومن ثم قدمت ثلاثة اساليب اخرى للتمويل هي جميعها اساليب (التمويل بعجز) ويذكر التقرير الاقتراض الاجبارى اى اكراه المواطنين والمؤسسات على تسليف الحكومه وهذا ابعد واقسى اجراء يمكن ان يلجأ اليـــه المؤمنون بالتمويل بعجز او المتطرفون في الاقتصاد الموجه .



معالي الرئيس حضرات النواب

ان الحكومة لا توافق اللجنة على استخدام اى من هذه الاساليب الثلاثة المقترحة لتمويل العجز القائم بين الواردات والنفقات ما دام لديها احتياطي نقدى يمكن اللجوء اليه .

ولكن الحكومة تود ان تشير الى انها قد اعدت مشروع قانون صناديق التوفير البريدية لتشجيـــع التوفير وتسهيله وهي تعد الآن مشروع قانون الدين العام لخلق سوق مالية لاذونات الخزينة والسندات الحكومية وامتصاص سيولـــة السوق المالية وتشجيع الادخار بتقديم ريـــع مناسب للمستثمرين في هذه الاوراق المالية . وستنفق الحكومـــة حصيلة هـــذه



الوفورات على المشروعات الانتاجيــة لا على سد العجز بين الواردات والنفقات وفي كل الاحوال فانها ان تلجأ مطلقا للتسليف الاجبارى .

٦ – لا شك ان آثار الانفاق الحكومي تختلف عن اى انفاق آخر ، فانفاق المليون دينار على التعليم غير انفاق مليون دينار كمساهمة في راسمال بنك الانماء الصناعي وانفاق مليون دينــار في شراء الاسلحة ، غــير انفاق مبلغ مماثل في دفــع حصة الاردن في صندوق النقد الدولي وانفــاق مليون دينار في بناء مستشفى غير انفاقه في شراء اسهم في شركة الاسمنت. هذه هي احدى البديهيات المالية وتتعلق اصلا باختيار مجالات الانفاق لا بكميته ولكن الحقيقة التي نادت بها الحكومة هــي ان زيادة الانفاق الداخلي عــلى الخدمات ومشروعات التنمية بشكل عام تؤدى حتّما الى زيادة المداخيل الفردية وهذه المداخيل الجديدة او المتزايده ستؤدى الى زيادة الاستهلاك ان لم يوجه قسم منها عن طريق الضرائب لتمويل الانفاق الحكومي من جديد او عن طريق تشجيــع التوفير لتمــويل المشروعات الانمائية العامة او الخاصة .

ومن هنا لا تجد الحكومة اي مبرر للاصطلاحات التي يوردها التقرير عن الانكماش الاقتصادى . . . والاهتزازات الاقتصادية . . . وتجمد راس المال . . وتقربه عند الاشارة الى زيادة الانفــاق الحكومي كوسيلة مــن وسائل الانعاش الاقتصادى فهــذه الظاهرات الاقتصادية ان نتجت فانما تنتج عن تقاص الانفاق الحكومي لا عن زيادته وتأمل الحكومة ان لا تقع البلاد في هــذه المخاطر وستحاربها بمختلف الوسائل والاساليب ولا سيما بطريقة الــدعم للنشاط الاقتصادى والمساهمة في تمويله .

٧ – لقد اعلنت الحكومة انها لــن تلجأ الى فرض ضرائب جديــدة او رفــع نسب الضرائب والرسوم الماليــة وذكرت هذا الاحــتمال كبديل لاستعمال احتياطي الخزينة لتغطية العجز فقط . واللجنة في تقريرها توصي بعدم زيادة الضرائب والرسوم وتوصي بعدم المساس بالاحتيــاطي وتوصي بعدم اللجوء الى التمويل بعجز ومــع ذلك فهي لا توصي باختصار اى من المشاريع او الخدمات الواردة في مشروع القانون وهكذا تترك اللجنة المشكلة الاساسية دون حل وتترك الحكومة في حيرة من امرها . ويهمنا في هذا المجال كثيراً هذا الكلام المعمى عن « خضوع لاستقرار الاقتصادى لقرارات الجهاز التنفيذي الذى يملك صلاحيات واسعة في هذا المجال اكثر من اعتماده على الفعاليات الاقتصادية الحقيقية ونشاطات رجال الاعمال »

ان مجلسكم الموقر يملك صلاحيات واسعــة في سن قوانين الضرائب فلا تفرض ضريبة الا بقانون فهل يشل صدور اى قانون عن هذا المجلس الفعاليات الاقتصادية الحقيقية ونشاطات رجال الاعمال ؟ وهل يهز صدوره الاستقرار الاقتصادى ؟ ترجو الحكومة ان تحذر من مغبة هذا المذهب الغريب . فالقدرة على دفع الضريبة هــي القدرة على الخلق والابــداع والاستقرار الاقتصادى يعتمد على هذه القوانين التي تعرف حــق الدولة في قسم مــن ارباح النشــاط الاقتصادي وفعاليات رجــلات الاعمــال وفرض الضرائب لا يخدم غرض تأمين موارد الدولة فحسب ولكنه يخدم اغراض العدالة الاجتماعية كافة ولذلك فان الحكومة تعدبانها لن تصدر قوانين مؤقته بفرض ضرائب جديدة او زيادة نسبها ولكنها لن تعد بالاحجام عن تقــديم مشروع اى قانون وان تترك للمجلس الكريم ان يقرر بشأنه ما يشــاء في ضوء موجباتــه وحيثياته .

اما فيما يتعلق بالرسوم فلا بد ان تفرض على الخدمات الجديدة او لحماية الصناعات الناشئة اولاى سبب تقنع الحكومة بوجاهته فهل او اسست صناعة الزجاج مثلا يمتنع عــلى الحكومة ان تزيد الرسوم الجمركية على الزجاج المستورد لحماية هذه الصناعة؟ وهل اذا تأسست خدمة التلكس في المملكة يمتنع على الحكومة ان تفرض رسما على هذه الخدمة .

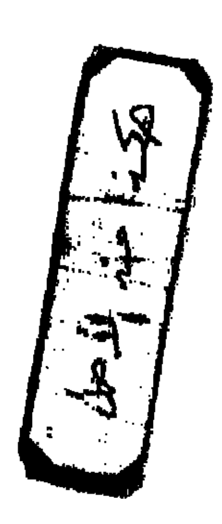
ان الحكومة تعد بشيء واحد هي انها لن تزيد الرسوم التي يقع عبئها الاثقل عــلى المواطنين ذوى الدخل المحدود . وتذهب الى ابعد من ذلك فتعدبانها ستسعى في تخفيض هذه الرسوم بالذات ما استطاعت الى ذلك سبيلا .

٨ – وتؤيد الحكومة رأى اللجنــة في عدم الاقدام عــلى تاسيس دوائر حكومية غير منتجة او اذا كانت خدمتها لا تبرر وجودهــا ولكن هذا لا يعني في نظر الحكومة « عدم الاقدام على الارتباط لانشاء اى مشروع او دائرة يترتب بسببها التزامات مالية جديدة » فالدوائر الجديدة التي تقدم المساعدات الفنية والمالية الخارجية لتأسيسها لا بــد ان تكلف الدولة اموالا جديدة في المستقبل . فدائرة الاحصاءات ودائرة التسويق ودائرة الابحاث الجيولوجية ودائرة الارشــاد الزراعي على سبيل المثــال كلها تأسست واتسعت وظائفها على هذا الاسلوب والمحــك ليس ما يترتب على الدولة من التزامات مالية تبعا لتأسيسها وانما هو مدى اهميتها وضرورة خدماتها وكلفة هذه الخدمات .

٩ – في العام الماضي وفي مثل هــذه المناسبة قرر مجلسكم الكريم وبعــد استشارات دستوريــة وقانونية عــلى ان تصدر تشكيلات الوظائف بنظام وليس كجزء من قانون الميزانية العامة وقــد اثبتت الخبرة العملية جدوى هذا الترتيب وان الحكومة قد عرضت على اللجنة المالية مشروع هذا النظــام عند بحث قانون الميزانية معها . ويتبين من تطبيق النظام في العام الماضي ومن وضعه للعام المقبل ان الحكومة قد استفادت في املاء الشواغر المستحدثة وستستفيد من الموظفين في الــوزارات والدوائر الــتي تشكو تضخما بهم . وانها لم تلغى اية وظيفة تعسفا او اعتباطا ولن تفعل ذلك وتوافق الحكومة عــلى راى اللجنة بضرورة مراقبــه استعمال السيــارات الحكوميــة والمحافظة على الحقوق المكتسبة للموظفين والمستخدمين في قناة الغور وفي ايــة دائرة اخرى وفق القوانين والانظمة وعدم احالة اى موظف عــلى التقاعد الا اذا اصبح غير صالح للعمل وعــلى ضرورة تشجيع الصناعة المحلية عند شراء اللــوازم الحكومية وعدم انشاء سفارات في البلاد التي لا تؤسس لها سفارات في المملكة وعلى الحد مــن تنقلات اعضــاء السلك الدبلوماسي الاردني الا في الحالات الــتى تقتضيها الضرورة القصوى وعــلى مضاعفة الجهد لمتابعــة مشروع البوتاس وتنفيذه .

١٠ – ان الحكومة لا ترى من المناسب عرض موازنة الدوائر والسلطات المستقلة على المجلس الكريم لأن طبيعة هذه المؤسسات ، ومشاريعها ، واعتمادها في التمويل على المصادر الخارجية ، ووصول الاموال في مواعيد مختلفه لا تتحكم بها الحكومة يجعل من المتعذر اخضاع ميزانياتها لموافقات المجلس ، ومع ذلك فان الحكومة ستلــزم بنصوص قوانين هــذه السلطات والمؤسسات . اذا ما قرر المجلس تعديلها .

١١ – تعتقد الحكومة ان حشر نظام التأمين الصحي في تقرير اللجنة المالية والحكم بهبوط مستوى الخدمات الطبية ولما يمض عــلى تطبيق النظام سوى اشهر معدودات لا يخلوان من التسرع . وقد كــان



عدد الاطباء الذين تركوا الخدمة بسببه (٣٦) طبيباً بينهم (٦) اطباء اخصائيين من اصل (١٤١) كانوا يعملون في وزارة الصحة بتاريخ ١٩٦٥/٤/١ وقد عين في العام الماضي بدلا منهم (٥٥) طبيباً بينهم (٥) اخصائيين واصبح العدد الكلي حالياً (١٦٠) طبيباً ولذلك لا تشترك الحكومة في الرأي مع اللجنة باتهام من تبقى من الاطباء بنقص التخصص او الخبرة، ولكن الحكومة مستعدة لقبول اية توصيات محددة او تعديلات جديده يتقدم بها اعضاء المجلس ليحقق النظام اهدافه وهي تقديم الخدمات الطبية بأقل اجر لاكبر عدد من المواطنين ، وعلى أعلى مستوى ممكن .

١٢ — لا تود الحكومة الدفاع عن العلاوات الاضافية لرئيس مجلس الاعيان والنواب والوزراء ومن هم في مرتبتهم . ولكنها ترجو الاحتفاظ بالعلاوات المقترحه للمحافظين والحكام الاداريين ، لما يترتب على هؤلاء الموظفين من التزامات مالية وواجبات اجتماعية بحكم أتصالهم المتزايد بالشعب والهيئات الرسمية والاجتماعية ، وبحكم توسيع تنقلاتهم في مناطق عملهم وازدياد المراجعين والزائرين لدوائرهم .

١٣ — لم تذكر اللجنة اسباب استثناء مجلس الامة من احكام المادة (٦) من مشروع القانون ، وتعلق الحكومة رأيها حول هذا الاستثناء الى ان تحاط علما باسبابه وحيثياته .

١٤ — ان عدم اخضاع واردات العقارات لضريبة الدخل امر منوط بقانون ضريبة الدخل . وترجو الحكومة ان تصلها من المجلس أية اقتراحات محددة بهذا الشأن لا وستوليها المزيد من عنايتها والعميق من دراستها .

١٥ — ان السياحة في هذا البلد الغني بتراثه الروحي والتاريخي مصدر خير عميم للمواطنين اجمعين ، وان مدينة القدس قبلة الحاجين والسائحين وستولي الحكومة اية اقتراحات حول تحسين الخدمات السياحية في هذه المدينة وفي سائر ارجاء المملكة كل عنايتها وستمضي في تنفيذها ما مكنتها الاموال المتوافرة لديها من ذلك .

١٦ — ان ذكر القروض المنتظرة في مشروع القانون لا يلزم الدولة باستقدام القروض او بانفاقها ولا يحمل قانون الميزانية اي عبء مالي جديد اذا لم ترد هذه القروض لانها انما ترصد لتنفيذ مشروعات بعينها فاذا لم تصل لم تنفذ وقد ذكرت في مشروع القانون لاحاطة المجلس علما بها ، وبالاغراض التي ستنفق عليها ، ولان بعض الهيئات المقرضة تصر على ان يكون البرلمان مطلعاً عليها ولان موافقه البرلمان عليها تشكل نقطة ارتكاز في مطالبة الهيئات المقرضة بتصديقه اتفاقيات القروض والاسراع في تحويل اموالها والاستفادة منها . وعلى كل فان الحكومة ستكلف جهازي دائرة الميزانية ومجلس الاعمار باعادة النظر في شكل الميزانية الانمائيه من القروض والمساعدات والهبات وغير ذلك من المصادر بحيث يتضح في الشكل الجديد المبالغ الملتزم بها في كل الأعوام التالية . وسيعرض هذا الشكل الجديد على مجلسكم الموقر قبل اعداد مشروع القانون للسنة المالية المقبلة .

١٧ — ان الحكومة قد قدرت الواردات لمدة تسعة اشهر فقط وستجبى الضرائب والرسوم والرخص المستحقة لمدة تسعة اشهر فقط . اما معظم الرسوم فهي تجبى شهريا ولا مانع من اصدار مشروع القانون الذي قدمته الحكومة لهذا الغرض او ضمه الى مشروع قانون الميزانية كما تقترح اللجنة . ولعل الافضل تطبيق الاقتراح الاخير .

١٨ — لقد طالب نفر من اعضاء اللجنة بالاطلاع على بعض الجوانب العمليه للسياسة المالية والاقتصادية والنقدية في المملكة وان الحكومة تحيل النواب المحترمين

الى برنامج السنوات السبع ليجدوا فيه جميع الاقتراحات والمشروعات المدرجة هناك والتطبيقات الجديدة لهذه السياسات وليس هنالك اي اقتراح او مشروع في البرنامج لا يتضمن تنفيذه جانبا عمليا اداريا او ماليا او اقتصادياً او نقديا .

معالي الرئيس — حضرات النواب المحترمين

هذا استعراض سريع لرأى الحكومة في النقاط الواردة في تقرير اللجنة المالية ، ونرجو ان يفيد هذا الاستعراض في التمهيد للمناقشة واختصار الابحاث حولها والتركيز على النقاط التي لم ترد في التقرير او لم يتم الاتفاق عليها ، مكررين شكر الحكومة على الجهد المخلص الذى بذلته اللجنة وعلى كل توجيه رشيد يجمع عليه هذا المجلس الكريم .

وفقنا الله جميعا في خدمة الاسرة الاردنية العزيزة ، وخدمة العرش المفدى خدمة مخلصة متفانية لخيرنا وخير العرب اجمعين . وستبقى الحكومة ابدا مدينة للحسين العظيم الرائد الامين والقائد الملهم بكل ما يمحضه لنا جميعاً من دعم قوى وتوجيه سام ونصح رشيد في رسم السياسة المالية ولي كل ما عداها من انجازات هذا البلد في جميع الميادين والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

٥ — مناقشة الموازنة

الرئيس

من من الاخوان النواب يرغب من مناقشة الموازنة فيسجل اسمه .

(فسجل الأمين العام الاسماء ورفعها الى معالي رئيس المجلس)

الرئيس

اسماء الذين يودون الكلام هم النواب المحترمين

الساده :

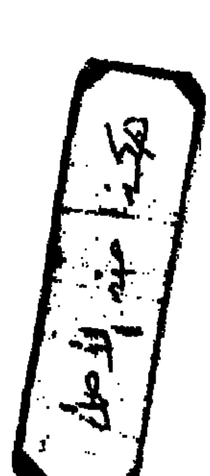
١ — ابراهيم كريشان
٢ — محمد بشير الغزاوي
٣ — محمد الخشمان
٤ — وصفي ميرزا
٥ — مطلق الحديد
٦ — سلمان القضاة
٧ — عبد الرحمن خليفه
٨ — فيصل الدغمي
٩ — ايوب مسلم
١٠ — امين الحسيني
١١ — شاكر الطعيمه
١٢ — كامل محي الدين
١٣ — داود الشخشير
١٤ — خالد الحاج حسن
١٥ — محمد البرغوثي
١٦ — معروف رباع
١٧ — راشد النمر
١٨ — صالح المجالي
١٩ — علي الملكاوي
٢٠ — سامي حداد
٢١ — حافظ الحمد الله
٢٢ — عبد الباقي جمو

الرئيس

اقترح رفع الجلسة للأستراحة ربع ساعة فهل يوافق المجلس على ذلك ؟

الجميع موافقون

(وبعد انتهاء مدة الاستراحه عاد المجلس بعدها الى الانعقاد)



الرئيس .

مش عارف تبدأ في المتكلمين او بخالد بك رئيس اللجنة الماليه فهل لك اعتراضات يا خالدبك.

السيد كريشان نائب معان :

يا سيدي خلي خالد بك المتكلم الأخير .

الرئيس :

يا خالد بك انا اقترح بصفتك كرئيس للجنة بدك ترد علىوزير المالية الاذولكن ارى ان ترد بعد ما تسمع ملاحظات كل النواب تتجمع عندك الافكار كلها وتكون انت آخر واحد ترد عليهم جميعاً .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيديالواقع ما بتفرق لكن الذي اريد ان اقوله أنه قبل المناقشة ، المناقشة بدها تدور ، دولة الرئيس كما قال بريد ان يقف ويرد على النواب ، وزير المالية كان رده على اللجنة المالية لذلك فأرى من الأنسب توضيح لأخواني النواب على بعض النقاط أن أقف وابين الأسباب الداعية التي أدت الى بعض التواصي التي استغربها معالي وزير الماليه .

الرئيس :

تفضل يا باشا .

السيد خليفه نائب عمان :

انا أرى الأحسن ان يجتمع وزير المالية مع رئيس اللجنة الماليه ونحن ننسحب من هـذه الجلسه ولطلع.

الرئيس :

يا خالد بك ارى ان تكون كلمتك الأخيرة احسنى والآن ارجو من حضرات النواب المحترمين ان تكون كلماتهم قصيره وليتفضل السيد ابراهيم كريشان.

- ١ -

السيد كريشان : نائب معان

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء الكرام

لدى دراستي مشروع الموازنة العامة لعام ١٩٦٦ وجدت : —

ان هذه الموازنة تدعو للتفاؤل من حيث ان الكثير من متطلبات هذا البلد قد ادرج في مواضيع التنمية . أما الزيادة في الواردات لا شك ان التواصي التي أوردتها اللجنة المالية بتقريرها بالاكثرية جديرة بالاهتمام، تلك التواصي التي كانت تدور في خلد كل منا ولولم تتطرق اليها اللجنة لاثيرت من قبلنا فهى مشكورة على ذلك .

ولهذا فاني اشاطرها الرأي. ولي ملاحظة أخرى على العرض الدنماركي البالغ قدره ٦٠٠الف دينار ، حيث أدخل في فصل الواردات من اجل انفاقه على مشاريع انمائية قبل ان يبرم الاتفاق بين الحكومة والدنمارك ، وكذلك الحال في قرض البنك البالغ مقداره مليون دينار ونصف المليون . فكان من الافضل أن لا تدخل هذه الارقام بفصل الواردات حتى لا تقع الحكومة في اشكال مالي فيما لو تعثرت المفاوضات ولم يتيسر الحصول على هذه القروض . اذ بالامكان ادراج ذلك في ملحق موازنة يعرض على مجلس الامة لمناقشته واقراره، وكل ما نطالب به الحكومة هو ان تحقق هذهالواردات دون ارهاق المواطن الاردني بفرض اية ضرائب او زيادة الرسوم لان المكلف الاردني اثقل كاهله بالضرائب وزيادة الرسوم واصبح فيوضع لايساعده على تحمل اكثر من ذلك وعلى الحكومة ان تعتمد في زيادة وارداتها لتغطية العجز وتنمية مصادر الدخل على الثروات الطبيعية والمعدنية والأثرية والسياحية التي تعتبر من اهم مصادر دخل الاردن مما يساعد

على توفير الاكتفاء الذاتي لمتطلبات الاردن فيما لو احكمت الدراسات والمخططات لاستغلال مثل هذه الثروات وأهمها البترول والبوتاس والفوسفات والحديد والنحاس وبذلك يزداد الدخل ويتوفر المال لاستثماره في المشاريع النامية والوسائل العلمية المتاحة والقدرات التي يمكن ان تستغل لاتترك مجالا لمعذرة او تبرير . اما من جهة النفقات الانمائية فان كل مواطن تواق انيرى بلده ينمو ويتطور ويزدهر وانا بدوري ارحب بزيادة هذه النفقات على ان تنفق في المشاريع الانمائية ذات الجدوى الاقتصادية خاصة وان بلدنا ما زال بحاجة الى المزيد من وسائل العمران والتقدم ليحقق لابنائه مزيداً من الرفاه والازدهار . في ظل رائد النهضة والباني الاول جلالة الحسين المعظم .

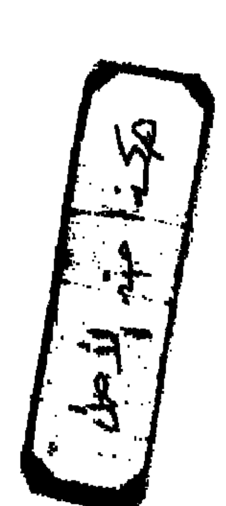
معالي الرئيس . حضرات الزملاء

ان الموازنة التي ترتكز على العجز المستمر الذي ترثه كل حكومة عن سابقتها من الحكومات والذي يواجهها في مطلع كل عام مالي يربكنا حكومة وشعباً ويعيق من تقدم بلدنا ورفع مستوى المعيشة بين ابنائه وبالرغم من قطع الوعود المتكررة من الحكومات المتعاقبة لم يغير من وضعنا المالي شيء . لذا بات لزاما علينا جميعاً حكومة ونوابا وبدافع من مصلحة هذا البلد ان نعالج الموقف ونجابهه بكل صراحة وجرأة ونتلمس الطريق السوي للخروج من هذه الازمة بعزيمة ثابتة ونوجه اقتصادنا في هذا البلد وجهة مبنية على أسس التخطيط السليم مستعينين لذلك بذوي الخبرة والاختصاص لاجتياز هذه المرحلة العصيبة والتغلب على الضائقة المالية التي نجابهها دون الحاجة لارهاق المواطنين بالضرائب والرسوم بحجة تغطية العجز وتنمية مصادر الدخل اذ كيف بنا وهذا وضعنا المادي وهل تستطيع الحكومة الحاضرة او غيرها من الحكومات التي تليها ان توفر لهذا البلد في الاعوام المقبلة ما يتطلبه من منجزات في الخدمات والمشاريع الانمائية التي توفر لهذا البلد واسرته الواحدة مستوى لائق من الحياة في مختلف المجالات وان تحقق مشاريعه العمرانية والاستثمارية التي نص عليها مشروع السنوات السبع وتنتقل به الى مرحلة النمو والاستكمال والاكتفاء الذاتي .

لذا فالحكومة مدعوة لتعبئة طاقاتها وحشد جهدها وانتهاج خطة مرنة للخروج من هذه الازمة وتلافي العجز .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

ان من يمعن النظر في الموازنة يجد ان من اسباب تكرار العجز في موازنة الدولة واعاقةبعض المشاريع النامية مرده العبىء الكبير الذي ينوء به الاردن ويتحمله بمفرده هو الانفاق على الجيش الاردني والحرس الوطني في تزويده بكل ما يحتاج من اسلحة ومعدات ، حيث يرابط علىحدود يبلغ طولها ٦٥٠ كم طيلة ثمانية عشر عاماً متواصلة لحماية الخطوط الامامية والدفاع عن البلاد وعن دنيا العروبة والذود عنها ، امام عدو غادر ماكر يفوقنا بالعدد والعدة تغدق عليه المساعدات بالملايين ويزود بالاسلحة الحديثة من دول الاستعمار والصهيونية العالمية ليحقق مآربه واطماعه في البلاد العربية والتوسع على حسابها . والدول العربية تعلم علم اليقين بان جيش الاردن الباسل يقف دفاعاً عن دنيا العرب ولو لا سمح الله تداعى هذا الخط لداهم الخطر الاقطار العربية المجاورة وامتد الى ما ورائها. لذا فمن حق الاردن على الدول العربية الشقيقة بعد ان اجتمع شملها وتوحدت كلمتها واهدافها ان تدرك الخطر المحيط بها وان تدرك الصعوبة التي



يجابهها الاردن في مثل هذا الظرف والمسؤولية الدفاعية التي يتحملها بمفرده ان تسارع وتهب لدعمه ومساعدته بالمال لان الاتحاد والتعاون هما روح هذا العصر وطابعه . وكلنا امل بان الدول الشقيقة لن تبخل علينا بالعون المادي لتعزيز قواتنا ودعمها لتكون المنطلق الاول للجيوش العربية والقوة الضاربة لتحرير الوطن السليب .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

اما ونحن امام موازنة ليس بالامكان وضع افضل منها في هذا العام ، وهذا المجلس الذي اثبت تفهمه وتقديره للمصلحة العامة فانه بروح من تلك المصلحة لا بد وان يوافق على هذه الموازنة لا سيما بعد ان استمع الى قرار اللجنة المالية وتواصيها بالاكثرية بالموافقة عليها بعد ابداء ملاحظاتها، واني بنفس الوقت الذي اويد فيه تواصي اللجنة المالية بمقترحاتها اقترح ما يلي ، لتدعيم الوضع المالي وزيادة الواردات والدخل القومي .

١ — الاهتمام بمتابعة تنفيذ مشروع البوتاس واظهاره لحيز الوجود بعد ان مضى عليه زمناً طويلا في دور الدراسات والتخطيط ودعوة المواطنين الاردنيين وفي البلاد العربية للاكتتاب فيه باعتباره يكون مصدرا ضخماً ومورداً للبلاد عند استغلاله ، وكذلك الاهتمام بزيادة انتاج الفوسفات الذي اخذ دخله يزداد وايجاد اسواق رابحة له في الخارج .

٢ — تشجيع توظيف رؤوس الاموال الاجنبية لاستثمارها داخل البلاد في البناء والصناعة والمجالات الاخرى وتخفيض الضرائب على هذه الاموال لتشجيع اصحابها على استغلالها داخل الاردن .

٣ — فرض قيود صارمة على تهريب رؤوس الاموال للخارج من قبل فئة تنكرت لخير هذا البلد وآمنت بسلطان المادة لاستغلال اموالها في الخارج في حين ان هذا البلد بامس الحاجة لاستغلال كل فلس فيه لتنمية موارده ، خاصة وهو يتمتع بالطمأنينة والاستقرار .

٤ — فرض رقابة على الشركات التي تساهم فيها الدولة وضرورة اشراك ديوان المحاسبة بتدقيق حساباتها لان كثير من العطاءات ذات المبالغ الكبيرة تحيلها الشركات لمتعهدين دون ان تكون خاضعة لتدقيق يحول دون الاستغلال والتلاعب .

٥ — تشجيع الزراعة في انحاء المملكة وبصورة خاصة في محافظات الجنوب وعلى اسس حديثة مدروسة لزيادة الانتاج الزراعي وتيسير سبل الحياة في الريف الاردني بتوسيع الخدمات العامة وتقديم العون المادي والمعنوي للفلاحين والمزارعين لخلق حياة نشيطة في الريف الذي يعتبر بحق مصدر الخير والرزق ولوقف هجرة الكثيرين من ابنائه الى المدن بسبب قسوة الحياة فيه .

٦ — استصلاح الاراضي الزراعية في محافظة عمان وتفويضها على الراغبين بثمن رمزي لاستغلالها وتشجيع المواطنين بالاقبال على الزراعة مما يساعد على تقدمها في هذا الجزء المتخلف وزيادة مصدر الدخل .

٧ — منح محافظات الجنوب الاولوية عند توزيع مخصصات الطرق القروية المرصودة في الموازنة لاكمال بقية الطرق التي لم يتم انجازها في العام الماضي والمنوي فتحها لربط هذه القرى بالمدن خوفاً من تعطيلها بفصل الشتاء وعزلها كما حصل في العام الماضي .

٨ — عدم اللجوء الى الزيادة في الضرائب والرسوم .

٩ — اعادة النظر بزيادة اثمان الطوابع البريدية ورسوم الهاتف واجور البرقيات والمكالمات الهاتفية ، حيث تجاوزت الحد المألوف وأثارت تذمر المواطنين لان المواصلات تعتبر من الخدمات العامة التي تحتم على الدولة توفيرها للمواطنين بأقل التكاليف ودون ارهاق .

١٠ — عدم اللجوء الى استعمال احتياطي الخزينة الا في الحالات الطارئة وعند الضرورة القصوى والانفاق على مشروع نامي .

١١ — اعادة النظر بزيادة اثمان المياه والكهرباء واسعار الخبز باعتبار هذه المواد تشمل الطبقات الفقيرة وذوي الدخل المحدود وحماية المواطنين من جشع المستغلين والمحتكرين .

١٢ — عدم اللجوء الى الاحالات على التقاعد الا من بلغ السن القانوني للحيلولة دون تحمل الخزينة نفقات كبيرة .

١٣ — اعادة النظر بالتأمين الصحي وتحقيق العدالة بين ذوي الدخل المحدود والدخل العالي ، حيث يقتطع نصف دينار شهري من كل موظف باسم التأمين الصحي مما يتعارض والعدالة . فلا يصح ان يستوفى من موظف الدرجة العاشرة مثلما يستوفى من اصحاب الرتب الكبيرة والدرجات العليا وفي مثل هذا التوزيع غبن فاحش على ذوي الدخل المحدود.

١٤ — ادخال تعديل على قانون العمال بمنحهم حق التقاعد عند بلوغهم سن الشيخوخة وعجزهم عن العمل لتأمين العيش الكريم لهم ولعائلاتهم .

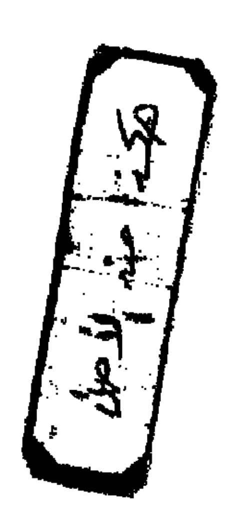
١٥ — زيادة مخصصات الشؤون الاجتماعية للتغلب على سد العجز في مخصصات المشوهين والعجزة والارامل والقاصرين والغير قادرين على العمل لتوفير المعيشة لهم ولعائلاتهم .

١٦ — اعفاء اهالي محافظة معان الذين اصيبوا باضرار النكبة من ضريبة المسقفات والمعارف وضريبة الدخل وتأجيل القروض الزراعية مع اعفاء المتضررين من الفوائد .

١٧ — اتخاذ الاحتياطات الوقائية من قبل وزارة الاشغال العامة والبلديات بعمل السدود اللازمة لدرء الاخطار التي تنجم عن العواصف والفيضانات بتحويل مجاري السيول والاودية التي تتعرض لها المدن في المملكة وبصورة خاصة محافظة معان ومدينة العقبة .

١٨ — ضرورة الابقاء على مخصصات موظفي ومستخدمي قناة الغور لضمان مستقبلهم واستخدامهم في الدوائر الاخرى اذا كان في نية الحكومة الاستغناء عن بعضهم بسبب دمج هذه الدوائر في سلطة اخرى .

١٩ — تمشياً مع نصوص نظام الفقرة (هـ) من المادة (٢) والمادة (٣) من نظام الخدمة المدنية رقم (٢٣) لسنة ١٩٦٦ المنشور في العدد (١٩١١) وتاريخ ٣٠ آذار من الجريدة الرسمية اللتان تقضيان بان جميع الموظفين المدنيين والعاملين في خدمة الدولة ويتقاضون رواتبهم من خزينة الدولة حسب نظام تشكيلات الوظائف الصادر بمقتضى قانون الميزانية



العامة.لذا كان على الحكومة ارفاق جدول تشكيلات الوظائف مع قانون الموزنة العامة باعتباره جزءاً منه وذلك لبعث روح الطمأنينة والاستقرار في نفوس الموظفين .

٢٠ — اعادة النظر في الصناعات المحلية التي ثبت عدم جدواها من حيث عدم جودة الانتاج وارتفاع اثمان الحاجيات . . اذ في تشجيع مثل هذه الصناعات الصغيرة بعد ان ثبت فشلها معناه افساح المجال امام فئة المحتكرين لاستغلال المواطنين والاثراء على حساب المستهلك الذي يشكو من رداءة الصنع وارتفاع اسعار هذه السلع التي تصنع محلياً هذا بالاضافة الى ما تخسره الحكومة من مبالغ كبيرة من جراء اعفاء المواد الاولية المستوردة من الخارج ولطالما ان الصناعة المحلية الصغيرة لم تحقق الغاية التي انشئت من اجلها الا وهي التوفير على المستهلك الاردني ولم تسهم في تطور الوضع الاقتصادي ولم يستفد منها المواطنين لذا اطالب الحكومة باعادة النظر في امر تطوير هذه الصناعة بما يتفق وجودة النوع وتخفيض الاسعار وان تقوم الحكومة بتحديد اسعار البيع حسب الكلفة بعد وضع نسبة من الفائدة معقولة يتحملها المواطن وبدون ذلك سيبقى باب الاحتكار مفتوحاً على مصراعيه للفئات المستغلة .

٢١ — ضرورة تطبيق قانون صيانة اموال الدولة بحق المختلسين الذين حكموا وادينوا بعد ان اصبح نافذ المفعول وذلك بان تضع الحكومة يدها على الاموال المنقولة والغير منقولة التي سجلوها بطريقة التحايل على القانون باسماء الزوجات والاقارب بقصد التهرب والتملص من استعادة هذه الاموال لان العبرة كما قلت هي في تنفيذ القوانين دون التأثير بواسطة ما وليس بسن التشاريع حتى يتسنى للخزينة الحصول على مبالغ كبيرة من هذا الباب تزيد في دخل الدولة .

معالي الرئيس حضرات الزملاء

لا بد لي وانا اناقش الموازنة ان اطالب الحكومة ان تولي عنايتها البالغة الى اتباع سياسة التقشف والتقليل من الانفاق الا في الحالات التي يتطلبها الوضع وان تعمل ما في وسعها لتوفير العمل للمواطنين وبصورة خاصة الطبقة المثقفة ، وذلك بتوجيه الاقتصاد الوطني وجهة صحيحة مبنية على الخبرة والمعرفة والاختصاص والكفاءة وان تنتهج في سياستها نهجاً اقتصادياً سليماً . بحيث تستطيع تركيز اقتصاد هذا البلد ووضع الامور في نصابها لان الاستقرار السياسي لا يتأتى الا في جو الاستقرار الاقتصادي والمستوى العادي لمعيشة السكان .

معالي الرئيس . حضرات الزملاء

لعل في استعانة الحكومة بذوي الخبرة والاختصاص والكفاءة العلمية والفنية لاسداء المشورة الى الحكومة لمعالجة الوضع الاقتصادي في البلاد وتنمية مصادرها لزيادة الدخل ان يساعد ذلك على تخطي هذه الازمة المالية التي يجابهها الاردن ويكون بداية الطريق الذي نريد وعندها سوف تجد الحكومة منا ممثلوا الامة كل دعم وتأييد في بناء صرح هذا البلد الاقتصادي باعتبارنا مرتبطين جميعاً بمسؤولية مشتركة واحدة توجب علينا التعاون لتطوير بلدنا ورفع مستوى المعيشة بين ابنائه .

وقبل ان اختتم كلمتي هذه انتهز هذه المناسبة لاذكر الحكومة بالبر في وعدها من اجل انشاء المدينة النموذجية في معان،وارجو ان لاتخمد جذوة الحماس التي لمسناها بدولة الرئيس والوزراء والمسؤولين ابان

النكبة ، وان تستمر الحكومة بنفس الروح والعزم والتصميم التي بدأت فيها لإعمار المدينة بالقريب العاجل لايواء المنكوبين الذين يعيشون في العراء وفي الخيام قبل حلول فصل الشتاء لتخفيف وطأة النكبة وحدة المأساة التي اصابتهم من جراء الفياضانات ، وكلنا نتطلع بلهف وشوق الى ذلك اليوم الذى سيرسى فيه الحسين بيديه الكريمة الحجر الاساسي لاعمار هذه المدينة ، حتى تصمد وتقوى امام التوسع الاسرائيلي والتحصينات التي يقيمها على طول امتداد خط ايلات جنوب غرب مدينة العقبة . والله أسأل أن يوفقنا جميعاً لخدمة هذا البلد ورفعة شأن ابنائه في ظل الراعى الامين الحسين المفدى . والسلام عليكم.

— ٣ —

الرئيس — الكلمة الآن للسيد محمد بشير الغزاوي

السيد الغزواى نائب اربد

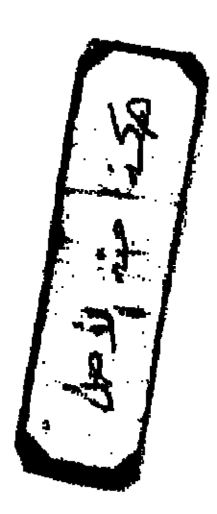
معالي رئيس مجلس النواب سادتى النواب الكرام .

لقد اطلعت على ما تضمنه خطاب الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦ وارجو الله ان يحقق لهذا البلد المرابط اليمن والخير في ظل قائده وبانيه صاحب الجلالة سيد البلاد المفدى وعرفاناً مني بالفضل لا انكر ما قامت به حكومة صاحب الجلالة من جهود مشكورة لبناء هذا الوطن وانعاشه والسير به قدماً نحو مصاف الأمم المتمدنه وهى ظاهرة للعيان حيث اتت أكلها وليست بحاجة الى دليل كما وانني اشكر السادة النواب اعضاء اللجنة المالية على ما بذلوه من جهود اثناء بحثهم لخطة الموازنة طوال الجلسات المتكررة حيث اضفت لمعلوماتي معلومات جديدة كما ولي بعض الملاحظات هى بنظرى حيوية ومهمة أود التطرق اليها .

١ — أبدأ كلمتي بالمثل الدارج (على قدر فراشك مد رجليك) ولا تعطي اكثر مما تأخذ فتقع تحت طائلة الديون ولا يعلم الغيب الا الله لذا ارى ان تكون النفقات على قدر الايرادات وبعدها يأتي الخير اولا بأول .

٢ — رفض مبدأ زيادة الضرائب والرسوم ودعوة الحكومة الى جبايتها في مواعيدها ونسبها المقررة ومن شخصياتها المعنية المدلله وهو الحق يقال ما قامت به هذه الحكومة فعلا وحققت في تطبيقه نجاحاً ملموساً نالت به ميزة لم ينلها غيرها وفي رأيي والجميع ان يؤخذ الحق ممن هو آكله لا ان يتكلف المكلف المعدم دفع ضرائب ورسوم جديدة وهو الذى يئن قبل الزيادة والا مثله على ذلك كثيرة وواردة في فصول واردات الموازنة واخص با لذكر منها ضريبة الدخل ،رخص النقل على الطرق ورخص سوق وتسجيل السيارات والاهم من هذا وهو الضرورى اجور المواتف وتأسيسها واجور البرقيات ورسوم طوابع الواردات واجور المكالمات الهاتفية بزيادة هى واحدة بغض النظر عن قرب المسافة وبعدها لدرجة بلغت معها انه صار الانسان يقضى حاجته مسافرا اليها اوفر من أن يقضيها بالمكالمة زد على ذلك انه يحظى بالرؤيا وقد تكون ممتعة ويطيل في الشرح الذى لو انتهى بالمكالمة لتضاعفت الاجور واما المبرر لهذه الزيادة هي (خذ من جهة وادفع للاخرى) وبتعبير ثان (خذ من الحاضر وأعمل للمستقبل وانى لاقرها مع الحكومة حيث تقصد البناء ولكن اقول (دعنا في الحاضر والمستقبل بيد الله) وبذلك نكسب زبائن راغبين في التعامل معنا وهم كثيرون وتفوق بهذه الطريقة اضعاف الاولى والمثل العامى يقول (اربح قليل تبيع كثير) .

٣ — املاء الاحداثات التي رصدت لها مخصصات في الموازنة في الحالات الملحة من الوزارات والدوائر التي تشكو تضخماً في جهازها .



٤ — عدم السماح وتطبيق اشد الاجراءات على جميع موظفى الدولة الذين يستعملون السيارات الحكوميه لخصوصياتهم ولاغراض غير رسمية .

٥ — الاقلال من احالة الموظفين على التقاعد الا لمن يثبت عدم صلاحيته لان هذا مما يكلف الخزينة مبالغ سنوية متزايدة وهى بحاجة اليها لسد قسم من عجزها .

٦ — تشجيع الصناعات المحلية وذلك بشراء اللوازم الحكومية منها ما دامت هى متوفرة وصالحة والتي كثيراً ما تفوق بجودتها الصناعات الاجنبية فنوفر بذلك على الاقل اجور النقل الباهظة وفرق اجور الايدى العاملة .

٧ — متابعة مشروع البوتاس ليظهر الى حيز الوجود بعد ان اكل الدهر عليه وشرب اعواماً عديدة وكذلك متابعة التنقيب عن البترول والانفاق مع اى جهة كانت ضمن شروط مشرفة وفي حالة عدم وجود هذه الجهة الحسنة النية تقوم الحكومة بهذه العملية على نفقتها وتحت اشرافها لاسيما ونحن نملك الخبرة المحلية والعربية واننا لواثقون بالله بان هذا الشريان الحيوى سيظهر عندنا غزيراً كباقي لاقطار المحيطة بنا .

٨ — عدم اخضاع واردات العقارات لضريبة الدخل لانها تخضع لضريبة المسقفات وبهذه الطريقة يتسع العمران وتحل مشكلة الاسكان وتحول دون الازدواجية في الضريبة .

٩ — عدم انشاء سفارات في البلاد التي ليست لها عندنا سفارات ونسير على مبدأ المبادلة لا ان نكون كرماء اكثر من اللازم ونحن بحاجة الى ما نكرم به مع التواصى الى سفرائنا وموظفيهم الاكارم بان يكونوا كدعاة عاملين لتشجيع الاعمال الثقافية والاقتصادية والسياحية الحيوية في الاردن.

١٠ — في الفصل (٧) الفوائد والارباح لاحظت الزهد متجلياً هذه السنة دون سابقاتها في عدم اخذ فوائد لاموال الحكومة المودعة في البنوك والتي هي أي (الحكومة) تأخذ بعضها بفوائد من بنوك دولية ومحلية وزد على ذلك ان هذه البنوك المودعة بها أموال الحكومة تعطيها هي بفائدة ٩٪ وهي بعرفها وكما تقرها الحكومة فائدة قانونية مسلم بها فالاولى بالحكومة ان تأخذها وتسد بها جانباً من العجز الظاهر في الموازنة وهو مبلغ لا بأس به كما هو وارد في السنين السابقة (٣١٨١٣٥) لسنة ٦٤ — ٦٥ ٣٠٠٠٠٠ دينار لسنة ٦٥—٦٦.

١١ — لم يتضمن مشروع الموازنة لهذا العام مخصصات لموظفي ومستخدمي قناة الغور الشرقية الامر الذي يجعل منهم ريشة في مهب الريح ولا يضمن لهم مستقبلا وهم كثرة ولا ارغب ان يكون هذا جزاءهم على ما بذلوه من جهد لا سيما في ميادين العمل الشاقة وتحت تأثير تقلبات الجو لذا اطلب من الحكومة والح بوجوب انصافهم وذلك باستخدامهم في الوظائف والمشاريع الحكومية واعطائهم صفة التفضيل على غيرهم وما قولي هذا بصددهم إلا كوني ملم وعالم باحوالهم وذلك بحكم جيرتي لهم وارتباط عملي بهم وهي شهادة حق أقولها ولا ارجو إلا وجه الله الكريم واني لا أخشى ان يأتي يوم انعمل معه وأهل منطقتي ولو بجزء من تبعات طلباتي هذه ولكني ساتلقاها بنفس راضية وعن طيبة خاطر وانا واثق بان هذا حق

وعدل وبمناسبة التطرق لذكر قناة الغور الشرقية أعود واذكر بما رددته سابقاً ولعدة مرات راجياً ان تجيبني الحكومة بما فيه العدالة والمساواة لا ان تسمع صوتي فقط وهي وجوب اعطاء الحقوق لاصحابها وهي فوائد مقررة مضت دون دفعها خمس سنوات وكل ما نطالبها يجيبنا المسؤولين (هي لك مسجلة برصيدك ياتي يوم تاتي فيه الاموال وتأخذها) وغاب عن بالهم ان اصحابها باشد الحاجة اليها وهم بدلها يأخذون الاموال بفوائد بعضها قانونية وبعضها من المرابين اليس ما تطرقت اليه وارد في صلب القانون. فاذا كان واردا فلماذا لا تعطي وأخشى ان يردعلي بالقول (حتى آخذ من الذي أعطيته وأعطيك) فجوابي على هذا صار صاحب الحق مذنب وهو يطلب حقه انت كسلطة اخذتي مني غصباً ومع طول الزمن رضيت وسجلتيه ديناً عليك واصبحت أم للجميع للدائن وللمدين ولعدة سنوات وهذا يعني بان تصرف بالمفرق اولا باول دو ن ان يعوض صاحبها بتميامه بمشروع يؤمن مستقبله ومستقبل عياله فاصبحت والحالة هذة ملزمة ادبياً وقانونياً ولا تكوني ايتها الساطة اتكالية تتكلي على فلاح هو من البداية معدم مدين لك بثمن الارض ولغيرك بالباقي وهو معروف فهو بنظري اشبه بطفل رضيع يحتاج الى حنو امه والحنان هنا يتمثل في وجوب مده اولا بالقروض الطويلة الاجل واعطاءه المهلة الكافية من الزمن الذي معها يتمكن من الوقوف على رجليه ويجمع حصاد جهوده وعندها يكون قادراً على سداد الدين فيدفع الاول والاخر وانى لاحلف عن الكثيرين منهم بانهم ليسوا بالعصاة ولا بالمتمردين على الحكومة ولكن ما قولكم بالمعدم وكما قال المثل (انظر لبقرة وخذ منها حليب) وقولي هذا اكيد وصحيح والحكومات المتعاقبة تعلم الحالة الواقعية للفلاح الذى جاءت به واعطته الارض وما كانت تقصده اذن وجب عليها تحمل التبعات .

١٢ — اطلب اعفاء الاراضى المروية من الضريبة ولو السليخ منها كمرحلة اولى وفي ذلك تحقيق للعدالة لاسيما وهى قلة في مساحتها اذا ما قيست باراضى المملكة الواسعة المعفية وانني لاعتبر هذه البادرة عنواناً للتميز بين الاخوة ولا اقول الاشقاء واذا ما رجعنا الى رقم ضريبة الاراضي السليخ منها والمشجرة لوجدناه ضئيلا وهى ما تعادل قيمة ٣٧ رقم سيارة عمومى مع بكب واحد . .

وبذلك تضيف حكومة دولة السيد التل مكرمة جديدة الى مكارمها العديدة وتحق الحق وتساوى بين المواطنين .

١٣ — لمراجعتي لمواد الموازنة وجدت ان في كل قضاء مستشفى اللهم الا من اقضية الرمثا والكوره والاغوار الذين هم بأمس الحاجة الى مثل هذه المستشفيات لاسيما وسكانها مزدحمين بالسكان ومعرضين لتقلبات الجو ومصابين بالملاريا وانني في هذه المرة على يقين بان حكومتنا الساهرة على امن وراحة ابناءها ستسمع النداء وتستجيب له .

١٤ — كما والفت نظر الحكومة الرشيدة الى المزيد من العناية بطريق القناة الرئيسية وبطرق الوحدات الزراعية حيث أوكل امرها الى جهات خاصة بها خارجة عن موازنة الدولة حيث هى مهملة وبحاجة الى الاصلاح الكلى وما قولي هذا الا حقيقة واقعة لا اقصد بها تهجماً على اية جهة كانت والكشف يظهر الصحيح .

١٥ – ارجو الحكومة الجليلة المزيد من العناية بالامور التربوية والتعليم وان تعم الصفوف الثانوية المناطق التي تحتاجها وان تقدر جهود العاملين في هذا المضمار الحيوى كما واطالب بانشاء الكليات الزراعية وخاصة في المناطق الزراعية واخص بالذكر التي تقررت منذ سنوات ومنها (كلية وادى اليابس الزراعيـــة) .

انني اختم كلمتي هذه بالدعاء لله ان يوفقنا جميعاً حكومة وشعباً لما فيه الخير والعزة في ظـــل العرش الهاشمى المفدى وقل اعملوا فسيرى الله عملـــكم والسلام عليكم .

– ٣ –

الرئيس – ليتفضل السيد محمد الخشمان بالقاءكلمته

السيد الخشمان نائب السلط .

معالي الرئيس – حضرات النواب المحترمين .

بصفتي عضو في اللجنة المالية التي قـــامت بدراسة الموازنة من النواحي العامة وماهذه الموازنة من صلة بحقوق المواطنين ،فقد اشتركت مع اللجنة في وضع التواصي الواردة في تقريرها، واضفت الى هذه التواصي توصية أخرى تتعلق بتعديل المـــادة التاسعة من قانون الموازنة بشكل يتفق مع احـــكام الدستور ونظام الخدمة المدنية وبعدان استمعت الى رد الحكومة على تواصى اللجنة أرى من جـــانبي ان تلتزم الحكومةبهذهالتوصيةبالنسبة لاهميتها في دعم استقرار الجهاز الادارى وايضا التواصى الاخرى الواردة في التقرير لكى تزيل من اذهان المـــكلفين الاردنيين ما يساورهم من الشعور بالخوف من زيادة الاعباء الضرائبية فوق ما هي عليه في الوقت الحاضر وسأترك لمعالي رئيس اللجنة المالية الرد الايجابي على رد الحكومةبصورة تفصيلية؛ هذا من جهة ومن جهة اخرى عند دراستي الخاصة لفصول وموادالنفقات الرأسمالية الانمائية لم اجد بكل اسف أية مخصصات لمحافظة البلقاء سواء لاجل اكمال الابنية التي بدىء بأنشائها ضمن الموازنات السابقة او من اجل انشاء مشاريع جديدة سبق لنواب هذه المحافظة ولعطوفة محافظها بالمطالبة بها نظراً للحاجة الماسة اليها .

وأذكر على سبيل المثال لا الحصر بعضاً من هذه المطالب العادلة : –

١ – لا يوجـــد في مركز محافظـــة البلقاء والقرى والمدن التابعة لها اى مركز للتدريب الصناعي وقد بين عطوفة المحافظ لمعالي الوزير التربية والتعليم أهمية قيام مثل هذا المركز لتدريب الطلاب على الاعمال الكهربائية والميكانيكية وغيرها ،وقد تعهدت بلدية السلط بتقديم الارض اللازمة للاسهام في نفقات ذلك المركز ، ورغما عن هذا كله لم يلق هذا الطلب أهتماماً من جانب الوزارة المختصة .

٢ – طالبنا بانشاء معهد زراعي في منطقة الاغوار التابعة لمحافظة البلقاء ، لما لهذه المنطقة من أهمية خاصة بسبب سعتها وخصب تربتها ووفرة مياهها وأهمية انتاجها الذى يصدر الى البلاد العربية الشقيقة ، وبالتالى لكثرة اكتظاظها بالسكان ، وذلك لاستيعاب وتدريب الاعداد الوفيرة من ابناء هذه المحافظة على الاعمال الزراعية التي تحتاج اليهافي نهضتها الزراعية . ولكن شيئاً من هذا لم يتم ،ولذلك فأنني أتساءل وأسأل لماذا لم تأخذ الحـــكومة بوجهة نظر المحافظ التي عينته قيما على هذه المحافظة .

٣ – في مدرستي الـــكرامة الاعـــداديتين التابعتين لوكالة الغوث عدد يزيد على مائة طالب في الصف الثالث أعدادى سيجتازون المرحلـــة

التعليمية الالزامية وبما أنه لايوجد في بلدة الكرامة مدرسة ثانوية فان الطلاب الذكور من هذه المرحلة يذهبون الى بلدة الشونة لاكمال دراستهم الثانوية أما الطالبات فيذهبن الى مدينة اريحا لاتمام دراستهن الثانوية . وفى هذا مشقة كبيرة وعلى هذا الاساس طالبنا بايجاد مدرسة ثانوية للطلاب وأخرى للبنات ، ولكن للاسف لم يتم شيئاً من هذا ، وكان المحافظ الذى اعتمدته الحكومة قد اوصى بهذا الطلب ولكنه لم يؤخذ برأيه .

٤ – ان مدرسة البنات في السلط ضيقة جداً والضرورة تقضى على بناء طابق ثان فوق الطابق الحالي ، وقد طالبنا الحكومة برصد المخصصات اللازمة . ولكن الموازنة جاءت خلوا من ذلك .

٥ – ان مدرسة عقبة بن نافع ، هى المدرسة الاعدادية الوحيدة في محافظة البلقاء وينصب على هذه المدرسة جميع طلاب المدارس الابتدائية للبنين ولكى تستوعب هذه المدرسة العدد الكبير من ابناء المدارس الابتدائية لابد من اتمام الطابق الثالث لها الذى يحتوى على اربع غرف ويحتاج الى مخصصات بحدود الستة الاف دينار . وقد طـــالبنا الحـــكومة بضرورة رصد هذا المبلغ في الموازنة لاتمام هذا الطابق ولكن هذا المبلغ لم يرصد في الموازنة المذكورة .

٦ – في بلدة الفحيص وماحص مدرستان اعداديتان وأخرى أهلية ولا توجدفي أى منهمـــا مدرسة ثانوية ولبعد هاتين البلدتين عن مدينة السلط وعمان فان الضرورة تقضى بأيجاد مدرسة ثانوية في بلدة الفحيص وقد سبق لمجلس بلدية الفحيص أن قدم قطعة ارض مساحتها (١٣) دونما من أجل بناء مدرسة ثانوية عليها . وهو لايزال عند رأيه الاول وما على الحكومة الا ان تؤمن المال اللازم لبناءهذه المدرسة .

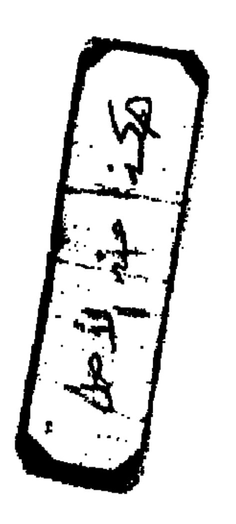
٧ – تقضى الضرورة بفتح مدارس جديده للبنين والبنات في القرى التي يبلغ عدد سكانها (٥٠٠٠) نسمة فأكثر . وقـــد سلم محافظ البلقاء الى وزارة التربية والتعليم أسماء هذه القرى ، فنرجو العمل على فتحها في مطلع العام الدراسى المقبل .

٨ – فتحت محافظة البلقاء مكاتب جديـــدة لمديرية التربية والتعليم وأخرى لبقية المديريـــات ، وهذه المكاتب لاتزال بحاجة للمزيـــد من الموظفين والاثاث والابنية اللائقة لها . ولهذا فأننا نطالب الحكومة بالاهتمام بأمر هـــذه المديريات والعمل على تلبية طلباتها .

٩ – هناك بعض الطرق الرئيسية تحتاج الى التوسيع كطريق الشونة الجنوبية – الكرامة وطريق السلط – العارضه وطريق السلط – وادى شعيب وهذه الطرق كانت موضوع دراسة في السابق من أجل توسيعها ورصد المخصصات االازمة لها .لكن الموازنة التي نحن بصددها الآن لم تحتو على اى شي من المخصصات لها

١٠ – التزمت الحكومة الحاضرة باستكمال شبكة الطرق القروية وفتح وتعبيد وتزفيت بعض الطرق للقرى التي لم ينلها الحظ في العام المنصرم، وقد طالبنا بانجاز هذه الطرق فتلقينا كتاباً من دولة رئيس الوزراء يتضمن أن هذه المطالب قد رصدت لها المخصصات في الموازنة غير أنني لاحظت أن رقما اجمالياً تحت اسم مشاريع القرى قد درج في الموازنة ولم تتضمن الموازنة تفاصيل هذه المشاريع ، وعلى سبيل التأكيد فأننا نرجو الحكومة أن تفى بوعدها .

هذه المطالب نطلب مـــن الحكومة بالحاق تحقيقها ضمن مشاريع الموازنة في هذا العام .



– ٤ –

الرئيس –

الكلمة الان لمعالي السيد وصفي ميرزا .

السيد ميرزا نائب عمان .

معالي الرئيس حضرات الاعضاء

تمارس الحكومة اعمالها بالاستناد الى الدستور الذى هو القانون الاساسي للدولة فالــدستور منح الحكومة حق عرض مشاريع القوانين والدستور منح الحكومة حق تقديم مشروع قانون الموازنة . وقــد ورد هذا الحق في المــادة ١١٢ من الدستور والتي تقول يقدم مشروع قانون الموازنة العامة الى مجلس الامة قبل ابتداء السنة المالية بشهر واحد وجــاءت المــادة ١١٣ من الدستور واكدت في حالة عدم اقرار الموازنة العامة للسنة المــالية الجديدة يستمر الانفاق بنسبة $\frac{١}{١٢}$ لــكل شهر من موازنة السنة السابقة وبالاستناد الى هاتين المادتين كانت الموازنات تقدم الى المجالس النيابية للتصديق عليها .

والموازنة المقدمة الينا في هذه السنة فــانها لا تستند الى احكام المادتين المذكورتين في الدستور لان مدتها تسعة اشهر وهى اقل من السنة المالية الموضحة في المادتين . وحجة الحكومة في وضع الموازنة لمدة تسعة اشهر هو الاستفادة من اشهر الشتاء لــوضع الدراسات والمخططات للمشاريع التي رصد لها في قانون الموازنة . والحقيقة ان الدراسات والمخططات للمشاريع كانت توضع في اشهر الشتاء وتكون جاهزة للتنفيذ فوراً بعد تصديق الموازنة ولهذا اختير الشهر الرابع من كل سنة للتصديق على الموازنة للاستفادة من اشهر الصيف والخريف في تنفيذ المشاريع .

ان استمرار الحكومــة بوضع القوانــين المؤقته في حالة غياب المجلس كــما حصل في هده الدورة بحجة الأسراع في تنفيذ المشاريع وتقديــم الموازنة العامة بشكل يخالــف الدستور لايخدم المصلحة العامة بل يسبب تشويشاً وتعقيداً في الاعمال وتضاربا في تنفيذ المشاريع . ويخلق عدم الاستقرار في اوضاعنا الاقتصادية وعدم الثقة بين المواطنين في هــذا البلد الذين عاشوا وعماوا في ظــل القانون والدستور .

والموازنة هى صورة لسياسة الدولة ونشاطها والمبالغ التي ترصد تعبر عن اتجاهات الــدولة في جميع الميادين .

ولهذا فقد اتبعت الحكومات السابقة في اعداد الموازنــة على اسس ثابتــة اهمهــا ان تجبى الحكومة الاموال من المواطنين بقدر حاجتها الى المال وان توضع النفقات بمقدار الواردات . وان تؤمن للمشاريع الانمائية والعمرانيــة ، وان تطبق اسلوب الافضلية في تنفيذ المشاريع بفضل هذه الاسس سار الاردن بعزم في طريق التنمية الاقتصادية والاجتماعيه فانشئت احدث الطرق للمواصلات واسست المدارس والمستشفيات في المدن والمقاطعــات وتم بناء ميناء العقبة بالاضافة الى المشاريــع الاقتصادية كمشروع الاسمنت والمصفاة والفوســفات والبوتاس وقناة الغور الشرقية وبناء المطارات .

وبالرغم من العقبات والنكسات والاخطاء التي كانت تواجه البلاد بين فترة واخرى ، استطاعت تلك الحكومات ان توفر رصيداً ضخماً مــن المال بالنسبة لنا للاستعانة به عند الضرورة . ولكن منــذ الدعوة الى التنظيم اى منذ سنوات اتجه تنظيم البلد والموازنه اتجاهاً يختلف اختلافاً كبيراً عن الاسلوب الاول الناجح .

لم يعد للدستور اى وزن ولا القانون اى احترام ولا للموازنات اى هدف فأخذ الارتجال مــكان الاتزان والتطرف مكان الاعتدال . والاستخفاف بالدستور والقانون مكان التقدير للمسؤولية والحرص على المصلحة . ولهذا فقد انتقلت موازنتنا مــن الرخاء اى دور التوازن من الواردات والنفقات مع وجود الوفر في الخزينة ما قبل سنة ٦٢ / ٦٣ مالية الى دور الازمة اى دخول الموازنــة في اختــلال التوازن واللجوء الى الوفر لسد العجز ثــم الى دور الانحطاط المالي اى نفاذ الوفر واللجوء الى القروض لسد العجز وتنظيم الموازنة .

اما قواعد هذه الموازنة ارهاق المكلــــف بالضرائب والرسوم والانفاق بغير تقدير وعــدم تنفيذ المشاريع الانمائية . فاذا نظــرنا الى جدول الواردات رقم (٢) نجد ان الموارد المحلية تعتمد على الضرائب المباشرة كضريبة الدخل وضريبــة الابنية والاراضي وغير المباشرة مثــل الجمارك والمكوس والرخص والرسوم. والفوائد والارباح وبلغ مقدار الواردات بثلاثة وعشرين مليوناً وما ئتين وخمسين الف ، وهذه الضرائب في ازدياد مستمر يدفعها الشعب كفرد ومجموع ونسبتها اعلى بكثير من النسبة التي يدفعها المكلف في البلاد العربية .

ان استمرار الدولة الاعتماد علــى الموارد المالية المحلية بزيادة الضرائب المختلفة سيؤثر بالنتيجة على توظيف رؤوس الاموال المحلية في المشاريــع الانمائية المختلفة حتى الى درجة اختفائها بالاضافة الى عدم تشجيع رأس المال الاجنبي ، وان بقاء النظام الضرائبي الحالي قد اثر في الاستقرار الاقتصادى وان كثيراً من الاموال المحلية قد انتقلت الى بلدان اخرى . كانت الموارد المحلية في السابق تحقق ثلاثة اهــداف رئيسية ، الانفاق على الخدمات المدنية مع نفقات الامن العام والمشاريع واما المساعدات الاجنبية كانت تخصص للانفاق على الجيش .

اما الان فان الموارد المحلية تصرف علــى على الخدمات المدنية والامن العام فقــط وبقيت المساعدات الاجنبية تصرف على الجيش امــا مشاريعنا فانها تجمدت بانتظار المساعدات الخارجية والسبب في انفاق الموارد المحلية كلها على الخدمات المدنيه على الرغم من زيادة تلك الموارد سنه بعد سنة كثرة الدوائر التي انشئت بموجــب قوانين خاصة وميزانيات واجهزة خاصة وارتفاع رقم مخصصات التقاعد بسبب احالة الموظفين الى التقاعد وخاصة ضباط الجيش الذين ابلوا بلاء حسنــاً في المعارك والشدائد مع امكانية الاستفادة من خدماتهم لمــدد اطول، التوسع في انشاء السفارات وانفاق الاموال من اجل استئجار العمارات وتأثيثها، التوسع في ارسال الوفود والوزراء الى الخارج لتمثيلنا في المؤتمرات والمحادثات التي يمكن ان يقوم بها السفراء في الخارج

والموازنة المعروضة علينا الإن هى ابعد مــا ما تكون من الوضوح فقد وضعت في مجلد واحد لم يبين فيها عدد الوظائف ولا الرواتب وقد جاء هذا المجلد خليط من الارقام تحت تسميات متنوعة فقد ادمجت رواتب الموظفين المصنفين في بند واحد ورواتب الموظفين غير المصنفين والموظفين بعقود في بند واحد ووردت هذه المخصصات جميعها في قانون الموازنة تحت رقم (١٠) لكل دائرة كما ادمجت الرواتب والاجور المقطوعة والعلاوات في قسم واحد وجمعت اجور النقل والعلاوات والايجارات البرق والبريد والمتفرقة في قسم واحد كما سمى القســم المخصص للاجهزة والالات والاثاث نفقــات

رأسمالية . ولا يستطيع اى منا ان يصل الى تحديد الوظائف والرواتب والدرجات ولا الى تحديد انواع النفقات وهذا الاسلوب في وضع الموازنات من شأنه ان يطلق يد الحكومة بالصرف والانفاق على اى امر من الامور على حساب ما لديهامن وفر في الرواتب او في النفقات الاخرى دون حسيب اورقيب .

ومن المعروف ان النفقات الرأسمالية هى اثمان الاجهزة والالات والاثاث واستملاك وابنية وانشاءات وشراء الاسهم والاراضي والقروض ان هذه التسميات العامة التي ادمجت في تسمية واحدة في خلاصة جدول رقم ٥ تحت عنوان النفقات الرأسمالية ، الانمائية يوجب على الاعتقاد ان النفقات الانمائية ٥٤٧٠٩٦٠ بينما هذه النفقات في معظمها نفقات عادية متكررة ولهذا فان الاصح اعتبار هذا المبلغ او معظمه من النفقات المتكررة. ان طريقة وضع مخصصات مجلس الاعمار مع نفقات المؤسسة الاقليمية لمياه الاردن بالاضافة الى المتفرقة والتي تبلغ في مجموعها ٢٤٫٦٠٣٫٦٤٦ في فصل واحد تحت عنوان مقارنة النفقات الرأسمالية الانمائية يبعث على الاعتقاد ولاول وهلة بان هذه الاموال تحت تصرف الحكومة وجاهزة للانفاق على المشاريع بعد تصديق الموازنة .

والحقيقة ان هذه الاموال ليست تحت تصرف الحكومة بل هى بتصرف الجهات الممولة بدليل ان موافقة المجلس عليها قد حصلت في الموازنة السابقة مع المشاريع المختلفة ، وعدم تنفيذ تلك المشاريع مع بقاء المخصصات لها مجمدة يثبت بان الارقام للاموال المخصصة لمجلس الاعمار لم يتم الاتفاق عليها نهائياً مع الجهات الممولة وان المشاريع المذكورة في فصل الاعمار ورقية .

لهذا من الخطأ وضع تقديرات القروض للمشاريع في الموازنة على اعتبار انها من موارد الدولة . لانها عرضة للزيادة او النقص او حتى في ابطال تلك التقديرات ، ومن الانسب ان تكون تلك التقديرات والحصول عليها القروض وفق اتفاقيات اقتصادية بين الحكومة والجهات الممولة وتعرض على المجلس للموافقة عليها دون ان تدخل في الموازنة العامة وبذلك يتجنب تضخيم ارقام الموازنة واظهارها بخلاف حقيقتها .

١ — اننا نشكو في هذه الموازنة من عدة امور اهمها ازدياد الضرائب المختلفة التي كادت ان تحد من تطور ونمو الدخل القومي وسبب اختفاء الرأسمال المحلي ولا يشجع الى استغلال الرأسمال الاجنبي .

٢ — ومن انفاق جميع مواردنا على الجهاز الاداري والنفقات الاخرى بشكل حد من امكانية مساهمة موازنتنا في مشاريعنا الاقتصادية .

٣ — من تعطل مشاريع الخمس سنوات الذي تحول الى سبع سنوات وقد مضى ثلاث سنوات من عمر هذه الخطة التي بقيت دون أي تقدم .

٤ — كثرة الاحالات على التقاعد حيث حرم الجهاز الاداري والجيش من كفاءاتهم واخلاصهم بالاضافة الى ارتفاع مخصصات التقاعد.

٥ — تناقص المساعدات المالية سنة بعد سنة بسبب الادعاء المستمر بأننا سنبلغ في سنة السبعين الاكتفاء الذاتي حيث بدأت الخزينة بتحمل مسؤوليات هذا النقص والزيادة الى الجهات التي كانت تعتمد على تلك المساعدات .

في جميع المناقشات السابقة للموازنات كان هذا المجلس يطلب دائماً التقيد بأحكام الدستور والقانون والانظمة المالية وعدم السعي لهدم البيروقراطية وان تأخذ الحكومة بمبدأ التقدير والتصحيح للواردات والحد من الانفاق وعدم اضاعة الوقت في التفكير بأنشاء المشاريع التي لا تعود بالتقدم على الدخل القومي وتحقق في المدى البعيد ايراداً للخزينة .

ان تنفيذ والتقيد بالاسس المذكورة سيؤمن الاستقرار السياسي والمالي الذي هو العنصر الاول من عناصر الازدهار ومن الصعب علي أن اوافق على موازنة لا تتضمن هذه الامور ولهذا فاني لا اوافق على هذه الموازنة .

— ٥ —

الرئيس —

ليتفضل السيد مطلق الحديد بالقاء كلمته .

السيد الحديد نائب عمان

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

لقد اطلعت على الموازنة لسنة ١٩٦٦ والمقدرة لمدة تسعة أشهر بما مقداره (٥١) مليون ديناراً تقريباً ولا أود ان أخوض في تفاصيل الموازنة بشكل موسع وسأكتفي في ابداء وجهة نظري في نقاط أربعة وهي كما يلي : —

١ — الواردات .

٢ — الانمائية — وأخص منها (البوتاس)

٣ — القروض المنتظرة

٤ — جدول تشكيلات الموظفين .

١ — الواردات

لقد لمست زيادة مرتفعة وكبيرة عن السنة الماضية وهذه الزيادة تدل على عزم الحكومة بشكل قاطع على فرض رسوم وضرائب جديدة ترهق كاهل المكلف الاردني الذي أصبح لا يتحمل هذه الزيادات في الضرائب والرسوم .

٢ — الانمائية — واخص بها البوتاس

ان مشروع البوتاس يعد من أهم المشاريع الاقتصادية في هذا البلد ومع أسفي الشديد لم أجد أي ذكر في هذه الموازنة لهذا المشروع الحيوي الذي سمعنا كثيراً عن انتهاء دراساته ومواصفاته وعن الاجتماعات والقرارات المتعددة والمتوالية التي تمت بخصوصه والذي ارجو الله سبحانه وتعالى أن تتوصل الحكومة لاخراجه الى حيز الوجود .

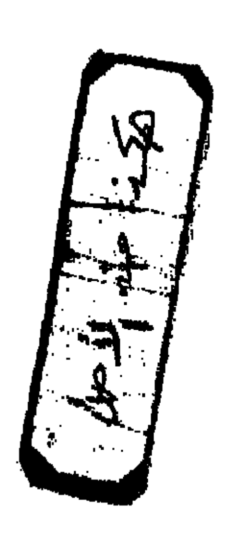
٣ — القروض المنتظرة

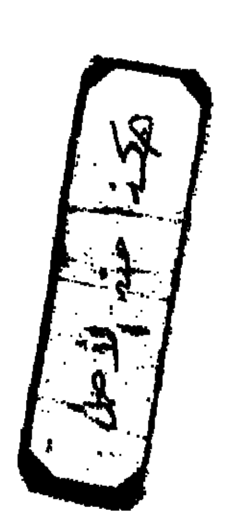
كنت أتمنى أن لا تدرج هذه القروض في صلب الموازنة لان تلك يضخم أرقام الموازنة بشكل وهمي . وأنني لأتساءل ماذا يمنع الحكومة من تقديم ملاحق موازنة للمجلس الكريم فيما اذا الحقت هذه القروض الامر الذي أدعو الله أن يتحقق وان تتمكن الحكومة من الحصول على قروض أخرى .

٤ — جدول التشكيلات

ان هذا الموضوع حساس جداً بالنسبة لاخواننا موظفي الدولة الذين يؤلفون الطبقة الواعية النيرة في بلدنا العزيز . وانني أطلب بشدة ضرورة ربط جدول التشكيلات للوظائف في صلب قانون الموازنة حفاظاً على حقوق هذه الفئة الخيرة الكريمة من اخواننا الموظفين .

وأخيراً وما نحن في هذا البلد إلا جنود مجندين لخدمة بلدنا تحت رعاية الحسين العظيم الذي نستمد





من قيادته العزم والطريق السليم لما فيه خير هـــذا البلد والامة والسلام عليكم .

- ٦ -

الرئيس —

السيد فيصل الدغمي — تفضل .

السيد الدغمي نائب جرش

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

من الاطلاع على بنود الموازنة نجد ان الحكومة قد خصصت المبالغ الطائلة على المشاريع العمرانيـــة وخاصة الانمائية منها وهي اذ تشكر على هـــذا العمل الذي من شأنه تشغيل الايدي العاملة وانعاش العمال والفلاحين .

وقد لاحظت ان ابناء اللواء الشمالي لم ينالوا إلا القسط البسيط من هذه المخصصات وهـــم يطمعون بقسط اوفر مما خصص لهم تمشياً مع روح المساواة وتحقيق العدالة في هذا البلد الناشيء المتطلع دوماً الى الامام ، وان هـــذا اللواء أقصـــد اللواء الشمالي مـــا زال يعاني الكثير مـــن الازمات وان الحكومة تعلم ذلك حـــق العلـــم وان ابناء اللواء المذكور ما زالوا يأملون بأن ينالوا عطف الحكومة عليهم والمزيد من العناية بهـــم ضمـــن الامكانيات الموجودة في مشروع الموازنة الحالي مع وضـــع برنامج ينفذ على عدة مراحل لانعاش هذه المنطقة والنهوض بها سيما وان زعيمنا وقائدنا هو رائـــد النهضة والعلم والتقدم ، واني اذ أبين لمجلسكـــم الكريم مطالب ابناء اللواء الذي امثله ارجو مـــن الحكومة الرشيدة الاهتمام بها وهي : —

١ — تصليح وتعبيد الطرق التي تربط قرى بني حسن بعضها بالبعض الآخر اذ ان معظم هـــذه الطرق في حالة سيئة جداً بحيث يستحيل معهـــا التنقل في فصل الشتـــاء بسبب الاوحـــال ووعرة المسالك والحالة هذه أكرر الرجاء بالضرورة الملحة لتصليح هذه الطرق وتعبيد الممكن منها واهم هذه الطرق هي الطريق الذي يبدأ من قرية الهاشمية الى قرية الزينة فبلعما وحيان وعين المعمرية وخنزيـــره والبويضة والدجنية وحمامة . ثم يليها طريق حمامة الى ابو السوس ومـــدق الربض واحميـــد والمدور ودحل والكريم والتنية ثم طريق المسطبة الى جبـــة العالوك فالمصره وام رمانه والرحيل وبيرين حـــتى مدينة الزرقاء .

٢ — ان هذه القرى التي ذكرتها بكاملهـــا تضم القسم الاكبر من عشائر بني حسن . ولمـــا كانت المياه من اهم ضروريات الانسان ومنهـــا مبعث الحياة فقد قامت الحكومة بجر مياه الازرق للواء الشمالي بواسطة الانابيب التي تمر عبر اراضي بعض القرى دون ان يكون لهم نصيب من تلك المياه التي تمر باراضيهم وبما ان حرمانهم هذا مـــن المياه يعتبر اجحافاً بحقوق ابناء القرى الذين ينظرون الى الانابيب التي تتدفق منها المياه دون ان ينالوا نصيبهم منها أرى لزاماً علي أن ألفت نظر الحكومة لهذه الناحية الهامة راجياً تزويد اهالي هذه القرى بمياه خط الازرق انصافاً لهم وهذه القرى هي : رحـــاب وحمامة ودير ورق والمنشية والبويضة والدجينـــة وايدون وصبحا وأم القطين والدفيانة .

٣ — صرف المعونات والهبات الى الفقراء من ابناء اللـــواء الشمـــالي عن طريـــق المساعدات والاسعاف اذ ان حالة هؤلاء الفقراء سيئة للغاية .

٤ — ترفيع قضاء المفرق الى لواء حيث انه يضم عشائر البادية في الشمال وعشائر بني حسن كما أرجو من الحكومة احداث اربعة مديريات ناحية في كل من الاجفور وبلعما وسوف والمنشية ورفع المجلس القروي في الاجفور الى بلدية نظراً لأهمية موقعها الجغرافي على الحدود .

٥ — ايجاد مشروع حيوي في مدينة المفرق لانعاش السكان كفرع من المنطقة الحرة التي قررت الحكومة جعلها في مدينة العقبة .

٦ — لقد وضعت الحكومة مخصصات (٣٠) الف دينار في موازنة العـــام الماضي لبناء مستشفى بالمفرق وكذلك خصصت في هذه الموازنة مبلـــغ (١٥) الف دينار فقط لاتمام هذا المستشفى ، ولمـــا كان من الضروري جداً اتمام بناء المستشفى بالمفرق بأسرع وقت ممكن أرجو ان يصار الى زيادة هـــذه المخصصات الى القدر الذي يمكن الحكومة مـــن اتمام بنائه خلال هذا العام .

٧ — يلاحظ من الموازنة انه لم يخصص اي مبلغ لانشاء ابنيـــة المدارس في المفرق خاصـــة أو اضافات على بناء المدرسة الوحيدة الحالية ولما كان طلاب وطالبات قضـــاء المفرق يتلقـــون العلم في مدارس ضيقة لا تكفي لنصف عددهم أرجو مـــن الحكومة الرشيدة النظر بهذه الناحية الهامة وتهيئـــة المدارس الضرورية ضمن الامكانيات .

٨ — ان ما حدث على اثر سقوط الامطار والثلوج من جرف للمساكن وعزل المدن عن القرى وما حصل للسكان من تشريد وحالة سيئة نتيجـــة ما حدث تدفعنا وتستصرخ ضمائرنا للاهتمـــام والنهوض بهم اجتماعياً وذلك بتعبيد الطرق وتقديم الخدمات الاخرى الضرورية لهم والسهر ليلا ونهاراً على راحة المواطنين واني اتقدم بالشكر الجزيـــل للحكومة ولافراد قواتنا المسلحة لما قاموا به من اغاثة وانقاذ سريعين لاخواننـــا في الجنـــوب بارشادات المنقذ الاول الحسين العظيم ادامه الله .

واخيراً انني اذ ارى انـــه من طبيعة الحيـــاة الاجتماعية الديموقراطيـــة بأن يسهر أئمـــة الشعب الممثلين بمجلسكم الكريم وزعمائهم الممثلين بشخص جلالة الملك المعظم اطلب العمل لبناء حياة اجتماعية أفضل راجيـــاً ان يحظى اللواء الـــذي امثله بحياة اجتماعية أحسن في ظل جلالة الملك الحسين المعظم وفقنا ووفقكم الله في خدمة الوطن والملك .

كمـــا واطلب ضم جـــدول التشكيلات الى الموازنة ليعتبر جزءاً منها والسلام عليكم .

- ٧ -

الرئيس —

الكلمة الآن الى معالي السيد عبدالرحمن خليفه — فليتفضل .

السيد خليفه — نائب عمان:

حضرات النواب المحترمين :

يتألف حديثي من مقدمة وقصة وشيء عـــن الموازنة تعلمون ان الاردن اختار النظام البرلمـــاني الديمقراطي وسيلة للحكم وهو نظام لم تتوصـــل اليه البشرية بقليل جهد بل كان نتيجة نظام طويـــل في أجيال طويلة كما اختار الاردن النظام الاقتصادي الحر وهو بالرغم من العيوب التي توجه اليه مـــا يزال النظام الامثل لكل تطوير وأزدهار ، كما اختار الحريات العامة وسيلة للعلاقة بين الحاكم والمحكوم هذه الصورة المشرقة التي نفاخر بها يقوم بعضـــ المشككون والمتشككون بتوجيه بعض النقد اليهـــا فيقولون ان السلطة التنفيذية كثيراً ما تتجاهل السلطة التشريعية فتصدر القوانين المؤقتة بكثرة في مواضيع رئيسية . تحتمل التأجيل ولا يجيز الدستور اصدار مثل هذه القوانـــين ويقولـــون ان الحكومات تأتي وتذهب وتعدل بطريق غير ديمقراطية ويقولون ان الحريات ليست دوماً مصونة ويقولون ان أي خلاف بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية تكون السلطة التشريعيـــة غالباً هي المرجوحـــة ، انـــا لا اعتقد ان الدخول مع هؤلاء المشككون او المتشككـــون يفيد القضية وانما الذي يفيدها هو ان نكون جميعاً

حكاماً ومحكومين متقيدين بالدستور وتحت سيادة القانون فهذه هي الوسيلة الوحيدة التي يمكن ان تستمر بها هذه الصورة المشرقة للأردن العزيز ، يقولون الانسجام بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية الانسجام لم بعد يعني قط أن نتغاضى عن اخطاء بعضنا بل الانسجام في حد ذاته وتوزيع السلطات يتضمن الانسجام مع المراقبة المتبادلة فلا يجوز قطعاً ان تسكت السلطة التشريعية عن السلطة التنفيذية اذا رأتها قد أخطأت أو تجاوزت الحدود القانونية كما لا يجوز ايضاً للسلطة التنفيذية انتجعل السلطة التشريعية تخرج عن دستورها وصلاحياتها .

أنا اعتقد ان هذا البلد يستطيع أي مواطن اذا كانت الاهداف سليمة واذا كان الاسلوب عف واذا كان الهدف حسن ان يقول ما يشاء وهو في مأمن مادام حسن الهدف ، حسن التعبير ، حسن الغاية ، حسن البواعث هذه مقدمة لا بد منها لبيان رأيي في الموازنة وقلت ان حديثي يتضمن قصة ، هذه القصة هو أن أحد الاشخاص كان موظفاً في دائرة البرق والبريد ويتقاضى ثلاث دنانير في الشهر وكان مدير الدائرة يسمى (باز قعوار) انذاك فاذا سؤل هذا الشخص كم تتقاضى من الرواتب يقول أن راتبي وراتب باز قعوار خمسين ديناراً ثم نجده يؤلف له موازنة خاصة فيقول مثلا أن موردي مائة دينار رواتب وعشرين الف دينار ابتعت ورقة يانصيب من (دربي) ويبني على هذه السياسة.ان يأتي بمهندس ليخطط له قصراً ويأتي بمزارع ليشتري له مزرعة فيقال له يا أخي ليس مضمون هذا الربح فيقول ان جاء الربح بنينا واشترينا مزرعة وإذا لم يأت الربح فلا يضير الأمر شيئاً ، نأتي الان الى الموازنة الواقع ان اللجنة المالية ابدت ملاحظات قيمة وبذلت جهداً مشكوراً في نقد الموازنة لكني حينما قرأت مقدمة قرار اللجنة كنت أتوقع ان توصي المجلس الكريم برفض الموازنة لان موازنة تتضمن كل هذه المطاعن لا يجوز التصديق عليها قبل ان تصحح ولهذا فأنا لا أستطيع ان اتكلم كثيراً في الموازنة لان اللجنة وجواب معالي وزير المالية كان فيه الكفاية من حيث الارقام لكن لفت نظري نقطتين في الموازنة .النقطة الاولى ارباح البنك المركزي كانت سنة ١٩٦٤ /٩٦٥ ٢٫٨٣٥٫٠٠٠ دينار ثم نزلت في ٦٥–٦٦ الى ١٫١٠٠٫٠٠٠ دينار ثم نزلت في ١٩٦٦ الى ٧٥٠٫٠٠٠ الف دينار ما هو السر في هذا التنازل هل كان انشاء البنك المركزي خطيئة مالية وكيف نزلت هذه الارقام انا ارجو ان اسمع جواب من معالي وزير المالية ثم البند (٤) من الفصل (٧) فوائد الاموال المودعة في البنوك انا اعرف ان للدولة ارصدة في البنوك المختلفة في الاردن واعرف ان الدولة تتقاضى فوائد ضخمة عن هذه فلا اعرف السر في ان هذا العام صفر وارداتها هل ذهبت هذه الودائع هل انفقت او هل تبرعت الدولة بفوائدها هذه ايضا ارجو ان انال جوابي من معالي وزير المالية عليه . هذا من ناحية الموازنة أريد أن اتكلم قليلا عن الوضع الاقتصادي في البلد مع ملاحظة اني لا اعني حكومة معينة ولا وضع معين انا أقول ان وزارة الاقتصاد سواء اشتركت في بعض المؤسسات أو اعطت نصيحة لبعض المؤسسات لم تكن موفقة ويكفي ان اذكر بعض شركات فشلت اما بسبب ان وزارة الاقتصاد سايرت رغبات المتقدمين لانشاء هذه الصناعات او انها كان هكذا رأيها مثلا شركة صناعة الاجواخ انا لا اعتقد ان هذه الصناعة يمكن ان تنجح في الاردن لان المنافسة شديدة في الخارج ولان الاستهلاك في البلد قليل اذكر ان يارد القماش من اسبانيا او بولونيا أو

غيرها او اليابان كان يبلغ نصف دينار لكن مع وجود هذا المصنع ومضاعفة ضريبة الجمارك صار المواطن مكلف ان يشتري اليارد باربعة دنانير ولا أعتقد ان بالامكان مهما حاولت الحكومة ان تدعم هذه الشركة بالحماية فان بالنتيجة تكون الاموال التي صرفت على مثل هذا المشروع لأفادت المواطن ولا أفادت المساهمون في الشركة ولا أفادت الحكومة ومثل ذلك شركة الدباغة ومثل ذلك بعض الشركات الاخرى التي أشرفت الحكومة على توجيهها او الموافقة عليها . مرة فرضت ضريبة على الانتاج لان الشركات المحلية حرمت الدولة من كذا مليون رسوم جمركية ورأيت ان هذه الشركات تربح ارباحاً كبيرة فحاولت وكان قد اصدر القانون دولة الرئيس الحالي في وزارته الأولى وضع القانون ولم ينفذ فجئت ووضعت ضريبة انتاج بسيطة لكن ثورة قامت ولم تقعد ، خرب الصناعات قتل الصناعة واذكر ان قسم من بعض الوزراء الحاليين ايضاً ساهموا في هذه الحملة فقالنا لا نريد ضريبة انتاج نريد الصناعة . قالوا هربت الاموال قالوا صار ذعر في البلد لماذا نخاف من الحقيقة يا أخي ؟؟ اذكر ان شارل الحلو قبل مدة ذكر عن الوضع المالي في لبنان وكان اكثر تشاؤماً مما نعتقد نحن في بلدنا ومع ذلك لم يقل احد ان شارل الحلو أحدث ذعراً أو ان من الخطأ ان نقول عن حقيقة وضعنا المالي يقولون الدولة قدمت موازنة علمية أما أنا فأقول هي لا موازنة ولاعلمية لان الموازنة تعني الوزن تعني التوازن تعني التعادل العلم مجموعة حقائق اما هنا مجموعة آمال نرجو الله ان يحققها لكن حينما نطلق لفظة علم على الموازنة ينبغي ان تكون الحقيقة دقيقة وعلمية ولا تحوي أي آمال قد تقع وقد لا تقع وعلى هذا فأني مع التجرد التام ومع رغبتي الا كيدة ان تتوفق هذه الحكومة وأية حكومة أخرى في انعاش هذا البلد وحفظه وصيانته مع رغبتي الشديدة في أن يتم كل ذلك اجد نفسي لا أستطيع ان اوافق على هذه الموازنة بشكلها الحالي .

– ٨ –

الرئيس :

السيد سلمان القضاة – فليتفضل .

السيد القضاة نائب عجلون : –

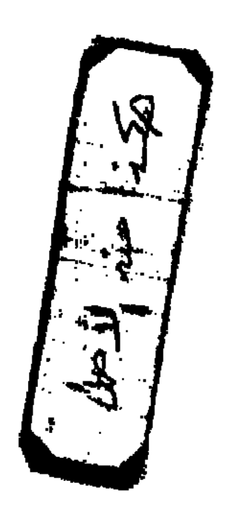
معالي الرئيس . حضرات السادة الزملاء الكرام : سادتي : –

يشترك معي في هذه الكلمة الزميل النائب الاخ السيد صلاح السيحمات .

الموازنة وان كانت هي الحساب التقديري لمصروفات وإيرادات الدولة في مدة معينة فهي المرآة التي ينعكس عنها الوضع المالي والاقتصادي للدولة وهي ترجمة لسياسة الحكومة الاقتصادية والمالية والضرائبية . وتعكس صورة عن الوضع الاداري بشكل عام . ولذا فكل المسائل العامة تتصل بمناقشة الموازنة وللمجلس عند ذلك ملء الحق بمعالجة كل هذه المسائل .

كل منا يشعر أن النمو الاقتصادي الذي تتمتع به هذه المملكة على ضآلة مواردها ما كان ليتم لولا الاستقرار الداخلي الذي ننعم به وما ذلك إلا بفضل القيادة الحكيمة الرائدة قيادة جلالة الملك الحسين المعظم باني نهضتنا ورمز عزتنا ، والاستقرار هو الدعامة الاولى للبناء الاقتصادي .

ولما كانت الموازنة تشتمل على عدة جوانب ولن يتسنى في فترة محددة أن يناقش النائب كل جوانب الموازنة لهذا ، فالبحث سيكون مقصوراً على بعضها .



من مجرد النظر الى الموازنة نلمس انها تضمنت مشاريع انمائية نافعة تعود بالخير على البلد لو نفذت كما انها تتضمن مشاريع اعمارية حسنة . ولا ينكر ذلك ، وحيث أن الكمال لله وحده ، فلنا على خطة الحكومة الاقتصادية وعلى هذه الموازنة مآخذ بنظرنا كما أن هناك نقاطاً بحاجة الى ايضاح . هـــذه الملاحظات نسوقها بروح بناءة تهدف الى الصالح العام الذي ننشده جميعاً في خدمة بلدنا في ظل جلالة رائدنا الحسـين العظـيم ، واليكـم سادتي هذه الملاحظات : —

١ — الضرائب

من حق الدولة على المواطــن أن يساهم في وازنتها عن طريق الرسوم والضرائب التي يجب أن يدفعها بطيبة خاطر كيما تستطيع الدولة توفـــير الخدمات العامة التي تتطلبها لخدمة المواطنين والدفاع عن الوطن وحماية أمنه واستقراره ، لكن علـــى الحكومة بذات الوقت أن لا تتفنن في ابتكار أنواع الضـــرائب وفي زيادتهـــا دونمـــا مـــبرر . فالضريبة يجب أن تكون عادلة تتناسب مع قـــدرة المكلف ، ولهذا لا يجوز أن تتبنى الدولة الزيادة في الضرائب لكي تؤمن نفقاتها زيادة ترهق المكلف ، بل على الدولة أن تسعى جهدها لزيادة الدخل القومي ، فازدياد الدخل القومي ونموه يؤول بالنتيجة الى زيادة دخل الحكومة من الضرائب . ولـــذا يجـــب أن تستهدف السياسة الضرائبية نمو الحياة الاقتصادية وازدهارها وان تبتعد ما أمكن عن ارهاق المكلف الفقير عن طريق الزيادة في الرسوم غير المباشرة ، ونرى ان تتجنب الدولة زيادة هذه الرسوم علـــى الضروريات وتعمد الى وضع رسوم عالية علـــى الكماليات لاننا في دور البناء ومن يريد ان يمتع نفسه بالكماليات فليساهم في رفع مستوى بلده الذي هيأ له العيش الكريم . ونرى أيضاً أن تعمد الحكومة الى وقف استيراد بعض اصناف البضائع المتوفرة بكثرة في البلاد لفترة محدودة على الاقل كيما يتوجه المواطن لاستغلال وتوظيف أمواله بمشروعات مثمرة تعود عليه وعلى بلده بالخير ، فهل من الضروري أطلاق يد الشركات في استيراد السيارات والكماليات .

٢ — بتشجيـــع توظيف رؤوس الاموال العربية والاجنبية في البلاد يزداد دخل الدولة مـــن الضرائب

٣ — بالعمل على استثمار الثروات الطبيعية في البلاد يزداد دخل الدولة أيضاً وعلى سبيل المثال البوتاس الذي كلما تأخرنا في تحقيق هـــذا المشروع كلما تلاشى الأمل في جدواه الاقتصادية بعد فترة من الزمن ، وخاصة والعدو يستغل البوتاس مـــن الجهة المقابلة ، ونرى انه بامكان الحكومة ان تستغل هذه الثروات بالعمل مع شركات عالمية ورساميل عربية ووطنية من أجـــل استثمار هـــذه الثروات الطبيعية في البلاد وخاصة المعدنية .

٤ — الشركات

تعتمد الدولة في جزء من وارداتها على الارباح التي تحصل عليها من الشركات التي تساهـــم فيها ، لكن لم نلاحظ زيادة في هذه الارباح وخاصـــة في بعض الشركات رغم ان الكثير منـــها قد استمرت صناعاتها وأصبحت ذات قدرة انتاجية ، ومـــن حق الدولة ان تساهم في بعضها بأكثر من ٥٠٪ أن تشترك في توجيهها وتأمين أكبر قسط ممكن مـــن الارباح ويتم ذلك عن طريق اشراك ديوان المحاسبة بتدقيق حسابات هذه الشركات بالاشتراك مـــع مدققي حسابيـــات تلك الشركـــات ، وان يشترك

مندوبون عن الحكومة من ديوان المحاسبة ووزارة الاقتصاد في العطاءات والمشتريات خـــاصة الكبيرة منها ، وان تحد الحكومة من التضخم في اجهزة هذه الشركات الادارية التي يستخـــدم بعضها اداريين برواتب كبيرة دونما أية حاجة اليهم ونتيجـــة ذلك هو نقصان حصة الدولة والمساهمين في الارباح .

٥ — السياحة

السياحة تشكل مورداً هاماً في اقتصادنـــــا القومي . والسياحة في بلدنا بتقدم مضطرد بفضل ما حباه البارى عز وجل لبلدنا من قيادة حكيمـــة رائدة حققت له استقراراً وأمناً منقطـــع النظير . فضلاً عن المزايا الطبيعية التي تتمتع بها هذه البلاد بما احتوته من أماكن مقدســـة وآثار عظيمـــة ومناطق جميلة ، هذا المورد بترول لا ينضب ولهذا فعـــلى الحكومة أن تضع البرنامـــج السياحـــي في المراتب الاولى من الاعتبار ولا ينكر ما بذلته الدولة عـــبر السنوات الاخيرة لتحقيق ذلك ، لكن هناك بعض الملاحظات : —

أ — يقتضي توزيـــع الحركـــة السياحية والنشاطات السياحية في كافة انحاء المملكة كيمـــــا يتسنى لاكبر جزء من المملكة الافادة مـــن السواح ولتمكين السواح من مشاهدة كافة معالم مملكتنـــــا الفتية على ان يرافق ذلك ما يجذب السائح للبقـــــاء أكبر قسط ممكن في الامـــاكن المختلفة في الاردن وبذا نعمل على توزيع الدخل توزيعاً صحيحاً .

ب — أن ترعى دائـــرة السياحـــة تشجيع ومراقبة وسائل الاصطياف في الكثير من المناطـــق وتعمل على خلق حركة اصطياف في المناطق الملائمة كجبل عجلون والخليل مثلا .

جـ — ان تعمل دائرة السياحة على تشكيـــل لجان سياحية واصطياف . مهمتها خلق توعية لدى المواطن في أنحـــاء المملـــكة لتقدم المشورة والنصح للجهات المعنية لاصحاب المؤسسات السياحية وخلق الوعي بين المواطنين حتى نتمكن جميعاً من جذب أكبر عـــدد من السائحين للبلاد فحبذا لو عمدت الحكومة الى تشكيل تلك اللجان في كل محافظـــــة وقضاء .

٦ — الاحتياطي

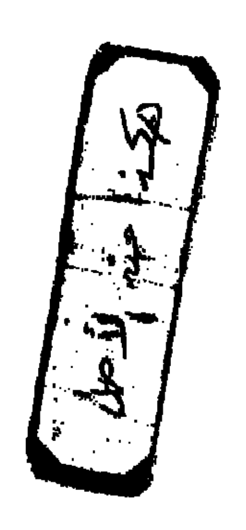
لا تقر اللجنة المالية على انه يقتضي على الدولة النامية ان تبني سياستها على موازنة متوازنة . وتبعاً لذلك . فأنا لا نقر قدسية الاحتياطي بانه يجـــب ان لا يمس ولكن نقول اذا ما مس الاحتياطي فيجب ان يمس بحـــذر من اجل توظيفـــه في مشروعات انمائية مثمرة تدر دخلا سريعاً ومأموناً . وهـــذه المشروعـــات هي الاحتياطي الصحيح لا ان يمـــس ويؤخذ من اجل النفقات المتكررة ومنح العلاوات .

سياسة الانفاق

مما لا شك فيه ان كل نائب وكل مواطـــن يرحب بان ينفق الجزء الاكبر من واردات الدولـــة على مشروعات التنمية الاقتصادية وعلى المشاريـــع الاقتصادية المثمرة ولا ينكر ان هذه الموازنة ثبتـــت عدداً من المشاريع الانمائية لكنا نرى ان الحكومـــة وضعت مخصصات لنفقات لا ضرورة لها مثال على ذلك : —

١ — العلاوات

اكثرت الدولة من العلاوات لفئات كثيرة من الموظفين ومع رغباتنا الاكيدة في رفع مستوى حياة موظفي الدولة وزيادة رواتبهم تبعاً لارتفاع تكاليف الحياة



ولتوفير العيش الكريم لهم وهم يشكلون جزءاً هاماً من الامة لكن يجب ان لا تعطى العلاوات جزافا وتنتشر عدوى المطالبة بها كانتشار النار في الهشيم وان لا تؤدي بالنتيجة الى الحد من توفير الخدمات للمواطنين : —

أ — فعلاوات الاطباء لقاء اغلاق عياداتهم الخاصة نرى انه لم يأت بفائدة للمجموع فقد رتب على خزانة الدولة مبلغاً يزيد على (١٠٠) الف دينار وشل حركة عدد كبير من الاطباء عن العمل بعد اوقات الدوام الرسمي . اذ لا يجوز ان نشل مجهود مواطن متخصص من توفير الخدمات للمواطنين ولهذا فالاجدر الغاء نظام علاوات الاطباء او جعله اختيارياً ، مؤكداً ان جمهرة المواطنين غير راضية عن هذا الاجراء واذا قيل ان الحكومة ستفرض عليهم العمل بعد الظهر فان ذلك سيكون لقاء دفع اجور اضافية بنسبة ٢٥٪ من مجموع رواتبهم كعلاوات اضافية . ولهذا فالاسلوب بنظرنا فاشل .

ب — علاوات اطباء البيطرة

لسنا ندري من من اطباء البيطرة كان يفتتح عيادة خاصة حتى تعطى له علاوة لقاء اغلاقها .

نحن لا نقول ان الدولة يجب ان لا تعطي علاوات ، ولكن يجب ان تكون لمقتضيات المصلحة العامة فقد تضطر ان تعطي علاوات لبعض ذوي الاختصاص لجذبهم واغرائهم في الخدمة لكن يجب ان لا يتم ذلك بسخاء يرهق موازنة الدولة . فعندما اعطت الدولة علاوات للقضاة على ضآلتها لم يستنكر ذلك الناس لان المسؤولية المترتبة على القاضي توجب توفير الحماية والراحة والاطمئنان لتوفير سيادة القانون والحق والعدالة ، ونرى ان المحافظ ايضاً يستحق العلاوة للغاية ذاتها .

٢ — نرى ان بعض الدوائر الحكومية زادت في أجهزتها الادارية من غير ضرورة على سبيل المثال وزارة الداخلية التي زادت عدد كبار المسؤولين فيها من فئات الحكام الاداريين ونرى أن خلق الوظائف يجب ان يكون لحاجة الجهاز لا من اجل العمل للاشخاص وغيرها كثير من الدوائر .

٣ — السيارات والعلاوات

علمنا ان بعض الدوائر الحكومية تفكر في أعطاء فئات من مستخدميها حق اقتناء سيارات بتأمين سلفات مالية لهم وأعطائهم علاوات بحدود ٢٥ دينارا شهريا حتى لا يستخدموا السيارات الحكومية في أمورهم الخاصة . ونرى أن هذا الاجراء غير صحيح فعلى الموظف ان يوفر لنفسه الخدمات الخاصة وبدلا من ان نعطي هذه السلفات وهذه العلاوات يمكن ان تستغل هذه الاموال في مشاريع اخرى نافعة للمجموعة لا للافراد .

٤ — يمكن الضغط على قسم كبير من النفقات غير المشاريع الانمائية لكي لا تقع الموازنة في عجز وللتقليل من العجز القائم .

السياسة الاقتصادية والحماية

ان الاردن الذي يؤمن ونؤمن معه بنظام الاقتصاد الحر نرى ان يكون هذا الاسلوب وهذا النظام موجها ومسؤولا ، بحيث لا ينقلب الى احتكارات وبالتالي الى سيطرة فئة قليلة من الناس على دخل البلاد ، وعلينا ان نقتدي بالدول الديمقراطية المزدهرة اقتصادياً لانه وان كنا لا نرضى بالنظم الاقتصادية الدخيلة التي تحد من الابتكار والجهد الفردي فيجب أن لا نهيء لهذه النظم التربة الصالحة

للتسلل الى حياتنا وعندما تتركز رؤوس الاموال بأيدي قلة من الناس عن طريق اتباع خطة خاطئة في الحماية ، اذ للحرية مزايا كبيرة بفضل ما يبذله اصحاب المشروعات من جهد فييسر للمجموعة بواسطة الحرية وبفضل المزاحمة منتجات مختلفة حسنة الصنع بأسعار مخفضة ، ومع أن الحماية ستظل ضرورة في الدول النامية كبلدنا الا ان هذه الحماية يجب ان لا تكون مطلقة فالحماية المطلقة لها مضار منها :

١ — انها ترفع تكاليف المعيشه .

٢ — تغني بعض الناس على حساب الفريق الاخر

٣ — تعطل الفوائد المتوقعة من المزاحمة .

وبنظرنا ان سياسة الحماية المتبعة في بلدنا حتى الان تسير سيرا خاطئاً منذ بضعة سنوات وأنها لا تحقق الغاية التي وجدت من اجلها فالحماية يجب ان لا تبذل الا للصناعات المهيأة بطبيعة الظروف الاقتصادية في البلد للبقاء ولمنافسة الصناعات الخارجية والحماية الصحيحة تكون للصناعات الناشئة في طور طفولتها حتى تستكمل نموها وتصل الى سن الرشد وتستطيع العيش والبقاء ومن الاساليب الخاطئة في الحماية عندنا . : —

١ — منع استيراد بعض البضائع والمنتجات التي تنتجها مؤسسات من نوعها فتتحكم هذه المؤسسات بالسعر ولا تعمل على رفع مستوى الجودة في بضاعتها ، ومثل هذه المؤسسات معروفة .

٢ — رفع الرسوم الجمركية على أصناف لا تنتجها الصناعة المحلية ،كالرسوم المفروضة على الاصواف ومنتجاتها .

٣ — الحماية غير محدده — الحماية يجب ان تكون لفترة مؤقته حتى تستطيع المؤسسات الوطنية من النهوض والقدرة بحيث تقف في وجه الصناعات الاجنبية .

٤ — الحماية ليست للمشروعات الخاصة — نلاحظ ان بعض مشروعات الافراد الخاصة محمية وهذه الحماية نتيجتها ايضا فائدة لفئة قليلة على حساب المجموعة ، ويجب أن تقتصر الحماية على المشاريع العامة والشركات المساهمة العامة .

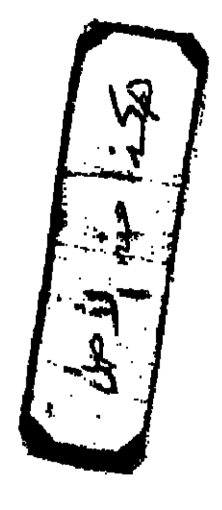
وأخيرا يجب أن تستهدف الحماية توفير سلعة جيدة حسنة الصنع ورخيصة للمستهلك .

هذا وفي موضوع الحماية لا بد لنا من أن نطالب بحماية المنتوجات الزراعية بكافة الوسائل من الكمسيونجي ومن المزاحمة الاجنبية لان الزراعة ستظل تشكل ركنا هاماً في اقتصادنا القومي .

نحن لا نحمل هذه الحكومة مسؤولية سياسة الحماية وحدها بل نطالبها أن تعيد النظر في كافة التشريعات والنظم المتعلقة بها وان لا تحمى الا الصناعات الوطنية لا الصناعات التي تعمل لحساب شركات اجنبية ليس فيها رأسمال أردني سوى الاسم وعدد قليل من العمال .

تحسين احوال الريف الاردني

لا ينكر ما بذل من جهد من أجل رفع مستوى الريف الاردني سواء بأيجاد طرق المواصلات او الشعب البريدية أو توفير الخدمات الصحية ، لكنا نلاحظ



آن هناك هجرة من الريف الى المدن ستؤول بالنتيجة الى كساد الحياة في الريف ، ولهذا فانا نرى أن من الوسائل هى فتح باب العمل لهم ، فلا ضرورة لحصر جميع المشروعات الصناعية والانتاجية في عدد محدد من المدن بل يحسن ان توزع وزارة الاقتصاد الوطني هذه المشاريع بحيث تقام في المحافظات المختلفة ، كما أنه للاهتمام بالمشروعات الزراعية وخلق الصناعات الزراعية الاثر الكبير في ذلك فضلا عن زيادة الدخل القومى .

طرق المواصلات والمشاريع العمرانية الحكوميّة

بالرغم من ان الحكومة تحاول جهدها لتوفير الطرق الكافية لكافة اجزاء المملكة وتوفير الابنية الحكومية لدوائرها فأن ما تم حتى الان لا يفى بالحاجة وبعض هذه الانشاءات قد ظهر عدم توفر الجودة فيها بسبب قلة كفاءة المتعهدين وقدرتهم وأمانة بعضهم ، لهذا فانا نرى أنه بأمكان الحكومة أن تتعاقد بعطاء عالمى مع شركات ومؤسسات عالمية من اجل توفير هذه الامور على سنوات مع ضمانة لمدة طويلة لهذه المشروعات وبذا نوفر على الحكومة المراقبة ونؤمن جودة العمل وندفع قيمتها على أقساط سنوية طويلة الاجل لاترهق الموازنة وتنصرف الحكومة لبناء مشروعات اخرىلتنمية أقتصاد البلاد ودخلها .

جدول الوظائف

نشارك الرأى القائل بوجوب ربط جدول الوظائف بالموازنة وجعله جزءا منها لان ذلكيتفق وأحكام المادة/ ١١٥ / من الدستور وبدلالة المواد ٢و٣ من نظام الخدمة المدنية الجديد وهو أمرضرورى لاستقرار الجهاز الادارى ولا ينتقص بذات الوقت من سلطة الحكومة وهيمنتها على اجهزتها .

أيضاحات

نريد ايضاحاً من الحكومةعلى بعض الامور :—

١ لم نلاحظ أن الحكومة وضعت فيالفصل (٣)الرخص تقديرات الواردات لرخص صنع وبيع التبغ (المادة (٧) وكذلك رخص صنع وبيع المسكرات .

٢ — نريد ايضاحاً عن الرقم في المادة(١١) من الفصل ذاته عن الرخص الاخرى ما هو المقصود فيها .

٣ — الفصل (٧)من الواردات

يلاحظ نقص في ارباح بعض الشركات. كأرباح اسهم شركة مصفاة البترول .وهليشتمل هذا الفصل على كافة الشركات ، وهل تدخل تحت ارباح الشركات الاخرى .

٤ — الفصل (٩)

هناك قروض انمائية منتظرة وردت في هذا الفصل فما هى الخطوات التي وصلت الحكومة للحصول عليها أم ما زالت منتظرة كما ورد في خطبة الموازنة .

واخيرا فاننا نطالب بأيجاد المشاريع النافعة في المناطق التي نمثلها وفي البلاد عامة . هذا واذ نقر اللجنة المالية على الكثير من ملاحظاتها ومع تقديرنا لاستجابة الحكومة لبعض تواصي اللجنة المالية. ولما كانت هذه الموازنة بشكلها الرقمىتظل عاجزه عن التعبير عن نفسها وعن ايضاح خطة الحكومة في كيفية التنفيذ والعمل . لهذا فأن اجابة الحكومة على ملاحظاتنا وملاحظات السادةالنواب هى التعبير الناطق عن الموازنة وأنا بانتظاراجابة

الحكومة حتى نقف على حقيقة موقفها وسياستها التي سنباركها ان كانت بنظرنا صالحة وننبه الى الخطأ ولا نقره ان كانت غير ذلك والله ولى التوفيق والله من وراء القصد سادتى .

— ٩ —

الرئيس .

ليتفضل السيد أيوب مسلم بالقاء كلمته

السيد مسلم نائب بيت لحم .

بأسمي وباسم زميلي الكريمين حسن عبد الفتاح درويش وموسى عيسى عابده القي كلمة الموازنة هذه : —

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

عندما ناقش مجلسكم الكريم ، موازنة الدولة للعام الماضي قلت آنذاك مع من قال من اخواني النواب ان لا ضرورة للتوسع في الجهاز الادراي الحكومي ، ذلك لأن جهازنا الاردني جهاز ممتاز يفوق في تشكيله الاجهزة الحكومية في دول المنطقة ودول البلاد الاخرى المجاورة لها . وطالبت آنذاك بوجوب تنسيق هذا الجهاز ليصبح مثالياً . تلافياً للتوسع في الانفاق وتحميل موازنة الدولة التزامات مالية — حري بها ان ترصد للانماء بدل الهدر الذي لا طائل تحته .

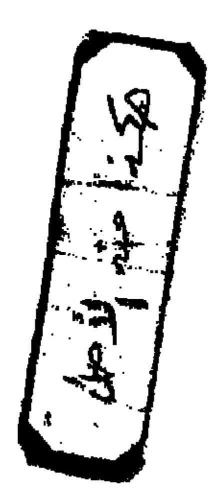
ومن مطالعة ابواب الموازنة لهذا العام ، يظهر لنا جلياً ، ان الحكومة لم تأخذ بوجهات النظر تلك . بل اندفعت أكثر وأكثر في توسعها في الجهاز الحكومي ، رغم الانفاق الكبير ، الذي تحملته الموازنة ، وخرج بها بعجز مالي لا بأس به بالنسبة لموارد الحكومة ولأمكانات هذا البلد القليلة . نخشى معه ان يصبح عجزاً مزمناً ، يتزايد من عام الى آخر قد ننوء تحت اعبائه في المستقبل وقد نلزم أخيراً في سبيل تلافيه الى اللجوء الى زيادة الضرائب وزيادة الضرائب في هذا البلد بلغت قمتها ولا طاقة لنا في مزيد منها .

معالي الرئيس ، حضرات النواب :

لا أدري والله كيف جاز للحكومة في هذاالبلد المحدودالامكانيات والموارد ان تدخل سباقالتوسع في الجهاز الحكومي ، مع أكبر دول العالم وأكثرها موارد علماًمنهابأنجهازنا الحكومي فيوضعه الحالي أوحتى قبل تطبيق نظام المحافظات في المملكة . لو عرفت كيف تنسقه تنسيقاً صحيحاً لجاء كفوءاً للقيام بالواجب وأكثر ، واوفرت بذلك هذا التبذير في الانفاق لترصده من أجل قيام المشاريع الانمائية التي تعود على البلد واهله بالخير والفائدة ، خصوصاً وان هذا البلد في انطلاقته الخيرة نحوالنمو والازدهار لا تسمح له ظروفه ان يتهور في انفاقه ، ولا ان يتحمل كذلك اية زيادة في الضرائب لمجاراة هذا الانفاق من اجل توسع ، هو السراب العابر بعينه .

معالي الرئيس ، حضرات النواب

ان الحكومة التي لا تلاقي ، ولن تلاقيتشجيعاً على توسعها في الجهاز الحكومي ، كان حرياً بها وهي تضع موازنة هذا العام ان تختصر هذه التوسعات ، وتقصر اهتمامها بموظفيها . وتعمل على تحسين اوضاعهم المعيشية بزيادات معقولة يتمكن معها الموظف من تكريسجهده ووقته لعمله فيخدمة المواطنين برآ منها بما سبق واعلنتهعنتطبيق كادر جديد على موظفيها يضمن لهم العيش الهاني، وهم الذين تطلعوا بأمل الى اول نيسان الحالي بحيث يتحقق لهم فيه هذا الكادر ليخفف تطبيقه شيئاً من مشكلاتهم المادية ولكنهم مع الاسف الشديد اصيبوا



بخيبة أمل عندما طالعتهم بلجنة الكادر بتأجيله ريثما يجري تصنيف الوظائف ، التي قد يستغرق تصنيفها عاماً او عامين وهكذا شاءت الرياح ان تجري بما لا تشتهي السفن فبدلا من زيادة مرتقبة يسد بها الموظف ما تتطلبه اوضاعه المعيشية وقع الموظف في نقص في الراتب من جراء ثلاث حسميات حتمية بالاضافة الى حسميات اخرى اسهاماً منه في مواضيع انسانية او وطنية لا يستطيع التهرب من المساهمة فيها . ان الموظف يا معالي الرئيس ، ويا حضرات النواب ، هو عصب الدولة والذي بدونه لا يمكن تسيير دفــة الحكم ، هو هو الموظف الذي كان على الدولة ان تنصفه بزيادة معقولة ، بدل هذا التوسع في الجهاز لان بقاء الموظف متردياً في اوضاع مالية سيئة قــد يدفعه ذلك مع الكثيرين من اخوانه الى التسرب الى الاقطار العربية المجاورة بحثاً عن المادة في الرواتب المغرية التي قــد تعينه ولا شك على ضمان مستوى معيشي لائق به ليتمكن معه من بناء مستقبل مضمون لابنائه ، الذين هم رصيد الامــة الأول ، وخسارة الجهاز الحكومي لمثل هؤلاء الموظفين اذا ما تسربوا الى الخارج هي خسارة لنا في هذا البلد دون سوانا .

معالي الرئيس ، حضرات النواب .

هنالك ايضاً نــاحية خطرة تزيــد في انفاق الموازنة اخذت الحكومة تلجأ اليها اخيراً دون تبصر بالاضافة الى توسعاتها في الجهاز الحكومي الا وهي ناحية الاحالات على التقاعــد دون ان تقدر معها المسؤولية المــادية المترتبة على تلك الاحــالات ، فهنالك كثيرون من موظفي الدولة احالتهم الحكومة على التقاعــد ، وهم بعــد في سن الفتوة والشباب والطاقة على الانتاج دون ان ندري لذلك سبباً او نجد له مبرراً اللهم زيادة الانفاق .

لهذا اقول ان الحكومــة مطالبة بان تحد من توسعها في الجهاز الحكومي للأقلال في انفاقها وانها مطالبة كذلك بان تعمل على تحسين اوضاع موظفيها بزيادة الراتب واقترح زيادة تدخــل في صلب الراتب لتعوضه عن الحسميات من الراتب كما وانها مطالبة بان تحد من الاحالات على التقاعــد الا في الحالات الضرورية القصوى والحكومة مطــالبة ايضاً بترفيع قضاء بيت لحم الى متصرفية نظراً لاهمية هذه المنطقة السياحية اسوة بغيرها من اقضية المملكة الاخرى التي رفعت الى متصرفيات ونطالبها كذلك بضرورة رصد المخصصات اللازمة لبعض الطرق القرويــة التي اصبح شقها وفتحها ضرورة قصوى لسكانها .والله سبحانــه من وراء القصد . والسلام عليكم ورحمة الله .

الرئيس :

اقترح رفع الجلسة للاستراحة لمدة ربــع ساعة فهل يوافق المجلس الكريم ؟

الجميع : موافقون .

(وبعد انقضاء فترة الاستراحة عاد المجلس بعدها للانعقاد) .

— ١٠ —

الرئيس :

الكلمة الان لمعالي السيد أمــين الحسيني فليتفضل :

السيد الحسيني نائب القدس :

معالي الرئيس ، حضرات النواب .

لقد اطلعت على تقرير اللجنة المــالية ولقــد سررت بهذا التقرير لمــا احتواه على تحليل علمي لموازنة الدولة لهذا العام ومع تقديري لما جاء في هذا التقرير من مواد واقتراحات وتوصيات الا انني لي بعض الملاحظات البسيطة اود ان اذكرها اليكم ايها

الاخوان . فيما يتعلق في الواردات اعتقد ان هنالك تضخم في هــذه الواردات وحبذا لو استطــاعت الحكــومة تقــديم تحققات لتلــك الواردات عن التسعــة اشهر المــاضية اي ١٩٦٥/٤/١ الى ٦٥/١٢/٣١ نكون بذلك قــد استطعنا ان نجري المقارنة الكاملة والصحيحة بالنسبة لواردات الموازنة الحالية كما اعتقد ان مشروع الموازنــة يشتمل على بعــض المشاريــع الــتي اعتقــد بــــرأي المتواضع كان الأفضل ان لا تدخل ضمن مشاريع الموازنة ومنها مثلا مشروع المخيبة الذي جميعنا يعرف انها مخصصات وموازنات مشتركــة فيها الجــامعة العربية النقطــة الثانية الــتي اود ان اشير اليها هي الاحتياطي العام بالنسبة للموازنة وارى ان اللجنــة المالية اشارت الى الاحتياطي العام بالنسبة للأحتياطي في الميزانية وليس احتياطي المملــكة وباعتقادي ان الاحتياطي العــام يفضل ان يبــقى ولا يمس الا في الحالات الطــارئة او في الحــالات التي تستدعي استعمال ولو قسم بسيط منه فالاحتياطي دائمــاً لا يستعمل إلا في حــالات طارئة ولا يجوز التفــكير باستعمالــه برأي المتواضع في مشاريــع رأسماليه إنمائيه او مشاريع استهلاكية ، ننتقل بالنسبة للضرائب والرسوم تشتمل الموازنــة على زيــادة ملموسة في الضرائب والرسوم وينتج عن طبيعة هــذه الزيادة في بعض الاحيان بعكس مــا تتوقع الــدولة او الحكومة ، يحصل في بعض الاحيان انخــفاض في الايرادات وليس زيادة في الايرادات لان المواطن الاردني عندما يريد ان يستعمل خدمة مــا ويرى ان الزيادة في الرسوم تتصاعد يحجم ذلك المواطن عن استعمال تلك الخدمة كما وان الزيــادة في الرسوم والضرائب ولا أحاول في هذه الكلمة ان انتقد الحكومة الحالية ولكن أية حكومة أخرى عندما اية حكومة تريد ان تزيد في رسم او ضريبة عليها ان ترفــع في مستوى تلك الخدمة ولسوء الحظ كمواطن اشعر انه توجــد زيادات في الضرائب والرسوم ولا يوازي هــذه الزيادات والرسوم تحسن في مستوى الخدمة وبطبيعة الحال كل مواطن يستطيع ان يسرد مئــات الامثال على هذا الوضع كما جــلب انتباهــي الرواتب والعلاوات التي أقدمت الحكومة على وضعهــــا بالنسبة لبعض الفئات من الموظفين وكمــا قال بعض الزملاء ، الحكومة اقدمت على وضع علاوة اضافية تساوي ٨٠٪ مــن الراتــب الاساسي للطبيــب وكما اشارت اللجنة المالية هل نظــام التأمين الصحي افاد وإلا لم يفد فالنتيجــة نــرى ان بعض الاطباء المتخصصين قد تركوا الخدمة ولم تفد هــذه الزيادة التي تقارب ٨٠ ٪ من الراتب الاساسي كما ان الاطباء البيطريين وكما هو موجود في الموازنة العامة تــوجد علاوات بالاضافة للمهندسين فالقضية تحتــاج الى تحليل ودراسة وباعتقادي انه يوجد نقص في كادر الموظفين ولا يجوز التفريق بين فئة واخرى مــــن موظفي الدولة كلنا يعلم ان جميع الموظفين مــن ناحية الدخل دخلهم اي رواتبهم تنقص كثير بالنسبة لأرتفاع مستوى المعيشــة وكنت اقرأ كغيري من المواطنين عزم الحكومة على زيادة او تصحيح كادر الموظفين وكان ذلك يبشر خيراً بالنســبة لموظفــي الدولة فحتى نتوقع ان يقوم ذلك الموظف بالأنتاج والتفاني في العمل واجــب عــلى الجهاز التنفيذي والتشريعي ان يوفروا لذلك الموظف الدخل الملائم حتى يستطيع ان يؤدي واجبه على خير وجه فلذلك ارى اعطاء علاوات بين الفينة والفينة بدون اجراء دراسة صحيحة ودراسة تكاليف المعيشة فكلنا يعلم ان تكاليــف المعيشــة زادت في السنوات الاخيرة ازدياد مضطرد وهذا يعكس انعكاس كلي بالنسبة

للمواطن ومنهم الموظفين فأرجو من الحكومة عدم تبني مبدأ العلاوت لفئة دون اخرى من الموظفين فكل الموظفين سواسية ويجب ان ينصفوا وتكون الزيادة على اساس الراتب الاساسي وعلى اساس تكاليف المعيشة هذا كل ما اود أن أثيره في هذا المقام والسلام عليكم .

- ١١ -

الر ئيس السيد شاكر الطعيمة – تفضل

السيد الطعيمة – نائب السلط :

معالي الرئيس ، حضرات الزملاء

انا لست بقانوني ولا بمشرع للقانون لا بل بحسب لغتي ابدي رأيي ، اقداطلعت بحسب استطاعتي على الموازنة العامة ولم اقدر ان افهم بتفنيد شيئاً منها سواء قلم الواردات المحلية وما حولها من قروض ومساعدات ، قدرت الواردات المحلية مبلغ بقيمة ثلاثة وعشرون مليون وربع المليون وما بقي فهو على اعصاب الحكومة من قروض ومساعدات لذلك لو فرضنا ان هذه القيمة اي الواردات توزع على القوات المسلحة والامن العام لا تكفي وما بقي فهو الحكومة اولى فيه فعليه ما هكذا تكون المناقشة طالما والكل منا يعرف هذا الوضع لاننا جميعاً مواطنين ، ارجو معالي الرئيس بالسماح لي بهذه الابيات

اشوف هذا العام عام جديدي
واظن عن عامين مرت امثاله
تعدلت احوالها بأمر سيدي
بامر الحسين ونعم ذاك القامه
اطلب من الله كل عام سعيدي
وامنا السعادة بمشاهدة انواره
عن حكومته يا للعون برأيه سديدي
والتل أكمل وعده بالتمامه
كن اوصله بطرقها والبريدي
والكل ما منا ينادي اصحابه
هالو من عندك وهالو من عندي
كل سيدة يا للعون نالت مراده
والحمد لله كل يوم بعيدي
بحسن ولي العهد زادت انعامه
شكر الحكومة واجباً بالاكيدي
واللي نقص لا بد له من اكماله
وعن ميزانيتكم باللعون لها رصيدي
ورصيدها ايماناً بالجلاله
يا دولة الرئيس برأيك سديدي
وسعتها باللعون من دون طاقه
محافظة البلقا ومالها نصيبي
وخليتها اليوم تحت الملامه
ارجو من النواب ان كان بيدي
تصديقها بدون اي اعتراضه
اللي يريد الحق هذا الصحيح
واللي يريد الشر مالي وماله

- ١٢ -

الرئيس –

السيد كامل محي الدين

السيد محي الدين نائب رام الله

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين

في هذه الندوة الديمقراطية التي يلتقي فيها أعضاء السلطتين التشريعية والتنفيذية لمناقشة الموازنة العامة للدولة ، ترددت كثيراً قبل أن أقرر المشاركة في هذا النقاش خشية أن تفسر كلماتي وتحمل على مستوى شخصي لانني شاركت في هذه الحكومة في بدء تشكيلها ، وقد شجعني على الكلام عظم

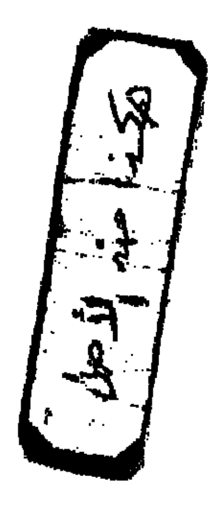
المسؤولية التي يتحملها النائب تجاه نفسه وتجاه المواطنين الذين أولوه شرف تمثيلهم تحت قبة البرلمان . فالنائب اذن يجب ان يصدق الشعب ويصدق الحكومة ويصدق نفسه حتى يساهم في بناء مجتمع صالح يخيم عليه الرخاء والازدهار فباعتقادي الجازم أنني ان ملت في مناقشتي هذه الى النقد أو المعارضة فلن يكون ذلك من أجل ايماني بالهدم بل لأيماني بأن النقد والمعارضة كثيراً ما تكونان خير مجلبة للخير وداعية للاصلاح .

فمن خلال اطلاعي الوافي على بنود الموازنة وفصولها تركزت دراستي على نقطتين اساسيتين :—

الاولى : الالتزامات والمسؤوليات التي تترتب على هذا البلد بموجب قانون الموازنة الجديدة وما يتعلق به من قروض أجنبية ومساعدات وضرائب وجبايات وقروض محلية ومنتظرة ، والشعور العام الذي ينتاب المواطنين في توقعهم من فرض ضرائب جديدة مما يؤدي الى ارتفاع في النفقات المعيشية وغلاء في الاسعار الأمر الذي يسوقنا في النتيجة الى رفع نسبة الضرائب المباشرة وغير المباشرة على المكلفين . ولا شك ان مناقشة الموازنة على هذا المستوى يحتاج منا الى ساعات وساعات ، الأمر الذي يتعذر علينا ذلك لضيق الوقت ولكن الجهد المشكور الذي بذلته اللجنة المالية للمجلس الكريم في تنقيح الموازنة ووضع تقريرها الشامل وفر علينا الكثير من الوقت في النقاش والتفاصيل اللهم بعض النواحي التي سهو عنها وعلينا ابرازها ، أو تلك النواحي التي حسب اجتهادنا الخاص نراها غير واردة وهناأيضاً يجب ابداء رأينافيها بصراحة ووضوح وهنا لا بد من ملاحظة أسوقها للمجلس الكريم بأن الخدمات العامة هي حق من حقوق المواطنين وعليهم المشاركة فيها لتزداد بذلك واردات الدولة ولكن للدرجة التي يستطيعون تحملها فقط ، وليس بأرهاق المكلف لدرجة لا يستطيع عندها الاستمتاع بالخدمات العامة ، فزيادة الرسوم الباهظة على الهواتف والمكالمات الهاتفية والطوابع وضريبة المسقفات والخدمات الصحية جميعها أرهقت كاهل المواطنين وقتلت النزعة الى الادخار والاستثمار ولربما تؤدي في النتيجة والمدى البعيد الى تهريب الرساميل الوطنية الى الخارج من أجل استثمارها أما بخصوص ما تفضل به معالي وزير المالية من ايضاح للرد على وجهة نظر اللجنة المالية واصرارمعاليه بأن الحكومة لا بد وان تلجأ في الحالات الضرورية الى زيادة في الضرائب على بعض الخدمات الجديدة فأنا أحذر من الاستمرار في زيادة الضرائب على المواطنين لأن ذلك يعود بعكس ما تهدف اليه الحكومة من خدمة للمواطنين ورأيي المتواضع أن تؤخر الحكومة القيام بتنفيذ بعض المشاريع التي لا ضرورة قصوى لتنفيذها خيراً من اللجوء الى فرض ضرائب جديدة .

وأما بخصوص ما صرح به معاليه من اضطرار الحكومة ايضا الى اللجوء لاستعمال جزء من احتياطي الخزينة ، فهذا له أثره السيء الآن على الاقتصاد العام للبلد وعلى مستوى قيمة النقد الاردني المتداول بالنسبة للأسواق الخارجية . وأرى حلا لذلك أن تلجأ الحكومة الى اصدار سندات دين على سنين معدودة وبفئات مخفضة حتى يستطيع الافراد ذوو الدخل المحدود بالمشاركة في ذلك .

أما البند الثاني فهو خاص وداخلي اذ يتعلق بما توليه الحكومة من عدالة في التوزيع واهتمام عام بجميع شؤون المواطنين وتقديم الاهم على المهم في



أيلاء المشاريع أولوية البدىء فيها بالنسبة لاهميــة تلك المشاريع وما تعود عليه للمواطنين من فوائــد ومنافع ، ولكن مع كل أسف لاحظت ان الحكومة لم تتوخى العدالة بين فئات المواطنين في تقسيماتهـا للمشاريع والخدمات فبني التقسيم على النفوذحتى حظيت بعض المناطق با لكثير الكثير من الموازنة بينما حرمت مناطق اخرى من ذلك . وهذه ظاهرة ليست في صالح الحكومة لان مفهوم الحكم الصحيحهو الحفاظ على الدستور والدستور لا يفرق بينفئات الناس . والمواطنين ، وكم كان جميلا ايهاالسادة في العام الماضى عند تشكيل هذه الحكومة يوم أن أعلن رئيسها أن السلطــة التنفيذية سوف تتعاون مــع اعضاء السلطــة التشريعية في تقسيــــم المخصصات لكافة انحاء المملكة ، وقد عقد من اجل ذلك عدة اجتماعات بــين نواب الامة والوزراء المسؤولينونوقشت فيها الامور بصراحة ، فلماذالم تلجأ الحكومة في هذا العام الى نفس الاسلوب الديمقراطى فغيرت منسياستهاووضعتموازنةحسب اجتهادها جاءت مشوهة ينقصها العدل في التوزيع والدقةفي تقدير المشاريع العامة التي لها اولوية على غيرهامــن المشاريع الثانوية التي رصدت لها المخصصات الكافية أخواني النواب المحترمين

ان من مميزات الحكم الديمقراطى الصحيح في هذا البلد والذى عمق فيه وأرسى دعائمه جلالة الحسين القائد تلك المفاهيم الحقيقية لديمقراطيــة الشعب ، الشعبالواعى البناء الذى يحاسب المسؤولين على تصرفاتهم ويقف لهم بالمرصاد لتسود العدالة الاجتماعية التي آمن ونادى بها بلدنــا العزيز . وانطلاقا من مفهوم الفقرة التي وردت في تقرير اللجنة المالية لمجلس النواب ، والتي تقول بـــأن الموازنة العامة ليست مجموعات رقمية او تنظيمات حسابية بل أنها تنظيم مالي واقتصادى يتضمن تقديراً سليماً لواردات الدولة ونفقاتها وأضيف على ذلك على ان يتسم الانفاق بعدالة في التوزيع مما يعكس على مرآته سياسة الدولة في مختلفالشؤون العامة ، وهذا يعني بأن للموازنة اتصال تام بجميع مرافق الحياة في هذا البلد من سياسية واجتماعيــة وثقافية ودعائية الى آخر ماترتبط اليه حياةالمواطــن بأرضه وبلده ، ولو هان علي ياسادة أن أبين فيهذا المجال بعض التصرفات الكيدية التي ترتكب من مسؤولــين في هذه الحكومة على حساب خزانة الدولة لرأينا أننا في ندائنا بالعدالة في هذا البلدفيواد والحكومة في واد آخر ، فالمفهوم الحقيقى للموازنة العامة أن تصرف على خير السبل وانجحها للحفاظ على كيان الوطن وسلامته ودفع الاذى عن حياضه واستمرار تطــوره وتقدمه ورفــع مستواه الاقتصادى وأحلال الرفاه الاجتماعي بين كافــة المواطنــين وليس لاغراض دعائيه من اجل اعلاء كلمة زيد على عمرو وخلق فئات من المواطنــين منها الغالب والمغلوب ، وترجيح هذه الكفة على تيلك حتى اشغل القضاء النزيه بمثل هذه العنعنات التي لا انزل الله بها من سلطان .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان التقرير الذى تقدمت به الينا اللجنة المالية كان وافياً وشاملا وانى اذ أوافق اللجنة المالية رأيها في تواصيها جميعها اللهم الا ما جاء في البد الثالث عشر بخصوص تنزيل العلاوات الاضافية للحكام الاداريين وبدل الايجار والسكن اليهـــم ، فأنى اوصى ببقاء ذلك ادراكاً لما يتحمله هؤلاء الموظفين من مسؤولياتجسام والتزامات ماديةليبقوا في قناعة تامة ومأمن من العيش الشريفليسمو فوق كـــل شبهة لضخامة مسؤولياتهم وأتصالهـــم المباشر بالجمهور كما وانني اوافق الاخوان اعضاء اللجنــة المالية وهم الاخ الحاج على الدجانىوالسيد موسى ابو الراغب والسيد زهير مطر والسيد محمد الحشمان في توصياتهم وخاصة فيما يختصبربط جــدول الوظائف العامة بقانون الموازنة العامــة لان المادة (١١٥) مــن الدستور تفرض أن لايخصص أى جزء من أموال الخزانة العامة ولا ينفق لاى غرض مهما كان نوعه ألا بقانون وبدلالة المادة ٢ فقرة أ والمادة ٣ من نظام الخدمة المدنية الجديد رقم ٢٣ لسنة ١٩٦٦ حيثيساعد ذلك على استقرار الجهاز الادارى وعدم تعرضه لاهواء السلطةالتنفيذية التي تحللما لها مناجراءاتوتحرمما لغيرها ولاسوق مثلا علىذلك أن أحد أعضاء الحكومةالحالية كانناثباً سنة ١٩٦٣ وكنت يومها مشتركا في وزارة سيادةالشريف حسين بن ناصر فتقدم معالى النائب آنذاك بسؤال تحت رقم (٢٨)من عدد الجريدة الرسمية رقم ١٣ الصادر في ٢١ كانون الثانى /١٩٦٤ وتسائــل معاليــه في ذلك الوقت عن الاسبــاب التي أدت بالوزارة (اى وزارة سيادة الشريف حسين) الى تعين بعض المتصرفين والقائمقامــين من غــير الجامعيين خلافاً للقوانين الادارية المعمول بها حالياً في الاردن ، وثارت ثائرة النائب المحترم آنذاك ولولا تدخل المسؤولين لوقع صدام عنيف بــين معالى وزير الداخلية آنذاك وكان معالي السيد صالح المجالي ومعالى النائب المحترم ، واليوم وبنفســ الاسلوب الذى وجه فيه النائب اللوم للحكومــة في تصرفاتها يتكرر ما سماه في ذلك الوقت بالمأساة في عهد حكومةهو عضوا فيها بل وبتوقيعه على ذلك رسمياً ، فكيف يجوز الجمع بين هذه المتناقضات معارضا بالامس ومنفذاً اليوم .

هذه أمور ياسادة يجب لفت نظر المسؤولين اليها كممثلين لهذا الشعب نمارس حقوقنا النيابيةبحرية تامة وصراحة بناءة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

في ختام مناقشتي للموازنة أسأل اللهعز وجل أن يسدد خطانا ويوفق مسعانا لما فيه خير هذا البلد وصلاح هذه الامة وللحفاظ على وحدة بلدنا وأمنه واستقراره متخذين من توجيهات مليكنا العظيــم وأرشاداته السامية وتضحياته الخالدة قبسا نسير عليه ونورا نهتدى بهديه غارفين من منهل الحسين العذب بأن الخير للجميع والشر للجميع وكلنــا أبناء اسرة واحدة نتساوى في الحقوق والواجباوت ذاكرين قوله المأثور فلنبن هذا البلد ولنخدم هذه الامة .

هذا وسأقرر موقفى من الموازنة بعد سماع رد الحكومة على مناقشات النــواب ، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ١٣ -

الرئيس ــ الكلمة الان لمعالي السيد صالح المجالي

السيد المجالي نائب الكرك .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

لقد امعنت النظر في مشروع قانون الموازنة عام ١٩٦٦ وفي خطــاب معــالي وزير الماليــة امعنت النظر بهما من جميع نواحيهما السياسيــة والاقتصادية والرقمية فوجدت ان الحكومة بنيــة خالصة لا شك فيها قد جندت جميع ما يملكه البلد من مختلف امكاناته وطاقاته المادية مع ما تملكههي من امكانياتها الرسمية من علمية وفنية واقتصادية وسواها في سبيل اعمار هذا البلد وازدهاره طبعــاً مجتهدة لاهدامة وكل انسان له اجتهاده كما درست

قرار اللجنة المالية المنبثقة عن مجلسكم الكريم فوجدت انها نتيجة لدراستها الدقيقة لارقام الموازنةواهدافها ومناقشتها العامية الواقعيـة باجتماعاتها المتعـددة المتوالية مع ممثلى الحكومة قد احاطت بجميـع جوانبها وخرجت بقرار الاول من نوعه بالدقـة والتمحيص والتواصى وبالنظر لان فريقاً لايستهان به من زملائى النواب قد سبقني بوصف هذا المشروع شكلا ونظاماً واقتصادا وأيده حسب اجتهاده وكما ان فريقاً اخر ايضا من زملائى عارض وانتقد وطالب برد او تنزيل بعض فصول المشروع او مواده كل منهما اى الفريقين حسب اجتهاده وبروح رياضيه علها تتلاق، ان شاء الله على ضوء مصلحة بلدنا العليا وعليه فقد اخترت لكلمتي الايجاز تفاديا لتكرار الالفاظ والافكار .

اخواني — ان الظرف الذى يمر ببلدنا يستوجب علينا ان نسمو فوق منافساتنا الشخصية التقليديةوان ننظر لمصالحنا العامة من زوايا مصلحة بلدنا فحسب

وبناء على ما أسلفت فان ما سأتلـوه على مسامعكم في هذه الجلسة وفي صلب موضوعنـا سيكون من نفس هذه الزاوية التي عنيتها . نقـداً بناءاً مجرداً عن كل غاية شخصية .

١ — من البديهي أنك اذا اردت أن تعرف شؤون أية دولـة ووارداتها القومية منها والمتكررة والحكومية وكـذلك نفقاتها المتكررة والسنويـة والتزاماتها المالية فعليك بموازنتها تنبئك بالخبر اليقين

٢ — صحيح ان الدول النامـية موازنات تمليها عليها ظروفها الانمائية تختلف عـن الدول المتقدمة وصحيح ان ظروف هذه الدول النامـيـة تملي عليها توفير القروض للمشاريع الانمائيـة ولكن يجب ان يكون ذلك بقدر ونسبة معينين تتفق وتتلاءم مع كفاءة تسديد هـذه الالـتزامـات في مواعيدها وان يكـون ذلك برائد الوعي والتدبير والاناة ما يجعلها صورة امينة للواقع والحاجة معاً .

٣ — وفي نظري ونظر الواقع ان الموازنـة المتوازنة هي ما تكون ارقامها متوازنة مـع ايراد البلد القومي نسبياً مع ما تقدر ان تتحمله اقتصادياً من قروض حتى ولو كانت لمشاريع انمائية ستقـوم هي من إنتاجها في المستقبل بتسديد التزاماتها الماليـة التي تترتب على البلد من اجلها .

٤ — ان لا تعتمد ارقام الموازنة على سياسة زيادة الضرائب والرسوم والجمارك في مجابهة العجز أو حتى في تمويل المشاريـع الانمـائية أحياناً إلا في أقصى الحالات والظروف الملحة .

٥ — أن لا يقع الضرر ارتجالياً على فريـق معين من المواطنين أو الموظفين في معالجة عجز في الموازنة إلا بعد أن تتدبر الحكومة بمستقبلهـم المصيري أو تعويضهم .

٦ — ان تكون نسبة زيادة الواردات أقرب للحقيقة منها الى مغالاة التفاؤل وذلك رحمة بمصير مـا يترتب عليها من نفقات متكررة ومشاريـع مختلفة أخرى .

وبناء على ما ذكـرت من قواعـد واسس سليمة حسب اعتقادي لاعداد الموازنات ورغبـة في التعاون مع الحكومة على اعمار البلد وازدهاره فاني اقترح على مجلسكم الكريم ان يطالب حكومته الموقرة بما يلي : —

١ — ان تستبعد سابقة خطيرة في تاريـخ موازنـاتنا وهي وضع قروض منتظرة لمشاريـع انمـائية قبل الموافقة عليها رسمياً علماً ان الدستور يخول الحكومة بملاحيق للموازنة العامة في بحر السنة المالية عندما تستكمل مراحلها الرسمية والمجلس في حل لقبولها عندما تقترن بالموافقة مـن الاطراف المعنية في كل وقت .

٢ — مطالبة الحكومة بتحديد الوظائـف المصنفة وغيرها وذكر اسمائها وهذا سبقني زملائي به .

٣ — بالنظر لما يعانيه المواطن الاردني مـن ارتفاع الضرائب والرسوم وعلى رأسها الجمركيـة والبريدية فأني اقترح ان تعطي الحكومة وعداً بعدم اللجوء الى زيادتها إلا في الحالات الضرورية جـداً سيما وانها بلغت الذروة .

٤ — اعادة النظر بمشروع التأمين الصحي الذي سبقوني زملائي عليه .

٥ — بـالنظر لعدم ورود ذكر لمخصصات موظفي ومستخدمي قناة الغور الشرقية في مشروع الموازنةفأني اقترح انيطلب من الحكومة باستخدامهم في الوزارات والمشاريع التي تعاني نقصاً في موظفيها

٦ — تأييد اللجنة المالية بتنزيل العلاواتالتي زيدت لمجلس الوزراء ورئيسي مجلس الاعيـان والنواب وتنزيل العلاوات الاضافية وعلاوة بدل الايجار المخصصة للمحافظين والحكام الاداريـين تحقيقاً للعدالة بين صفوف الموظفين .

وختاماً لكلمتي واقامة الدليل على رغبـة التعاون بين السلطتين التشريعية والتنفيذية لخدمة هذا البلد فأني اقترح على مجلسكم الكريم والحكومـة الموقرة قبل طرح هذا المشروع في التصويـت أن تعيد الحكومة النظر بالاشتراك مع لجنة من النوابفي جميع متطلبات النواب التي سمعتها في هذه الجلسة والعمل على تنفيذ ما يتفق ومصلحة البلد .

وسأحجم الآن عن رد الموازنة أو عدمه حتى أرى مدى تجاوب الحكومة الاخير على تحقيق هذه الطلبات والسلام عليكم .

- ١٤ -

الرئيس —

الدور الآن بالكـلام لفضيلة الشخ علي الملكاوي فليتفضل .

الشيخ الملكاوي نائب اربد :

بسم الله الرحمن الرحيم القائل في محكم آياته هو الذي خلق لـكم ما في الارض جميعاً والصلاة وأزكى التسليم على رسوله الأمين رسول الرحمة للعالمـين وعلى آله واصحابه الغر الميامين الـذين جـاهدوا في الله حق جهاده . . . فأدوا الامـانة وبلغوا الرسالة .

معالي الرئيس — حضرات النواب المحترمين

انه لا بد ونحن في معرض مناقشة الموازنـة العامة للدولة لعام ١٩٦٦ ، من اعطاء لمحة سريعـة عـن فلسفة المال في الاسلام . . حيث ورد ذكر كثير في كتاب الله الكريم عن الاموال على انها ملك لله سبحانه وتعالى ، وان الانسان مـا هو إلا أمـين مستخلف عليها .

وما المال والاهلون إلا ودائع . . . ولا بـد يوماً ان ترد الودائع أجل لقد حدد القرآن الـكريم هذه الودائع وبين وسائل استغلال المال وتوزيعـه على أوجه الخـير والعمران . . وهـا هو الفاروق سيدنا عمر بن الخطاب رضوان الله عليه يقول : —

(لكم علي أيها الناس خصال أذكرها لكم فخذوني بها لكم علي ألا أجتبي شيئاً من خراجكم ، ومـــا أفاء الله عليكم إلا من وجهه ولكم علي اذا وقع في يدي ألا يخرج مني إلا في حقه ، ولكم علي أن أزيد عطاياكم وأرزاقكم ويقول إلا اني ما وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث أن يؤخذ من حق ويعطى في حق ويمنع من باطل ألا وانما أنا في مالكم هـــذا كوالي اليتيـــم ان استغنيت استعففت وان افتقرت أكلت بالمعروف بهذه المبادىء السامية تكون الرحمة وبها تتحقق العدالـــة الاجتماعية كافـــة للناس وما ارسلناك إلا كافة للناس . ورحمة للعالمين .

معالي الرئيس حضرات الزملاء الكرام .

وقبل ان اتوغل في مناقشة ارقام الموازنة فلا بد من تقرير حقيقة المال والقاعدة التي يسير عليها هذا البلد نعم لقد حلا لبعض المتشدقين والمتحذلقين ان يبحثوا في نصوص – الايـــــدلـــوجيات – المختلفة ليقتنصوا من فتاتها بعض الكلمات عن اوجه المال واستثماره وراح بعضهم كالشعراء يهيمون في وديـــان الاشتراكية وتعبيراتها وبعضهم يتفلسف بمصطلحات الرأسمالية ومدلولاتها . . غـــير اننا في هذا البلد الامين بقيادة وارث الثورة العربية الكبرى الحسين المعظم سبط الرسول المصطفى الامين نعتز ونفتخر بأن نعلنها صريحة مدوية بأننا في هـــذا البلد الوفي قاعدة للاسلام ولتعاليمه الغراء في كل شؤون المـــال وحـــكم الاسلام فيه . . فلن تغرينا الالفاظ المعسولة عن الاشتراكية الدخيلة وتعاليمها ليقال بأن الاشتراكية هي الاسلام أو الاسلام فيه الاشتراكية وأي قول عند أعظم الفلاسفة من اليمين واليسار في فلسفة المال يعادل قول الله تعالى :

(هو الذي خلق لـــكم ما في الارض جميعاً وقوله جلت قدرته وانفقوا مما جعلـــكم مستخلفين فيه أو من قـــول عمر الفاروق الا اني مـــا وجدت صلاح هذا المال إلا بثلاث : ان يؤخـــذ من حق ويعطى في حق ويمنع من باطل . . ومن هذا المنطلق ايها السادة الكرام اناقش الموازنة وابوابها وفصولها فليس المهم وجود الارقـــام الـــكبيرة الواردة في ابواب الايرادات ولكن المهم انه ثبت بالتجربـــة ان الذين يتحملون وطأة هذه الارقام وعبأها هـــم الفقراء والمساكين ، ومن لا حول له من ابناء الشعب فـــكلما اعتصر الناس بفرض الضرائب وزيـــادة الرسوم آناً بعد آن والمطاردة بكثرة المخالفات التي لا مبرر لها سوى جشع وحذلقة بعض المسؤولـــين زد الى ذلك ضريبـــــة تحسين القرى التي تضاعفت مراراً حتى اصبحت وكأنها غرامات لانهاك الفلاح فهو اليوم اعجز من ان يعيل نفسه ولا سيما في هذه السنة الجدباء فـــان لم يرحم بتخفيف الضرائـــــب التصاعدية عنه والا فهو مقعد – وهل من العدل ان يدفع اليوم ما دفعه امس على طرق ومنشآت اصبحت اثراً بعد عين بفعل المتعهدين والمسؤولين .

نعم فالحق يقال كلما ارهقت هذه الطبقـــات الكادحة بزيادة الضرائب رأينا وسمعنا آهات الفقراء والمساكـــــين بازديـــاد بينما الاغنياء والموسرون واصحاب الجاه هم الذين يتهربون عن دفـــــع الضرائب وهذه بعض اموال الدولة لا تزال في بطون المختلسين الاشلاء . . وهـــذه هي قيود البقايـــا في دوائر المالية في كافة المحافظات اكبر شاهد ومـــن مقارنة تحققات ضريبة الدخل يتبين انـــه يستوفى من موظفي الدرجات الصغيرة ضريبة دخل موازية لكل الضرائب التي يدفعها اكبر تـــاجر في عمان او القدس ، وها هي قيود ضريبة الـــدخل تثبت لنا ان

اي تاجر صغير في اي شارع فرعي في اي مدينـــة يتحمل عبء ضريبة الدخل بالنسبة التي تتحملها اي مؤسسة اخرى كبيرة وقس على ذلك ضرائـــــب الرخص والمسقفات والضمان الصحي – ومن ثم – الضمان الاجتماعي واليك ضريبة المسرة (التلفون) الذي هو خدمة خاصة لاصحاب المنازل ومنفعـــة يومية كبرى لاصحاب الشركات والبنوك والكوتا فالواجب يقضي تصنيف هذه الضرائب بـــالنسبة للاعمال واستثمارها ومصالح اربـــابها وفي ذلك تحقيق العدالة الاجتماعية فالبون شاسع بين كلمة في تلفون مؤسسة تجلب لصاحبها الاف الـــدنانير والربح الوفير وبين اخرى من تلفون في منزل ايـــن الاولاد حضروا من المدرسة .

معالي الرئيس حضرات النواب الكرام .

اما من ناحية المصروفات فانـــه لم يمض وقت طويل على مناقشة تقرير ديـــوان المحاسبة من قبل مجـــلسكم الجليل الـــذى تقدم بعدة تواصي بشأن الملاحظات التي أبداها الديوان بخصوص سوء صرف اموال الدولة فما هي التدابير التي اعدتها الحكومة للضرب على ايدي العابثين في اموال الخزينة الذى كان وحـــدث انه تقرر ايقاف التـــدقيق المسبق في مصروفات الدولة وشل صلاحية هذا الجهاز امـــــا بخصوص سوء استعمال سيارات الدولة التي تكبـــد الخزينة نفقات باهظه والتي وعدت الحكومة المتعاقبة على حلها فلاتزال ولله الحمد قيد النظر ؟ واحب ان اشير هنا الى جهاز الدولة الذى عليه الاعتماد كـــل الاعتماد لتنفيذ الخطة الموضوعة في الموازنة فلقـــد سمعنا كثيرا وكثيرا جدا ان الحكومة اولت هـــذا الجهاز جل عنايتها واهتمامها ووعدت بانصاف هذا الجهاز – المصنفين منه وغير المصنفين – لتجعلـــه

قادرا كفوًا على تأدية واجبه بامانة واخلاص كخادم امين يحمل مسؤولية . فاى انصاف وضع لــــه بالموازنة واين هو الكادر الذى شرق وغرب .

معالي الرئيس حضرات النواب المكرمين

بعد ان المعت بمـــا نوهت به من اراء اعتقد بصحتها – وقد تختلف – فارى اخيرا لا اخرامن ابداء بعض الملاحظات على الموازنة العامة لعام ١٩٦٦

١ – فلم تراع الحكومة في رصدها الاموال التوازن – بالموازنة لتنفيذ التنمية الاقتصادية للمشاريع في مختلف المناطق والمحافظات ، فكانت حصة بعض المناطق من المشاريع اكبر من غيرهـــا بكثير سيما بعض المناطق التي حرمتها الظروف الماضية من بعض حقوقها لا يجاد مشاريع اقتصادية فيها . وهـــذا التفاوت بـــين المناطق حتى في توزيع الوظـــائف والدرجات – يخلق تفاوتا بين المواطنين وفئاتهم ليس لـــه من محصله الا التذمر بوحـــدة التركيب الاجتماعي والوطني .

٢ – لم تتطرق الموازنة الى الشركات التي تساهم فيها الحكومة بمبالغ قد تصل الى النصف والتي يمكن ان تسهم في تحسن الدخل القومي للبلد فتركت وشأنها لتبقى كمؤسسات عائلية للمحاسيب والاصهار والمغانم الخاصة في حين كان بـــالامكـــان ان تقوم بامتصاص عدد كبير من العاطلين عن العمل ومن حملة الشهادات الذين لايجدون ملجأ في هذه المؤسسات لانها – كما قلت وقف على فئة خاصة فالفت نظر الحكومة الى هذه الشركات بسن نظام خاص يخولها المسؤولية وحق الاشراف عليها لايجاد العمل للعاطلين وبغية تحسين النوعية والانتاج .

٣ – ولما كانت السياحة هى مصدر تقدم وازدهـــار وثروة لا تنضب لذلك فاعبـــد الكره

تلو الكرة مطالباً حكومة صاحب الجلالة العمل على فتح وتعبيد الطرق السياحية الموصلة الرمثـا باربد مارة بقريتي سال وبشرى هذه الطريق الّتي اولاها صاحب الجلالة الحسين المفدى عناية . فاذا ما عبدت سيجني بسببها خير عميم يزيد من دعـم التنمية السياحية وتنشيطها في ذلك الجزء من المملكة وفي انحائها وسوف تأتي بثمارها الطيبة وافرة حينما ينشأ الفندق السياحي في اربد .على ان الشيْ بالشيْ يذكر فهناك طريق ـ الرمثا ـ الطرة ـ الشجرة ـ عمراوه ـ والذنيبة ـ فقد تقلصت مخصصاتهامـن ٢٥ الف الى اثنى عشر الفاً وهذا المبلغ الاخير غير كاف لتكملة نصف الطريق الباقية ـ وقد لاقى اهل هذة القرى الامرين وهل هذا مفروض عليهم الى الابد ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء سيما وان هذه الطريق من الطرق الرئيسية يا معالي وزير الاشغال .

٤ ـ ارجو ان اشير وانا في معرض المناقشة الى مؤسسة كبرى هناك في اربد في امس الحاجة الى احاطتها بالعناية والتقدير من وزارة الصحةمراعية الضمان الصحي رحمة بالبؤساء والفقراء من ابناء اسرتنا الاردنية وما اشير واقصد الا الى مستشفى الاميرة بسمة بان توليه حكومة صاحب الجلالة جل اهتمامها وعنايتها ليتمكن من تأدية واجبه الفعلى كمستشفى حديث ولا يتـم ولا يكون الا باخلاء الطابق الاول بكامله من مكاتب الاطباء والعيادة والمختبرات والاشعة والمطابخ واستقلال الممرضات في بيت خاص وذلك بايجاد ابنية اخرى مستوفاة لهؤلاء جميعاً في ساحة المستشفى الواسعة عندهايمكن ان يقال ان هـذا مستشفى اصبح كاملا من كل الوجوه وقد تضاعفت اسرته مائة بالماية بضم الطابق الاول الى الثاني على انه مما يسترعى الانتباه ويثير الاستغراب ما يشاهد من احوال الزوار فهم صيفاً وشتاء كغرثى يحتاجون الى اسعافات فلا ظلة ولا مظلة تقيهم حرارة الصيف وقر الشتاء وقل اعملوا فسيرى الله عملكم .

دولة رئيس الوزراء الاكرم

سيادة ومعالى الوزراء الافاضل

ايها الزملاء الاعزاء

فمهما يكن فلكل وجهته واجتهاده ـ والكمال لله وحـده والانسان هو الانسان يخطئ ويصيب فالعبرة في ان يجد ويسعى بنية الخـير ، وان زل فليست العبرة بالزلات وانما العبرة بالرجوع الى الحق والطريق السوى العبرة ان يقال هذا صواب وذاك خطأ بعيـدا عن العنصرية والتحيز والانانية المتعجرفة وشتان بين ان يكون الاتجاه سليماً والنقد بناء مثمراً وبين ان يكون فقاقيع معرضة للتضليل والتهويش وتمويه الحقائق بالمعمياتونكران الجميل للعاملين المخلصين . والله اسال ان يلهمنا جميعـاً دروب الهدى والصواب لكل ما فيه الخير والسعادة والمحبة الصادقة لخدمة بلدنا وامتنا في ظـل الرائد البطل والراعى الامين جلالة الحسين المعظم (اعزه الله) والسلام عليكم

- ١٥ -

الرئيس ـ السيد محمد البرغوثي ـ فليتفضل

السيد البرغوثي نائب رام الله

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

حينما شرعت بدراسة هذه الموازنة التي جئنا اليوم لمناقشتها وجدت من الضرورى الرجوع الى موازنة السنة الماضية التي جرى اعدادها من قبل هذه الحكومة لارتباطهما المتينمع بعضهما البعض. فوجدت ان معالي وزير المالية كان قد استهل خطابه

بالسنة الماضيه بقوله لااجدني بحاجة الى المزيدمـن التعليق على الارقام الواردة في مشروع قـانـون الموازنة فالارقام تتحدث بنفسها عن نفسها وقـال معاليه بل يكفيني ان اشير في تقديم مشروع قانون الموازنة الى الاهداف والمبادئ العامة الّتي اعتمدها هذا المشروع واستند اليها وهذه الاهداف هى :ـ اولا ـ زيادة الدخل القومى واستثمار جميع الموارد المتوفرة في المملكة .

ثانياً ـ زيادة فرص التشغيل ورفع مستوى المعيشة للمواطنين الخ الخطاب ،ولما القى معاليه الخطاب الذى استمعنا اليه يوم ١٩٦٦/٣/٢٦ استهله معاليه بقوله ان هذا المشروع يتميز بظاهرتين اساسيتين .

اولاهما ـ ربط الموازنه ربطا وثيقاً ببرنامج التنمية الاقتصادية للسنوات السبع الذى قرر مجلس الوزراء الموافقة عليه والمضى سريعاً بتنفيذه وتشرف هذا القرار بالاقتران بالارادة الملكية السامية فكان ذلك ايذانا ببدئ مرحلة جديدة تستدعى اول ما تستدعى تطبيق اساليب جديدة في الادارة الحكومية وببرامج الوزرات ورسم السياسات المـالية والاقتصاديـة والنقدية في المملكة وهنا يبرز سؤال كبير هل زاد فعلا الدخل القومى خـلال السنة المـاضية وهل استثمرت جميع الموارد المتوفرة في المملـكة منذ ليسان الماضى كما قال معالي الوزير . وهل قامت هذه الحكومة بتنفيذ ما التزمت به امام مجلسكم الـكريم وما هى المشاريع التي جرى استثمارها ، لدينا كما تعلمون ياحضرات النواب الكرام في المملكة ثروات طبيعية هائلة منها البوتـاس والبترول والفوسفات والمنغنيز ولدينا البحر الميت كما تعلمون كمـا اثبتت الدراسات الفنية والعلمية انـه اغنى بقاع العالمفي ثرواته فهل جرى استثمار شئ من ذلك هل زادت فرص التشغيل وارتفع مستوى المعيشه ومـا هى الوسائل التي هيأتها هذه الحكومة لمواطنيها للقضاء على البطالة المستفحلة في البلد وخصوصا بين الطبقة المثقفة من الشباب الذين انهوا دراستهم الثانوية ولم يستطيعوا لـضيق ذات الـيد من الالتحاق بالجامعات لاكمال دراستهم . ان هـذه الـثروة البشرية لو تهيأت لها اسباب العمل في هذا البلدالغالي العزيز على كل مواطن لرأينا الابداع في الانتاجوهل هيأت هذه الحكومة الفرص المناسبة للاستفادة مـن علم وخبرات الطبقة المثقفة والمتعلمة أكاديمياًوجامعياً في المجـالات الاقتصاديـة في البحث والتنقيب والدراسة والتخطيط لاستغلال ثروات هذا البلـد الضخمة عوضاً عن اولئك الخبراء او الفنيين الاجانب الذين افنوا الايام والاشهر والسنين وهم يحضرون وينقبون ويدرسون كما يتراءى الينا لاستغلال البوتاس وايجاد البترول ولم يصلوا بعد الى درجة التنفيذولا يعلم الا الله متى سيخطر على بال هؤلاء لانيعلنوا انهم وجـدوا البترول او انهم اخرجوا مشروع البوتاس الى حيز الوجود . كم شركـة وكم لجنة أتت لهذا البلد وكم تقرير قدم وكم اتفاقية عقـدت بين هذه الحكومة او الحكومـات السابقة وتلك الشركات ولم تفلح اى لجنة من هذه اللجاناو الشركات من تنفيذ ما التزمت بـه بموجب تلك الاتفاقيات ويحضرني هنا ماقالـه الشاعر المرحوم ابراهيم طوقان .

لجنة اثر لجنة اثر لجنة كلفوا الخاطر الكريم بهدنة

ولجان تلي واخرى تولي هكذا يبدع السياسي فنه

ان الرأى السائد بين جميع المواطنين ان النية لا تتجه الى ابراز اى من هـذه المشاريع الحيوية الى حيز الوجود لان في ذلك الوصول الى حد الاكتفاءالذاتي

وهذا ما لا توافق عليه دول الاستعمار القديم منها والحديث التي ارتكبت ابشع جريمة في عالم الانسان ضد بني الانسان هذه الدول التي انشأت اسرائيل قاعدة للعدوان والتآمر في الوطن العربى بفلسطين وشردت اهلها وحرمتهم من جميع مقومات الحياة ولا تزال تلاحقه لحرمانه من جميع اسباب الدفاع عن حقه المشروع واسترداده هذه هى الدول التي تقدم لدولة العدوان المال والسلاح والخبراء بلا حساب ويضعون العقبات في طريق اقتصادنا هذه هى العقبات التي نريد من هذه الحكومة اية حكومة ان تتغلب عليها لتحرير اقتصاد البلاد وتطويره وان لدينا الطاقات البشرية الكفيلة باملاء هذا الفراغ فنرجو من هذه الحكومة ان تحشد جميع هذه الطاقات الوطنية لتتمكن من القيام بما التزمت به امام هذا المجلس الكريم .

الموازنة ايها السادة يجب ان تكون اداة استثمار منتجة في جميع الحقول الاقتصادية والاجتماعية قبل ان تكون اداة تنفيع وباب رزق لبعض الناس فالتشكيلات الادارية ورفع المتصرفيات لدرجة محافظات فبالرغم من انها لم تأت في وقتها فانها كانت مرهقة لهذه الموازنة فان قيل ان هذا اصلاح في الادارة فانه كان يجب ان يسبق هذا الاصلاح مباشرة اصلاح في الموازنة بحيث لايدفع قرش واحد الا في محله. لا يجوز في بلد ناشئ كالاردن يقوده ملك طموح نذر نفسه وحياته لاسعاد اسرته الوفيه ان تبقى فيه مدينة او قريه بلا ماء او كهرباء او قرية بلا طريق صالحة وهنا لا بد لي من ان اذكر دولة رئيس الحكومة بانه قد وعدنا بالسنة الماضية بان ٨٠ ٪ من الطرق التي طالبنا بتنفيذها وقتئذ حينما بحثنا الموازنة في السنة الماضية والذى قال: ستفرش لاسفلت ولسوء الحظ لم يتم هذا الوعد فان طرق قرى ام صفا – دير السودان – عاروره – مزارع النوباني – عين عرين – دير ابزيع – الجانية – راس كركر – كفرنجة – وطرق اخرى كثيرة لاتزال غير صالحة ولم تعبد ولم يجر فيها اى اصلاح وهذه هى الطرق الحيوية ولا يوجد طرق اخرى غيرها وفي ختام كلمتي فانني اضرع الى الله تعالى ان يلهمنا بالسعى في احياء هذا الوطن في ظل حضرة صاحب الجلالة الملك المعظم والسلام عليكم .

- ١٦ -

الرئيس – الكلمة الان للسيد داود الشخشير – فليتفضل السيد الشخشير نائب نابلس

بسم الله الرحمن الرحيم

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

تميزت موازنة الدولة لعام ١٩٦٦ بظاهرتين أساسيتين هما ربطها بمشروع التنمية الاقتصادى . وحصرها لمدة تسعة شهور ، مما يحمل الدولة مسؤولية جسيمة للوفاء بالتزاماتها ولما كانت معظم المشاريع الانمائية الكبرى ، كمشروع البوتاس والفوسفات وكهربة الاردن ، ما زالت تسير ببطئ قد يفقدها الحيوية في النهوض نتيجة التذرع باسباب مختلفة علمية كانت او اقتصادية ، ام لم تكن سياسية فذلك ان دل على شئ فأنما يدل على توافر العوامل التي حالت دون التنفيذ وهذا طبعاً مبعث للشك يدفعني للتحفظ في امكانية قيام الدولة بالوفاء بالالتزامات المطلوبة ، ولا بد هنا من الاشارة ولو من بعيد عن النتيجة التي أسفر عنها مشروع التنقيب عن البترول وبأعتقادى ان الحكومة الحاضرة الموقرة تتحمل جزءا كبيرا في هذه المسؤولية .

لا اريد ان اخوض في مناقشة الارقام التي ظهرت في جدول الموازنة لمختلف الدوائر وانني أؤيد معظم النقاط التي ابداها اعضاء اللجنة المالية الكرام بخصوص تعديل او حذف بعض البنود في الموازنة لان دراستهم كانت جذرية وعميقة وبروح بناءة . وايماناً مني ان الدولة هي المميزة الاولى في زيادة او تخفيض المخصصات على ضوء التجربة وواقع الحال الا انني اعتبر ان زيادة ٥ر٢ في المائة في مخصصات الجيش والامن العام لا تتناسب مطلقاً مع المسؤوليات الجسيمة التي يقوم بها جيشنا الباسل في خدمة الاردن العزيز والامة العربية وعلى العكس من ذلك فان اعتبار زيادة الواردات ١٧ في المائة فرضية مشكوك بها وارجو الله ان يحققها لنا لما فيها من الخير والفائدة

حضرات النواب المحترمين »

لما كان التمثيل الشعبي امانة في اعناقكم اصبح في حكم المؤكد ان انقل اليكم الشعور العام الذي يعارض فرض اية ضريبة جديدة . او ارتفاع في نسبة الضرائب الحالية مما يزيد العبء على كاهل المواطن الذي ما فتيء يتذمر حتى من كثرة الضرائب الحالية فرجائي للزملاء النواب المحترمين مشاركتي الرأي في المطالبة بعدم زيادة الضرائب من حيث النوع والنسبة وانني ارجو الحكومة الموقرة ان تكف عن كثرة تنقل الموظفين واحالاتهم على التقاعد . لسلامة الانتاج العام وحسن سير العمل وتوفيرا على الخزينة وان تضع القواعد والاسس التي تدخل الاطمئنان على قلوب الموظفين .

فيكاد لا يمر يوماً واحداً تقريباً الا والصحف المحلية تنشر أخبار التنقلات والاحالات والترقيات مما يشغل قسطاً وافرا من وقت المسؤولين وعلى الاخص اصحاب المعالي الوزراء الذى اتمنى ان يكرسوا أوقاتهم لجلائل الاعمال لا لصغائرها .

وفي هذا المجال ايضاً أرجو ان الفت نظر الحكومة الموقرة أن البناء السليم لهذا الوطن العزيز الذى نذرنا انفسنا لخدمته وأعلاء شأنه يقتضي عدم الانفاق على المشروعات الجديدة من الاحتياطي في الخزينة وذلك اعتمادا على ابسط القواعد الاقتصادية التي تسود العالم .فلو تعثرت عائدات تلك المشاريع لسبب ما . او حتى تأخر ريعها لضاعت نسبة عالية من الاحتياطي (الذى اعتبره محدودا جدا) ولترتب على ذلك محاذير نحن في غنى عنها في هذه الظروف التي تجتازها البلاد .

انني لاانكر ان الموازنة الحالية قفزة عريضه نحو التقدم والازدهار وقد استغرقت الوقت الطويل في الدراسة والتمحيص حتى برزت لنا بهذه الصورة الاخاذة، الا ان اتساع هذه القفزة محفوف بالتساؤلات والمخاوف وربما بالمجازفه وبالتالي صعوبة الوصول بها الى الغاية المنشودة مما يدفعني الى المطالبة باعادة النظر فيها والله هو الموفق والسلام .

- ١٧ -

الرئيس – السيد معروف رباع – فليتفضل

السيد رباع نائب جنين

معالي الرئيس ، حضرات النواب المحترمين .
كلمتي التي سأقولها الان هي بالاصالة عن نفسى وبالنيابة عن زملائى السادة محمد محمود ارشيد ، وفوزى جرار .

ان الغاية الاساسية من عرض قانون الموازنة العامة على المجلس النيابى حسب الاجراءات الدستورية المتبعة مناقشة الحكومة لكل ما تضمنه قانون الموازنة العامة من تقديرات للواردات والنفقات لان في طليعة مهام السلطة التشريعية ممارستها حقها في الرقابة الامينة الصادقة على ما ينفق من اموال

تجبى من الشعب وعلى ضوء ذلك جاء في تواصي السادة اعضاء اللجنة المالية لهذا المجلس معظم مــا يمكن لي وزمــلائي التحــدث عنه شاكرين لهم جهودهم للنتائج التي توصلوا اليها وبالاضافةالى ما كشفت عنه تواصي اللجنة المالية منخطورة الاتجاه لاتباع اسلوب فرض الضرائب والرسومالجديدة. فاننا نرى من المفيد ما يلي : —

١ — جرت العادة منذ القدم ان تكون السنة المالية للحكومة اثنى عشر شهراً الا ان الحكومــة تقدمت بقانون الموازنة ولاول مرة في تاريخهــذا البلد لمدة تسعة اشهر فهل هذا يتمشى مــع روحية الدستور هذا من جهة ومن جهة اخرى هــل ستستوفي الحكومة من المواطنين الضرائب والرسوم والرخص عن مده تسعة اشهرام تراها ستستوفيها عن سنه مالية كاملة جاء في خطاب الموازنة اليومأن معالي وزير المالية اشار لهــذا الموضوع وقسمه الى قسمين فنطلب ان تستوفى هذه الرسوم عن مــدة تسعة اشهر فقط .

٢ — جاء في خطاب الموازنه ان الواردات المحلية زادت بنسبة ١٧ ٪ عما كانت عليه ومن حقنا ان نسأل من اين هذه الزيادة لقد اثقل بدفع هذه الزيادة المواطن الاردني حتى اليوم على شكــل ضرائب ورسوم ورخصوبالرغممن أن تحقيق هذه النسبة في بند الواردات المحلية كان على حسابالتذمر والشكوى من كافة المواطنين فان الحكومة كما نرى تعتزم المضى في فرض المزيــد من تلك الضرائب والرسوم نوعاً ونسبة كما جاء في البند السابــع من خطاب الموازنة.ان بادرة تحمل المواطن من الضرائب والرسوم ما لاطاقة له على حمله بادرة خطيرة جداً وواجب الحكومة وضع حد لها وكذلك فانالواجب الوطني يفرض على هذا المجلس الكريم مطــالبة الحكومة بتحقيق ما سبق لها وفرضته لا اللجوءالى زيادة الضرائب من جديد .

٣ — جاء في خطاب الموازنة ان الحكومة تراعى مبدأ الافضليات والحاجات الملحة العاجلة فتبدأ بــالاهم قبل المهم وتركز على المشروعــات الانتاجية قبل الاجتماعية وانا لااريد ان اناقشصحة المبدأ ولكني أكتفى بان اتساءل هــل ان مشروع الميكرويف انتاجي في هذا البلد يا ترى وهل هذا المشروع بالنسبة لمقدار تكاليفه من الحاجات الملحة لبلد محدود الامكانات محدود الموارد كالاردن .

٤ — ان بلدنا الغالي الذى سار عبر السنوات الماضية بخطى جبارة في طريق التقدم والازدهــار بقيادة مليكه الحسين المفدى كان يستمد عزمه من صلابة عود الحسين وتعاطفه مع شعبه الامينونحن على اتم ثقه من ان مواصلة السير بقيادة جــلالته تفرض الابتعاد عن كل ما يثير في نفوس المواطنين التذمر والشكوى ولما كان تقريراللجنة المالية يؤكد حتمية اتجاه الحكومة الى فرض المزيد منالضرائب والرسومفضلاعناللجوء الىاستعمال الاحتياطي فانني علىضوء ما توصل اليه ذلك التقرير (نرد الموازنة) داعين الله تعالى ان يسدد خطى الحسين وشعبه ويكلل اعمالهم لخدمة الوطن والامة بالمجد والظفر والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

— ١٨ —

الرئيس — الكلمة الان لمعالى السيد راشد النمر فليتفضل .

السيد النمر نائب نابلس

معالي الرئيس — سادتى .

لعل من اهم الجلسات التي يعقدها المجلس النيابي في بلد يسوده نظام برلماني سليم ممثلبحكم ديمقراطي هى الجلسة التي يخصصها ذلك المجلس لمناقشة مشروع قانون الموازنة العامة وتزداد اهمية هذه الجلسة تبعاً لطموح ذلك البلد وتطلعاته وآماله. ذلك ان الموازنة العامةهى الاطارالذى يرسم للمجهود العام خطاه ويحدد خطواته على ضوءتفاعل الحكومة مع ذلك الطموح ، وتلك التطلعــات والامال. لان الحكومة هى المسؤولة عن تحقيق اهــداف الشعب واغراضه في كافة الميادين السياسية والاقتصاديــة والعسكرية والعلمية ، والموازنة العامة صورة صادقة للعلاقة التي تقوم بين الحكومة والشعب من حيث اشتمال الموازنة على اموال الشعب . واحتوائها على السبل التي يتم فيها انفاق هذه الاموال ، من هنــا تكاد تكون في طليعة واجبات المجالس النيابيــة مواكبة مسيرة المجهود العام الذى ، ترسم ميزانية الدولة الاطارله ابتداء من النظرية الاولى التي تلقى على الميزانية في مثل جلسة اليوم هذه وانتهاءبالتاريخ الذى ينفق اخر فلس من اموال الشعب فيــه . ان نظرة سريعة الى الموازنة العامة المعروضه علـــى مجلسكم الكريم تبعث بالنفس المسرة تــارة وتثير فيها الاسى والاسف تارة اخرى .

ولعل ما تصوره الارقام الخيالية من ضخامة في واردات الدولة وامكاناتها يجعل المرء يحار بين المسرة والاسى فلا يملك الا الدعــاء إلى الله العلى القدير ان يحقق بمعجزاته تلكالخيالات والاوهام، ويمكن لهذا البلد العربى الامين من السير على طريق غد مشرق وواقــع مزهر بقيادة مليكه المحبوب جلالة الحسين العظيم .

لقدكفتنا اللجنة المالية مهمة الفحص والتمحيص في قانون الموازنة المعروض علينا وجاء تقريرهــا العلمى الموضوعي هادفاً حماية المواطن بقدرماجاء مساعدا للحكومة على خدمــة الوطن والمواطنين تمشياً مع ما ارسى جلالة الحسين قواعده من تعاون بناء وتنسيق مثمر بين السلطتين التشريعية والتنفيذية في بلدنا العزيز . الا ان موضوعية ذلك التقريرقــد كشفت بان ما جنحت اليه الارقام في الميزانية من خيال سوف لايتحقق الا على حساب المواطننفسه وعن طريق ارهاقه بالمزيد من الضرائب والرسوم ؛ ذلك الكاهل الذى تحمل حتى اليوم فوق طاقــته ومقدوره لفرط ما اشتملت عليه السنه المالية الماضية وحدها من رسوم وضرائب جديدة .

ولاننا جئنا لهــذا المجلس الكريم ممثلين عن ذلك المواطن ونوابا ندافع عن حقوقه فانــه ليس بالمقدور ان يرعى ما رأته اللجنة المالية في تقريرها علماً بان مطالعاتها لاتتفق من حيث مؤداهامع مــا انتهت اليه اللجنة المالية من تنسيب قبول مشروع الموازنــة فأني على ضوء ذلك لا املك الا ان ارد الموازنة ، شاكرا للجنة المالية مــا بذلته من جهد مشكور والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

— ١٩ —

الرئيس

السيد سامى حداد — تفضل

السيد حداد نائب اربد

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان الموازنة العامة للدولة هذا العام رغم انهــا قدمت في موعدها الدستوري الاانــه رافقها الكثير

من التساؤلات والمداولات ووزن الارقام كبيرها وصغيرها غثها وسمينها في موازين تتصف بالدقة احياناً وبالارتجالية احياناً اخرى وكذلك فقد كانت ميزانية هذا العام مدرسة كبيرة يلج بابها كل طالب خبرة وكل متدرب مدرب وكل خبير بشؤون المال والاقتصاد وكل سياسي محترف يمحصون ارقامها ويقارنون هذه الارقام بالسنوات الماضية ثم يجمعون ويطرحون بين زيادة او نقصان ثم تقاطع هذه الآراء من هنا وهناك برأي مصيب ومطلع ان احذف من تلك المخصصات لذلك المشروع أو لتلك الدائرة ثلاثة أشهر بحساباتها لان الموازنة وضعت هذا العام لمدة تسعة أشهر ، وهي بالفعل لأول مرة توضع الميزانية للعام الذي نحن فيه لمدة كهذه المدة، وقد يكون وجه الغرابة في شيء غير مألوف لم نعتد عليه ، وفي كثير من الحالات ان الاشياء والامور الغير المألوفة قد يتمخض عنها معايير هي في وقتها جوهراً وشكلا غير مألوفة كذلك ، وبالتالي نلاحظ أنه نتج عن هذا وذاك ان جلد الموازنة بما يحويه من ارقام ، ان كان هذا في باب الواردات أو كان في باب الانفاق وما يتفرع عنهما من حواشي طويلة قد انتقلت من الصعيد الرسمي الى الصعيد الشعبي لتكون مدار حديث ونقاش بين الكثير من الفئات والطبقات من أبناء اسرتنا الاردنية التي اصبحت بحمد الله على جانب كبير من الوعي والثقافة ما يؤهلها لأن تعطي رأيها بصراحة تامة في ظل ديمقراطية الحكم التي أرسى قواعده ملك شاب آمن بدستورية الملك بهذا النظام . وغذاه من شبابه عزماً وقوة وتصميماً حتى صرنا مضرب الامثال في قول الحق لا نخشى في ذلك لومة لائم لأن جلالة الملك المعظم نفخ فينا هذه الروح وسلحنا بهذا السلاح ومن كان هذا سلاحه فبشره باطمئنان النفس وراحة البال والضمير . . . حيث النشاط وحيث الابداع . . . .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان هذه الضجة وهذه التدرسات التي رافقت ما احتوت عليه الميزانية ورافقت كذلك اجتماعات اللجنة المالية البرلمانية ، وما انبثق عنها من قرارات هي بين ايدي هذا المجلس الكريم وفيها المؤيد وفيها المعارض بوجهات نظر مختلفة فان دل ذلك على شيء فأنما يدل على ان جهوداً بذلت وجهوداً قد ضوعفت وهي كلها في عرفها تبغي الصالح العام لهذا البلد الناشيء المتطور . لا بل انها ركزت جل اهتمامها في هذا الصدد للحفاظ على بيت مال الأمة في طريقة الكم والكيف بايجاد هذا المال وكذلك في طريقة وشرعية انفاقه للنهوض ببلدنا في كافة المجالات والمرافق الحيوية التي تهمنا نحن كما تهم كل مواطن من أبناء هذه الاسرة الكبيرة في هذا البلد الناشيء الاشم الصابر المرابط ، ومن هم أولى ما نحن نواب الأمة الذين قطعنا العهد على انفسنا ان نكون وكلاء صادقين عن ابناء شعبنا الحر الأبي الذي دفع بنا الى هذا المكان المقدس لان نطالب الحكومة بكل الخير لهم ونلح على آذان المسؤولين بما هو نافع لهم وندفع كل شر قد يقع عليهم نتيجة قلم زل أو رأى انحرف عن جادة الصواب أو تقدير ارتجل أو ضريبة فرضت بدون معيار ولا مقياس ، أو هي في حدود المعقول وضمن الامكان أم انها قد ينوء المكلف بأعبائها وتلك هي قاصمة الظهر . . . فمن حنت الايام ظهره قبل الأوان وهو ما زال في شرخ الصبا لا بد ان خللا أو عطلا عطل هذا الجهاز الآدمي الذي هو اثمن جهاز على سطح الارض وفي بطن الماء والهواء ، لهذا الانسان اثمن من المال لانه

هو الذي يضع المال وهو الموازنة وهو صانعها وهو الذهب وهو الذي يستخرجه فعلينا جميعاً مسؤولين وغير مسؤولين ان نبحث عن الداء ونهيء الدواء وان ثقتنا بأنفسنا ومستقبلنا تؤهلنا لذلك ، وبهذا ينطلق مكدود الظهر يستنبت الصخر ويفكك التربة ويخرق الجبل معوله ماض وساعده قوي متين ويدفع الى خزانة الدولة أضعاف أضعاف ما كنا قد خططنا أو رسمنا أو فكرنا لدعم موازنة قد تكون فضفاضة أو قد تكون ضيقة انتابها مد أو انتابها جزر لأن المواطنين يؤمنون ان خزانة الدولة هي جيوب رعاياها بمعنى ان الحكومة يجب الا تعتمد في تنظيم موازنتها وسد نفقاتها على الموارد العامة التي تجبيها من جيوب رعاياها ، أما الموارد الاستثنائية الطارئة كالقروض ولا سيما الاجنبية فيها فعلى الدولة أن تتجنبها ما أمكن فلا تلجأ اليها الا اضطراراً ويفهم أيضاً من هذه القاعدة ان المواطنين والرعايا يجب ان ينظروا الى الخزانة العامة للدولة نظرتهم الى اموالهم الخاصة فيكون حرصهم عليها كحرصهم على ما يملكون شخصياً من اموال .

معالي الرئيس حضرات النواب :

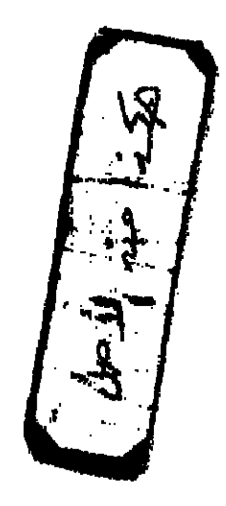
من المعلوم ان حق ممثلي الأمة في اقرار الموازنة يعتبر اليوم في طليعة الحقوق الدستورية ومن المعلوم أيضاً ان الموازنة ليست مجرد جداول وأرقام تدل على مقدار الواردات والنفقات المخمنة للعام المالي الحالي بل هي برنامج يحدد سياسة الحكومة في كل مرفق من مرافق الحياة العامة ، فمناقشة الموازنة في هذا المجلس هي في الواقع اطلاع النواب على نوايا الحكومة في المستقبل وعلى المرافق التي ستهتم بها والاعمال التي ستنجزها والمشاريع التي ستحققها . وكذلك فان الدولة ملزمة بالقيام بالاعباء الملقاة على عاتقها مهما كلفها ذلك من انفاق وهي لا تستطيع التخلي من معظم خدماتها العامة كالدفاع عن سلامة الوطن واقامة العدل وحفظ الامن والقيام بالتعليم وحفظ الصحة . ولو اضطرت من أجل ذلك الى الاستدانة . ومع قناعتي بما ذكرت إلا أنني أرى أنه يجب على الحكومة ان لا تجبي من الناس أكثر مما تحتاج للقيام بأعمالها وخدماتها العامة ؛ ولذا يجب ان تحدد نفقات هذه الاعباء أولا ثم يجبى ما يكفيها من أموال في هذا السبيل .

والواقع أن المجلس أو اللجنة المالية أو أننا كنائب لي الحق أن أقول أنه حين يحدد مقدار النفقات العامة إنما يعني الأخذ بعين الاعتبار استطاعة الشعب تحمل التكاليف الضرورية لسد هذه النفقات ، فكلنا ينظر الى حالة البلاد الاقتصادية والموسم الزراعي وكل ناحية من النواحي التي تؤثر في مقدرة المكلفين الضريبية ليأتي تقديره قريباً من الصواب والا فلا يستطيع ان يسرف في تقدير النفقات وبالتالي الموارد الى درجة ترهق كاهل المكلف أو كواهل المكلفين وتحملهم بالتالي عن التقاعس في أداء الضريبة أو التهرب من دفعها كما تسيء الى اقتصاديات البلاد وثروتها العامة .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين

ان الأمة لا تجبر على تأدية الضرائب ودفع الرسوم دون ارادة منها أو قبول ، لان مبدأ السيادة الشعبية واجب الاحترام في الميدان المالي كما هو في الميادين الاخرى على ان هذه القاعدة لا تحتم رضاء كافة أفراد الأمة وانما الأكثرية منها لان رضاء جميع المكلفين عن الضرائب جميعها أمر مستحيل .

ونواب الأمة هم الذين يمثلونها في البلاد النيابية الديمقراطية ، ولذا فان رضاء الأمة يتمثل



برضاء نوابها ، ومن الطبيعي والحالة هذه أن يكون حق فرض التكاليف على أفراد الامة محصوراً بنــا نحن نواب الامة وان لا نتخلى عن هــذا الحق الى السلطة التنفيذية إلا في الظروف الاستثنائية القاهرة .

فليس للسلطــة التشريعيــة أن تفرض على المؤسسات والشركات والافراد ضرائب فاحشــة ورسوماً باهظه يؤدى دفعها الى ابتلاع قسم كبير من رأس المال والربح لان ذلك ينقص ثمرات المساعي الاقتصادية ويقلل الرغبة بالانتاج والعمل وبالتالي يضر بالثروة العامة وبأمكانيات الامه على تسديد الضرائب وهكذا تفقر الخزانه العامة للدولة من حيث اريد لها كسباً ووفراً .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

أنني كواحد من اعضاء هذا المجلس الكريم وممن تسلم الموازنة أقر بعجزى وقصورى عن تتبع كل ما ورد فيها من معطيات رقمية أو أرقام تحققية لانني لست من ارباب المال والاقتصاد بل كل مــا تعرضت له كان بعضد اجتهــاد مني وجله مستمد من رغبات المواطنين وافراد الشعب بمختلف طبقاته الذين اولونى شرف تمثيلهم في مجلسهــم هذا الذى هو مجلس الامه .

وقد وعدتهم بأن اكون صادقاً اميناً مخلصاً انقل متطلباتهم وأفكارهم ورغباتهم الى اقدس مكان احترمته كل الشعوب عبر التاريخ التي تنهج هذا النهج وتحذو هذا السبيل .

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين :

قبل ان انهى كلمتي لابد جرياً على العاده ان اذكر بعض الطلبات ومن ثم انهي كلمتي ومن هذه الطلبات .

١ — العمل على استثمار الثروات المعدنية في البلاد وخاصة البوتاس والبترول والحديد .

٢ — زيادة مدخول الدولة من اربــاح الشركات وفرض الرقابه الحسابية الدقيقة عليها .

٣ — تشجيع السياحة بأحدث الاساليــب وتشجيع الدخل الغير المنظور من العملات الصعبة .

٤ — بناء فنادق واستراحات برأسمــال حكومى وأهلى بشكل شركات مساهمة مختلطة في مناطق الاصطياف الحرجية وخاصة في جبال عجلون وحراج منطقة بني كنانه من محافظة اربد .

٥ — اعادة النظر في التأمين الصحى بحيث يتناسب وظروف المواطنين المادية .

٦ — اعادة مرتبات رئيسي مجلس الاعيان والنواب والوزراء الى ما كانت عليه وعدم زيادتها لان هذه الفروق اولى بها خزانة الدولة لان تصرف على المشاريع .

٧ — رصد مخصصات جديدة لموظفى سلطة قناة الغور الشرقية اذ لا يجوز أن نحرمهــم او نسرحهم بعد هذه الخدمة الطويلة .

٨ — اعادة النظر في الفوائد المترتبة لاصحاب الوحدات الزراعية في منطقة قناة الغور الشرقيــة ودفعها لاصحابها لانهم هم اولى بهذه الفوائــد والاباح

٩ — أعادة زيادة الرسوم البريدية و البرقية الى ما كانت عليه وعدم اللجوء الى هذه الزيادات التي تؤثر على جيوب الطبقــة الفقيرة التي هى بأمس الحاجة الى الفلس حتى تستطيع هذه الطبقة أن ترى بعضها عن طريق المراسلات والمكاتبات لان المراسلة كما يقولون ثلثين المشاهدة .

١٠ — الاقلال جداً من الاحالات علــى التقاعد مدنياً وعسكرياً وخاصة الذين منهم مازالوا في سن الخدمة وهمة الشباب لانها بذلك تدفع من خزانتها رواتباً مضاعفة نحن في غنى عنها .

١١ — الاقلال ما امكن من فتح السفارات والمفوضيات في الخارج لان هذا يحمل خزانــة الدولة اموالا كبيرة نحن بحاجة الى توفيرها لدعــم مشاريعنا الانمائية .

واخيرا انني يامعالي الرئيس وحــضرات الزملاء الاكارم .

وقد وطدت العزم على خدمة بلدى وصهرت نفسى في بوتقة المصلحة العامة ، كيف لا وأنا واحد من ابناء هذا الشعب لا أملك مــن حطام الدنيا الا شيئين أثنين : —

أولهما — املك الاستدعاء الى ما يدور في خلد المواطنين وما يختلج في صدورهم من متطلبــات لتحسين اوضاعهم من النواحى الزراعية والصناعية والثقافية والصحية .

وثانيهما — املك هذه المنصة التي أمامي والتي هى منصة الحــق والــعدل لأنقل سماع هــذا المجلس الكريم بما يحويه من سلطة تشريعيــة وتنفيذية لانقل تلك الرغبات والمتطلبات بتجرد ونزاهة تأمين بعيداً عن الدرن النفسى والحقد الشخصى لانني أحب كل الناس (فالخلق كلهم عيال الله واحبهم اليه أنفعهم لعياله) ولا يمكن أن تطغى هذه المحبــة على حساب المصلحة العامة لان أمانة النيابة حمــل وعبء ثقيل ، ولكنها راحة واطمئنان لمــن يصور زغبات المواطنين تصويراً صحيحاً لا يبتغى من وراء ذلك حمداً ولا شكورا .

اما الموازنة بشكل عام فأنني سأبين رأيي فيها عندما استمع الى رد الحكومة ولقنا الله لخدمة بلدنا في ظل جلالة مليكنا المفدى الحسين المعظم والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته .

- ٢٠ -

الرئيس

السيد حافظ الحمد الله

السيد الحمد الله نائب طولكرم .

معالي الرئيس حضرات الاخوان .

حبا في عدم الاعادة والتكرار وحرصا مني على وقت المجلس الثمين ونظراً لكون الزمــلاء الكرام قد ذكروا ما كنت اود قوله لهذا اكتفى بكلمة تتعلق بالخطوط الامامية وقضاء طولكرم فرغم هذه الارقام الهائلة التي حوتها الموازنة لم يخصص شي للخطوط الامامية مع احتياجهم للشئ الكثير كبناء المدارس واقامة مشاريع لتشغيلهم وامور زراعية وطرق وغيرها مع ان هناك مناطق اتخمت في المخصصات مع العلم ان قضاء طولكرم هو احوج من غيره واذا خصص بعض الشئ فهو غير كاف بالنسبة لحاجته واني من حيث الموازنة اؤيد ماجاء في قرار اللجنة المالية وعلى الاخص قرار المخالفة الموقــع من النواب الـــكرام السادة الحـــاج علي الـــدجانـــي ورفقاه واني انتظر جواب الحكومة على ما اثير من نقاط وعلى الله التوفيق .

- ٢١ -

الرئيس

الكلمة الان لفضيلة الشيخ عبدالباقي جمو فليتفضل

الاستاذ جمو نائب عمان

معالي الرئيس حضرات الزملاء المحترمين

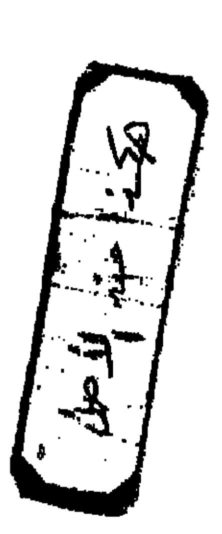
استهل مناقشة الموازنة بالحكمة القائلة صديقك من صدقك لا من صدقك ، نحن كنواب امة لاشك اننا كلنا نترفع ان نخوض في مواضيع شخصية وانما نركز على الموازنة لا نها تعبر عن سياسة الدولة وقوة البلد واستعداده للمحافــظة على كيانه وعلى قوته بعد الاطلاع على ارقام الموازنة يؤسفني ان اقول وكما

قال العدد الكبير من الزملاء المحترمين واظــن ان الحكومة تشاركني الاسف في ان تكون هذهالارقام خيالية اكثر من كونها حقيقية وان تعتمد هذه الارقام في معظمها على زيــادة نسبة الضرائب وعلى مــا ستصادره الحكومة من المهربات اوالمخالفات ومــا ستتاناه الحكومة من مساعدات انمائية ومن قروض موعودة بها ومنتظر ، كلنا يؤمن أن ماليس في جيبك ليس ملكاً لك وان كل ما تبنيه من آمال عراض على ما في يد غيرك يمننك ودولة الرئيس عنــده الخبر اليقين كم يمطط الممول الاجنبي وكم يضيق الخناق على الحكومة عندما تريد ان تمول مشروعاً وهذا اذا كان المشروع مشروعا حيوياً منتجاً يعتمد عليه في المستقبل بأمكان هذا البلد ان يصل الى الاكتفاءالذاتى ولا يعيش عالة على القروض والمساعدات عندما نعلم كيف نجمع ارقام الموازنة يجب ان نفهــم كذلك اين يجب ان نضع هذه الارقام واعــني الارقام الحقيقية حتى لا نبقى عالة كما قلت على هذه القروض والمساعدات وكذلك عند احالة المشاريع على الشركات الاجنبية والوطنية يجب ان نتحرى الدقة والتوفير لا ان نقر دولة الرئيس عندما يقول عندما اعترضت على احالة عطاء سد الكفريــن ووادى شعيب بزيــادة (١٠٨) الــف دينار على شركة اجنبية اننا سنــعطى المــائة والمئتين والثلاثة والمليون لاننا نعتقد ان العبرة في الدقــــة الفنية والعمل لا بالمال هذا يكون وارداً عندما يكون هناك تفاوت بين الشركتين من حيث الكفاءة وعندما تكون هذه الاموال مؤمنة في خزائننا لا تكون مساعدات منتظرة نأمل اننا لهــا ان صادق الممول . نحن بحاجة الى التوصل الى الاكتفاء الذاتى ولو ان هذه النظرية يخالفها كثيرون بدعوى ان هنالكدولا شتى كبيرة لها موارد طبيعية تعتمد على القروض

وعلى المساعدات ولكننا نحن اذاوصفنا الفرد في الــوضع الــذى يجب ان يوضع فيه مؤمنين أننا نرابط على خط طويل أمام عدو غاشم خبيث ،من هنا يجب ان نقرر سياسة البناء وسياسة الصرف نحن أيها الاخوة لسنا بحاجة الى ما نسمية بالفنون الشعبية مثلا . نحن لانريد ان نكون شعباً يلهى الاخرين نحن لا نريد ان نتفنن بالرقص ولا في الغناء ولا في الطرب نحن بحاجة ان نوجد مصادر طبيعية لنا حتى نعد أنفسنا ونؤدى رسالتنا اما هــذه الاموال التي جمعت بمثل هذه الاعجوبة يخصص منها للجهات والله القريب والبعيد يؤمن بأننا في غنى عن ان نرصدلها اى فلس من هذه الاموال المجموعة من الشرق ومن الغرب ومع هذا آفة الافــات ، كــان دولــة الرئيس وعدنا بأن الحكومة لن تلجأ الى فــرض ضرائب وكلنا يعلم ان هذه الحكومة الكريمةلجأت الى فرض رسوم وضرائب جديدة حتى اثقــلت كاهل المواطن نحن لانعارض ان تفرض الحكومة رسوما جديدة على الخدمات الجديدةولكن الهواتف يامعالي وزير المواصلات التي تقطع اعصاب المتكلم والسامع تزيدون رسومها ولا تدخلون التحسين عليها فمن أين اجازت الحكومة لنفسها انتزيد في الطوابع على الرسائل وفي الهواتف وهي لم تدخل اى تحسين الا وعــد الميكرويف والله لاادرى هذا المشروع سيتم ام لايتم ولذلك نحن في غنى لان الشعب ليس كما يتصور بعض المسؤولــين وبعض الناس ان لهم مزارع تنتج الموز والتفاح والبرتقال انما المواطنون يعيشون كفافاً ، دولة الرئيس أعترض على قولي هذا عند مناقشتي تقرير ديوان المحاسبة فقال لاوجود لامثال هؤلاء المواطنين ولكنني اصر وأقول بأن لهم وجوداً وأنهم لايجدون العمل ولا لقمة العيش الا كفافاً بينما هناك رواتب ضخمة هذه

الرواتب التي يتحدث عنها المواطنون في كل مجالسهم . وحتى نكون أمينين في النقل بدأت أو استهليت كلمتي بأن قلت صديقك من صدقك لامن صدقك . ان هنالك مواطنين يتمتعون برواتب ضخمة . نحن نعلم ان اعلى راتب في الدولة هو راتب رئيــس الوزراء ولكن الواقع هناك رواتب تزيد على راتب رئيس الوزراء درجات ولماذا ؟ السنا نعرف بعضنا السنا من مواليد الاردن ؟ الا يحسب كل منا تاريخ الاخر ؟ ان المواطنين يتساءلون من اين لفلان هذه القصور وتلك المزارع والاطيان الواسعة وهو موظف نعتبره انه لم يأكل ولم يشرب ولم يلبس ولم ينفق من رواتبه من يوم ولدته امه ، شيئاً نضع هذا كله في كفة مع الفوائد البنكية وما عنده في كفة اخرى . فمن أين لك مارجح ؟ نحن يــجب ان نتقي الله في هذه الاموال التي ندفع ثمناً لها من كرامتنا وماء وجوهنا وان نقتنع بالرواتب التي تسد الرمق حتى نصل الى المستوى الذى نستطــيع ان نقول للممول الاجنبي اذهب انت ومالك ودعناني بلادنا مطمئنين . مقابل هــذا كنت ذكرت مخصصات الخبــراء ، انــا لاأدرى لماذا يتقاضى الخبير الاجنبي مقابل الاشراف على بئر في الشهر الف دينار مع فيلا ومع خــدم وسياره وربما يتقاضى راتبا عن كلبه وخادمه وله في كل ليلة يقضيها خارج عمان عشرون ديناراً بينما هناك مواطن لا يستطيع ان يجد عملا بسبعة دنانير في ثلاثين يوماً . هناك خبير أجنبي يحــمل شهادة ماجستير يتقاضى ٤٥٠ ديناراً ومواطن أردنــى يحمل نفس الشهادة يتقاضى أربعين ديناراً ذنبه أنه عربى أردنى ؟ ما هو ذنبه ؟ نحن يجب ان نعيد الثقة التي انتزعها الاستعمار من نفوسنا يجــب ان نثق بأنفسنا وأننا قادرون على ان نرتفع ببلدنا الى مستوى الاكتفاء الذاتى اكبر دليل ان هؤلاء الخبراء

لا يخلصون لنا . لعل دولة الرئيس يوم كان خارج الحكم وهو سهل جدا ان يعترض الانسان وهو خارج الحكم ولعله كان من المعترضين على الخبير الامريكى الذى مكث ثلاثة اعوام يدير مشروع البوتاس وبعد الثلاثة اعوام قبل انه يحمل شهادة حقوق ، فما علاقة شهادة الحقوق بأدارة مشروع البوتاس . لاعلاقة هناك على الاطلاق ثم يمر الزمن فترتفع الاصوات في الاسواق والمساجد تدعو على الحكومة : المساهم يفهم فقط ان يدعي على الحكومة ما هي شكواك؟ شكواى انني دفعت عــرق جبيني ثمن أسهم للبوتاس قبل خمس سنوات لو اشتريت بها فولاً او ترمساً لربحت ولكن الان في طريقها الى الذوبان والى الضياع لماذا البوتاس لا يخرج عندنا مع ان المشروع كان قائم وما خرب المشروع الا كلوب وأذناب كلوب ؟ خربوا المشروع لماذا يقوم المشروع عند اليهود ولم يقم عندنا . عندما دخــل الانكليز فلسطين قدم المهندسون الالمان تقريراً الى الجنرال (اللنبي) يقدرون موجودات البحرالميت فقدروا البوتاس الموجود في البحر الميت بمائتي مليار طن ، وهنالك كثير من المعادن الاخرى فكان جملة التقرير ان الثروة الموجودة في البحر الميت تزيــد ثلاثمائة مرة على الديون المترتبه على بريطانيــا العظمى يومذاك بسبب الحرب العالميــة الاولى اذن هذه الكمية عندما تنفتح طاقة أخرى لنستغلها الاشك ان الكمية الموجودة في هذا البحر سيتضائل واسرائيل لاتريد هذا ؟ ومن الذى أوجد اسرائيل هم الذين يأتى منهم خبير فيمكث وقتاً فيرتحل ليأتى خلفه ويؤدى واجبه وهكذا حتى نسمع اخيراً من دولة الرئيس في مؤتمره الصحفى بعــد أن اورد ارقاماً وعمل موازنــة بين التكاليف وبين النفقات وبين الحصص فاذا بالتقرير النهائى ان مشروع البوتاس



مشروع غير اقتصادى . هكذا كتبت الصحف فلا ادرى كنا نظن ان اللقمة وصلت الى الفم ولكنهافي هذه الصورة نجد انها سقطت او تسممت فنحن نريد من الحكومه الا تعتمد على الدول التي تتبنى اسرائيل . هـــذه الدول لن تخرج لنا بوتاسا ولا بترولا ، اتذكرون اعتراضي وبعض الزمـلاء على ميكيوم افندى قلت بان هذا الميكيوم لا يمكن ان يخرج لنا بترولا لان اسمهالحقيقي (مكام) وجده خاخام ولا يمكن ان يخرج بترولا عندنا . وكان المدافعون عن ميكيوم أفندى يقولون أنه سيدخل الى الاعماق التي لم تستطع اية شركة ان تصلها في هذا البلد وكانت النتيجة يتحدث عنها دولة الرئيس . ثم نقرأ خبراً جديداً ان خلفاً لميكيوم في طريقـــه الى الاردن ليجرى مفاوضات للتنقيب من جديد وهكذا الناس يقولون الوقت من ذهب وهو سيف ان لم تقطعه قطعك ولا ندرى متى سيخرج البوتاس والبترول ، ولكنني أسجل في هذا المجلس وحتى لـــلاجيال المتعاقبة بان الدول التي تتبنى اسرائيل والتي تعتبر اسرائيل خنجراً في قلب العرب وبلاد الاسلام لا يمكن ان توصلنا الى المراحل التي نعتبرها مراحل تقربنا من الاكتفاء الذاتي، ولذلك يجب ان نكون شجعان لا بالكلام ولكن عملياً ، ان نعتمد على اية جهة مع حفظ الكرامة التي تؤمن لنا البوتاس الموجود والبترول الموجود فلسنا صلعة في البلاد العربية لانبت ولا شعر فكل البلاد التي تحيط بنا فيها آبار مـــــن البترول ، لماذا لايوجد عندنا ؟؟ نقطة اخرى ارجو ان ينتبه اليها دولة الرئيس بشكل خاص أنا الاحظ وهذه الملاحظة كثيراً ما استفيدها من العوام الذين يتساءلون لماذا تتدخل السياسة في اللباس وفي الشوارع وفي المنعطفات ، السياسة شيء والشوارع شيء اخر ، وغطاء الرأس مثلا شيء اخر جاءنا مدير امن قال هذا الغطاء الفيصلى غير مناسب يظهر الواحـــد في مظهر كأنه مبرياً بالعكس فالغوا الفيصلى واحرقوا عشرات الالاف من غطاء رأس رجال الامن العام وفصلوا غطاء رأس جديد ثم جاءنا مدير امن جديد وقال كل ما عمل قبل فهو باطل فعادوا الفيصلي من اول وجديد ولعل الغطاء السابق في طريقه الى المحرقه. وهذا اظن لو حتى لو كان ثمن هذا الغطاء من جيبنا لكان هذا العمل محرماً دينا ولا تبـــذر تبذيرا ان المبذرين كانوا اخوان الشياطين وكان الشيطان لربه كفورا . أنا أقر اللجنة المالية واشكرها على جهودها المبذولة الطيبة وقد اخالفها في فترة من قرارها مـــن حيث الشركات ومن حيث ارصدة او رصيد الحكومة في البنوك لاحظت ان حصة الخزينة من هذه الاموال تتضاءل كالجبن التي اختلف عليها قطان وحكما فيها القرد لا أدرى لانى كما سبقني الاستاذ سامي لست من رجال الاقتصاد والمال الا انني ارجو من الحكومة ان تجيب اين ذهبت هذه المخصصات ولماذا لم تدخل وهناك شركات قامت من رأس مال في الحقيقة حكومي وفي الاسهم هناك أسهم امافي الحقيقة قامت من رأس مال حكومى وانتعشـــت وتوسعت ووجد لها رأس مال ودفع ثمن أسهـــم المساهمين من الارباح ولكنني لم أجد حصة الحكومة من الارباح في الموازنة أين ذهبت ؟ أرجو كذلك حتى نتجنب في المستقبل المخالفة والانتقاد وان تطبق المادة (١١٥) من الدستور بربط جدول الوظائف بقانون الموازنة العامة لان هناك ضجة في البلد لعل دولـــة الرئيس يجيب على هذا ، اذا طلب مني في المستقبل قائمة سأقدم له هذه القائمة ان هناك من يتقـــاضى رواتب ضخمة وليسوا اردنيين بعض المجالس النيابية أثارت ضجة على الحكومة لانها وظفت رجلا لا يحمل جنسية بلد هذا المجلس مع

وجود مواطنين محتاجين الى الوظيفة فنسمع بان هناك من يتقاضى رواتـــب ضخـــمة بأسماء وظائف مستحدثة والمواطنون أولى بهذه الوظائف ونرجو من الحكومة ان تجيب على هذا كذلك والســـلام عليكم .

الرئيس

الان اخر واحد هو السيد خالد الحاج حسن ولكنني أرى أن أبا لؤى يريد ان يتكلم، فيا وحيـــد بك اسمك غير وارد .

السيد العوران نائب الطفيلة

ياسيدى برأيي المتواضع بعد ما ينتهى خالد بك من رده لي كلمة حول موضوع اقتراح ثني عليه

- ٢٢ -

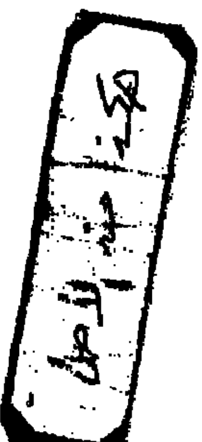
الرئيس

تفضل يا خالد بك

السيد الحاج حسن نائب عمان ورئيس اللجنة المالية

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

بسم الله الرحمن الرحيم وبعد ، فأنني كعضو من اعضاء اللجنة المالية قد بينت رأيي في الموازنة في التقرير الذى وزع عليكم قبيل هذه الجلسة الانية وبعد ان تفضل معالي وزير المالية وبين في كلمته في مستهل هذه الجلسة رده التفصيلي على قرارات اللجنة المالية اجد من واجبي وتلبيه لرغبة زملائى في اللجنة المالية ان ابين بعض ما ذهبت اليه اللجنة المالية بالنسبة لبعض المواضيع التي اثارها معالي وزير المالية كان جميل جداً، ان يبدأ معالي وزير المالية قوله بأن للمجتهد ان اصاب اجران وان اخطأ اجر فاللجنة المالية قد اجتهدت وبينت رأيا لمجلسكم الكريـــم ايمانا منها بما هو مكتوب على يمينكم وأمرهـــم شورى بينهم فأنني ارجو ان ابين للمجلس الكريم عندما اوصت اللجنة المالية بضرورة الاصرار على الحكومة الى عدم اللجوء الى زيـــادة الضرائـــب والرسوم لم تأتى وتدعـــى ذلك انمـــا قد عادت في دراستها الى برنامج السبع سنوات التي قرأته جملة وتفصيلا والذى بدي يحذر ايضاً بالعكس يتضمن فرض ضرائب ورسوم في الســـنوات المقبلة ولا اريد ان اقرأ مـــا ورد في برنامج السنوات السبع بالنسبـــة للبرنامج الضرائبي بل أنني اقول للحكومة ان تعود الى الصفحـــة السادسة حسب برنامجها الضرائبي فأن وكما أن اللجنة الماليـــة لم تفترض فرض الرسوم والضرائب انما عادت الى خطبة الموازنة في البنـــد الثالث الذى يقول فيه وزير المالية اننا نأمل الى عدم اللجوء الى فرض الرسوم والضرائـــب ونأمل ان تتحقق زيادة في الواردات حسب البرنامج المعد أننا لم نقل ان الحكومة ستفرض ضرائب ورسوم ، انما قلنا مجرد الاحتمال وبناء على هذا الاحـــتمال أجتهدنا وبينا رأينا والحكومة مشكورة عندما تفضل معالي وزير المالية وقال ان الحكومة لن تلجـــأ الى فرض الرســـوم والضرائب بل بالعكس أنهـــا ستعيد النظر في تخفيض الرسوم والضرائب ، والنقطة الثانية هى توصية اللجنة المالية بالنسبة لعدم اللجوء الى المساس بالاحتياطي انني اؤكد للحكومة أننا نعرف تماماً ان للحكومة احتياطي نقدى واحتياطي كلى ، كمـــا أننا عدنا الى تقارير البنك المركزى التفصيلية واننا عندما أوصينا أننا نوصى المجلس الكريم بعدم الالتجاء الى مساس الاحتياطي نعني بالذات الاحتياطي النقدى ، اننا اوصينا هذه التوصية وبررناها تبريراً وافياً وذلك حسب أجتهادنا وأننا لانقول أننا على حق ولكن اجتهادنا في هذا البند بالذات وبينا ان الاردن في



وضعه المالي الحالي بالنسبة لايراداته ونفقاته وبالنسبة للتوازن الحسابي بين نفقاته وايراداته . وبالنسبة لمدخوله القومي في وضع خاص يحتم عليه الحسبان دائماً الى مصاعب والى مواقف أدعو الى الله ان يبعدنا عنها، ولكن اللجنة المالية توكد انه من الواجب أن نحتاط الى مثل هذه المواقف وكلكم يعلم تماماًان الاردن يواجه تحديات مشتركه من اعداء كثيرة ومعرض في كل وقت الى وضعه في موضع الحرج، ان اللجنه لم تدعو ابداً الى التمويل بالعجز كان رأى معالي وزير المالية ان اقتراحات اللجنة التي أضافتها بالنسبة للبنود الثلاثة التي بينها وزير المالية وهى اما تحقيقاً لغايات سد العجز اما اللجوء الى فرض الضرائب والرسوم او الى الاحتياطي او الى ايقاف المشاريع الانمائية. كما ان وزير المالية كان واضحاً في البند السادس من الموازنة في خطبة الموازنة اذ اخذ بوجهة النظر في اللجوء الى الاحتياطي وأنا اوافقه على ذلك من كلمته، الا ان اللجنة المالية عندما اقترحت الطرق الثلاثة بالاضافة الى الطرق التي تفضلت بها الحكومة فقالت فهى تدعو بالاضافة الى هذه الثلاثة الطرق الى الاقتراض الاجباري او الى الاسراع في مشروع الادخار القومي او الى اصدار سندات دين ، وحقاً انني استغرب الحكومة على عدم موافقتها على هذه الطرق. وهي تأتى في الصفحة الثالثة من بيان وزير المالية في هذا اليوم وتقول، ولكن الحكومة تود ان تشير الى انها قد أعدت مبشروع قانون صندوق التوفير البريدية لتشجيع التوفير وتسهيله . وهذه هى احدى طرق الادخار القومي، كما ان الحكومة تقول وهى تعد الان مشروع قانون الدين العام لخلق سوق مالية لاذونات الخزينة والسندات الحكومية وامتصاص سيولة السوق المالية وتشجيع الادخار بتقديم ريع مناسب للمستثمرين في هذه الاوراق المالية وهذه ما عنته تماماً اللجنة المالية في أصدار سندات دين . اما بالنسبة للبند الثالث القرض الاجبارى والذى تقول فيه الحكومة انه طريق يجب ان لا نسلكه لانه فيه اكراه، أنني ارجو ان اوضح للحكومة او اما تعنيه اللجنة وأنا اوكد ان الحكومة اساءت الفهم واما اللجنة لم تكن واضحة تماماً الوضوح في تعبيرها ، ان ما عنته اللجنة هى مثلا وكان مثلا ناجحاً قامت به هذه الحكومة مشكورة وهو البنك الصناعي، أتت الحكومة واقامت البنك الصناعي واعلنت للمساهمين الكرام ودعتهم ان الحكومة تضمن لهم ربحاً لايقل عن ٦ ٪ فماذا كان يا اخوان كان، هناك الاسهام من كل صوب وناحيه وناحية فقد تغطت أسهم ذلك البنك بايام قلائل ، فهذا تماما ما عنته اللجنة في ذلك . اما بالنسبة الى ما تفضلت به الحكومة وطلبت بيان رأى اللجنة المالية او بالاحرى من مجلسكم الكريم بيان الرأى بالنسبة للمادة التي أضيف عليها التعديل باعطاء مجلس الامة الاستقلال المالي والادارى ، انني وبناء على طلب الحكومة ارجو ان اوضح ما يلي : ان السلطة التشريعيه حسب الدستور (دستورنا) هى سلطة مستقلة فالسلطة التشريعية تعني مجلس الامة برئيسه واعضائه وكما اننا كما ان هذه السلطة لا يجوز ابداً ان نعتبرها هى التي ستقوم باعمالها الادارية ان هذه السلطة ممن ان يكون لها جهاز أدارى ليقوم في أعمالها فعندما عنت اللجنة ذلك ، ضمنت الجهاز الادارى اللازم لمجلس الامة في استقلاله المالي والادارى وانها ليست بدعة في الاردن ان ذلك معمول به في كافة مجالس الامة في الدول العربية المجاورة فأرجو ان يكون ذلك ايضاحاً كافياً للحكومة لان توافق اللجنة على هذه التوصية واخيراً وليس اخرا ارجو ان ابين للمجلس الكريم حول الملاحظة التي بينتها الحكومة ان اللجنة المالية اتت فقالت أننا نطلب من الحكومة

ان لاتمس الاحتياطي، وان لاتلجأ الى فرض الضرائب والرسوم وان لاتوجل مشاريعها الانمائية بحيث ان اللجنة المالية والحكومة على حق لم تقتصر اى مشروع من المشاريع الانمائية اى بمعنى آخر ان اللجنة المالية أتت بتعبير واف لابرحمك ولا بجعل الله يرحمك الواقع ان اللجنة المالية لم تدع الحكومة ابداً في مشكلة ان اللجنة المالية في دراستها للموازنة قد اعتمدت ارقاماً ماليه وقامت بحسابها حساباً دقيقاً تفصيلا ومما هو دليل على ذلك الجداول الرقمية التي وضعتها بين ايديكم، وقالت على ان الحكومة في هذه السنة اعتمدت نسبة ١٧٪ زيادة في الواردات فحتماً عدنا الى هذا الرقم أوقمنا حسب استطاعتنا او مفهومنا واجتهادنا بدراسته دراسة دقيقة وعدنا للدخول نسبة الزيادة في الواردات لخمس سنوات سابقة وأتينا بالنتيجة على ان الحكومة قد اعتمدت ١٧ ٪ بناء على دراسة رقمية مالية صحيحة وان الحكومة عندما وضعت تقرير وارداتها في هذه الموازنة وكلكم يعرف كيف الموازنات توضع وخاصة من منكم مارس المسؤولية ومارس حكم الوظيفة ان الذى يضع الموازنة ليس رئيس الوزراء وليس الوزراء انما وزارة المالية بجهاز مختص، ويقف وزير المالية عدو مشترك للجميع أنني لاأقف وانني لا اقول ذلك دفاعاً عن الحكومة بل بتجربة مررت بها عشرة سنوات عندما كنت موظفاً في الحكومة، وانني وختاماً ارجو ان ابين للمجلس الكريم وخاصة لبعض زملائى الذين تعرضوا لبعض الارقام في هذه الموازنة وقالوا انها تحتاج التساول لقد تساءلنا في اللجنة المالية تسائلنا الموازنة رقما رقماً واخذنا الجواب المقنع لكل رقم في الموازنة وأنني هنا لست في الموقف الذى أجيب عنه الحكومة اجيب النواب عن الحكومة. فالحكومة ستقف وتبين الاجابة بالنسبة لبعض الارقام في هذه الموازنة، وانني وقبل ان انهى كلمتي هذه أهيب لمجلسكم الكريم، كما اهيب بالحكومة ان تتذكر وتعلم ان حسيننا في هذا البلد هو قائد الحكومة وقائد مجلس الامة الذين هم ممثلين الشعب وانني اقول ان الرأى البناء سواء صدر عن نائب للحكومة او ان الحكومة أبدته لمجلس النواب فيجب ان يأخذ بروح رياضية بناءة هادفة الى خدمة أمتنا وخدمة شعبنا في قيادة حسيننا العظيم والسلام عليكم .

الرئيس :

اقترح على المجلس الكريم رفع الجلسة لمدة ربع ساعة للاستراحة فهل توافقون ؟

الجميع : موافقون

- ٢٣ -

وبعد انقضاء فترة الاستراحة عاد المجلس للانعقاد

الرئيس :

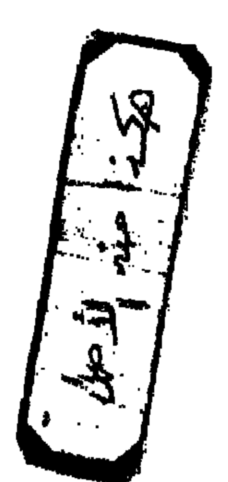
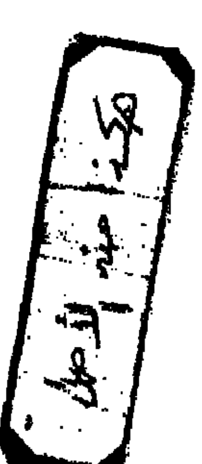
الان نستمع الى رد الحكومة، فتفضل يا دولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

معالي الرئيس حضرات النواب المحترمين .

وزعت على السادة النواب ثلاث جداول ارجو ان يتكرم الاخوان بمراجعة الجدول الذى عنوانه الارقام المتوافره عن بعض المؤشرات الاقتصادية للسنوات العشر الماضية تسلسل الدخل القومى من ٦٨٫٦ مليون دينار الى ١٦٥ مليون دينار لهذه السنة من ١٩٥٦ — الى ١٩٦٥ الفرق بالدخل القومى بين ١٩٦٤ و١٩٦٥ تقريباً من ١٥٦٫٧ — ١٦٥ مليون، الواردات من ٢٧٫٨ مليون سنة ١٩٥٦ الى ٥٦ مليون لسنة ١٩٦٥

* انظر الجداول على الصفحات ٦٧٥ ، ٦٥٨ ، ٦٥٩

الارقـــام المتوافرة عن بعض المؤشرات الأقتصاديـــة
للسنـــوات العشر الماضيـــة

السنة	الدخـــل القومي	الواردات	الصادرات	عــــدد السائحين	الدخل من السياحة	رصيد ميزان المدفوعات العمليـــات الجاريـــة والاســـتثمـــارات	الاحتياطي من العملات الاجنبية	عرض النقد	ودائـــع القطاع الخاص	نفقـــات الميزانية العـــامة	الواردات المحليـــة
	م. د	م. د	م. د	الف سائح	م. د	م. د	م. د	م. د	م. د	م. د	م. د
١٩٥٦	٦ر٦٨	٨ر٢٧	٤ر٤	٦٢	٥ر١	+ ٠٨ر٤	١ر٢٥	٢ر٢٠	٧ر٧	٣ر٢١	٨ر٧
١٩٥٧	١ر٧٠	٥ر٣٠	٣ر٤	٦٢	٢ر١	+ ٣٨ر٢	٨ر٢٦	٢ر٢٢	٨ر٩	٩ر٢٣	٩
١٩٥٨	١ر٧٧	٣٤	١ر٣	٩٤	٢ر١	+ ٩٨ر٣	٨ر٣٠	٣ر٢٤	١٠	٣ر٢٩	٩ر١٠
١٩٥٩	٤ر٩٧	٣ر٤٠	١ر٣	١٠٤	٩ر٢	– ٨٤ر١	٣ر٣٠	٢ر٢٤	١ر١١	٧ر٣٠	٤ر١٣
١٩٦٠	٦ر١٠٣	٩ر٤٢	٥ر٣	١٣٢	٣ر٣	– ٥٨ر١	٨ر٣١	١ر٢٦	٨ر١٢	٨ر٣٢	٨ر١٣
١٩٦١	١ر١٢٥	٩ر٤١	٣ر٤	١٦٢	٣ر٤	+ ١٨ر٢	٩ر٣٤	٩ر٢٨	٩ر١٤	٣٣	٧ر١٤
١٩٦٢	٤ر١٢٨	٦ر٤٥	٩ر٤	٢٠٩	١ر٥	+ ١٥ر٣	٠ر٤١	٥ر٣٣	٨ر١٩	٥ر٣٧	١ر٢١
١٩٦٣	٣ر١٣٥	٩ر٥٠	٥ر٥	٣٢٣	٦	– ٦٨ر١٠	٧ر٣٧	٨ر٣٦	٢٢	٤ر٣٩	٤ر١٩
١٩٦٤	٧ر١٥٦	٤ر٥٣	٠ر٧	٣٨٧	٨	+ ٠٢ر١٠	٣ر٥٦	٤٣	١ر٢٨	٠ر٤٢	٨ر٢٠
١٩٦٥	٠ر١٦٥	٢ر٥٦	٧ر٨	٥٠١	٠ر١٠	+ ٦ ر٤	٢ر٦٤	٦ر٤٩	٢ر٣٦	٨ر٤٦	٤ر٢٦

جدول مقارنة
لصافي ارباح مجلس النقد الاردني والبنك المركزي الاردني

	السنـــة	ما حول للحكومة دينـــار	مـــا حـــول للاحتياطيات دينـــار	المجموع دينـــار
مجلس النقـــد الاردني	١٩٥٧/٥٦	٣٥٠٠٠٠	١٣٢٧٣٢	٤٨٢٧٣٢
	١٩٥٨/٥٧	٤٠٠٠٠٠	٢٠٧٢١٤	٦٠٧٢١٤
	١٩٥٩/٥٨	٤٠٠٠٠٠	٢٢٦٤٢٥	٦٢٦٤٢٥
	١٩٦٠/٥٩	٤٠٠٠٠٠	١٨٤٩٣٨	٥٨٤٩٣٨
	١٩٦١/٦٠	٥٠٠٠٠٠	٢١٦٤٧٩	٧١٦٤٧٩
	١٩٦٢/٦١	٥٠٠٠٠٠	٢٩٢٢٦٠	٧٩٢٢٦٠
	١٩٦٣/٦٢	٥٠٠٠٠٠	٩٢٦٧٩٧	٧٩٦٧٩٧
	١٩٦٤/٦٣	٦١٠٠٠٠	٢٧٢٢٤٣	٨٨٢٢٤٣
	++ ١٩٦٥/٦٤	٥٧٦٠٤٦	--	××× ٥٧٦٠٤٦
البنك المركزي	++ ١٩٦٥/٦٤	٣١٦٨٣٠	١٩٣٠٣٣	٥٠٩٨٦٣
	١٩٦٦/٦٥	٩٠٠٠٠٠	٧٦٢٨٢٦	١٦٦٢٨٢٦

++ ارباح ستة اشهر فقط

××× حول للحكومة في ١٩٦٤/٩/٣٠ من مجلس النقد الاردني كامل احتياطية المتجمع خلال السنوات السابقة وكان مبلغ (٢٢٢٦٠٤٦) دينار دفع منها مبلغ ١ر٠٠٠ر٠٠٠ دينـــار راس مـــال البنك المركزي الاردني ودفع منها مبلغ ٦٥٠ر٠٠٠ دينار احتياطي موجودات دائرة الاصدار في البنك المركزي ، والرصيد دخل للحكومة .

الارصدة النقدية في نهاية السنة المالية

الحساب	١٩٦٢/٣/٣١	١٩٦٣/٣/٣١	١٩٦٤/٣/٣١	١٩٦٥/٣/٣١	١٩٦٦/٣/٣١
البنوك	١ر٧٥٥ر٠١٩	٨٧ر٦٠٢	٩٣٨ر٨٥٧	٣ر٦١٠ر٩٥٠	٥ر١٤٧ر٩٧٣
الصناديق	٩٠ر٨١٨	٦٦ر٣٧٤	٨٧ر٨٣٣	٩٦ر٦٠٥	٣٥٢ر٣٨٧
الودائع	٧ر٢٧٠ر٠٠٠	١٠ر٣٢١ر٠٠٠	٥ر٩٣٤ر٥٦٤	٤ر٨١٣ر٢٥٩	٣ر٤٠٨ر٠٠٠
المجموع	٩ر١١٥ر٨٣٧	١٠ر٤٧٣ر٩٧٦	٥ر٩٦١ر٢٥٤	٨ر٥٠٠ر٨١٤	٨ر٩٠٨ر٣٦٠
احتياطي الخزينة	٧ر٥٣٢ر١٤١	٨ر٨٦٤ر٧١٦	٥ر٨٨٢ر٥١٨	٨ر٤٧٠ر٥٧١	•

• وستضح قيمة الاحتياطي عند اقفال حسابات وزارة المالية .

بين ٣ر٥٣ر٥٦ في ثلاث ملايين الا الزيادة الصادرات من ٤ر٤ مليون لسنة ١٩٦٥ الى ٧ر٨ مليون ١٩٦٥ زادت بمقدار مليون ٧٠٠ الف هذه السنة عن السنة الماضية عدد السائحين بطبيعة الحال ازداد الدخل في العام الماضى سنة ١٩٥٦ كان مليون ونصف الان ١٠ ملايين ، العــام الماضى كان ٨ ملايين رصيد ميزان المدفوعات والعمليــات التجارية والاستثمارات كان سنة ٦٣ ناقص ٠٠٠ر٦٨٠ر١٠ صار سنة ١٩٦٤ ٢٠ر١٠ مليون بسبب القرض الكويتي السنة زاد الى ٦ر٤ زيادة طبيعية الفرق بين ١٩٦١ و١٩٦٢ بلاحظوا تقريباً مليونين الا هذه السنة دفعة واحدة زيادة في حدود طبيعية اربعة ملايين بدون قرض من الكويت والاحتيــاطي من العملات الاجنبية سنة ١٩٥٦ كان ٢٥ مليون وسنة ١٩٦٥ ٢ر٦٤ مليون زيادة الاحتياطي من العملات الاجنبية عن عــام ١٩٦٤ من ٣ر٥٦ الى ٢ر٦٤ عرض النقد يعني قدرة البنوك على التسليف والاستثمار من ٢ر٢٠ مليون سنة ١٩٥٦ الى ٦ر٤٩ مليون سنة ١٩٦٥ الزيادة عن العــام الماضى كان ٤٣ مليون الان ٦ر٤٩ يعني ٠٠٠ر٦٠٠ر٦ مليون زيادة عن العام الماضى ، ودائع القطــاع الخاص من ٧ مليون سنة ١٩٥٦ الى ٠٠٠ر٢٠٠ر٣٦ مليون دينار سنة ١٩٦٥ الزيادة عن العام الماضى عن عام ١٩٦٤ من ٠٠٠ر١٠٠ر٢٨ الى ٠٠٠ر٢٠٠ر٣٦ نفقات الميزانية العامة بطبيعة الحال هذا تطور بتعرفوه ، الواردات المحلية من ٧ ملايين سنة ١٩٥٦ الى ٢٦ مليون سنة ١٩٦٥ هذا الجدول بطبيعــة الحال جــدول مشرف للنمو الاقتصادى الذى مر في هذا البلد العزيز منذ عــام ١٩٥٦ الى عام ١٩٦٥ المؤشرات الاقتصاديــة الموجودة في هذا الجدول هى الاساس الذى انبنت عليه فلسفة ميزانية العام الماضي وميزانية هذه السنة وميزانية الحكومة التي تشرفت برئاستها عام ١٩٦٢ نفس العقل ونفس التخطيط ونفس المدرسة الاقتصادية اتبعت في عام ١٩٦٢ واتبعت في السنة الماليــة التي انتهت الان وستتبع اذا أقرت الموازنــة في السنة المقبلة بطبيعة الحال مع وجود هــذه المؤشرات الاقتصادية التي تشير دائماً وابداً الى الامام. ليس هناك اي مجال للقول بأن الخطــة ارتجال وان الارقام خيالية وانه كان من الواجب كذا وكان من الواجب كذا ، بطبيعة الحال النمو هذا تجرب سنة ١٩٦٢ في نفس السياسة، سياسة الموازنة التي بنيت عليها الموازنة الحالية.وجرب في العام الماضى بنفس السياسة التي بنيت عليهــا موازنة السنة الحاليــة المعروضة امام هذا المجلس الكريم بمعنى اخر نحن لا نقفز بالمجهول نحن جربنا هذا الكلام سنتين والمؤشرات الاقتصاديــة واضحة وارقامهــا بين ايديكم وهذه وثيقة يمكن التأكد منها وحسابها، كانت الاقوال انه فلان متضايق وفلان كذا ومن اين لكم كذا ومن اين لكم كذا . هــذا بتسمحوا لي مــع احترامي الكلي للاجتهاد الذى يقول بهذه الاقوال، هذا كله اجتهاد كلامي شعرى الصحيح في الموضوع هو المحاسبة على جدول من هذا الشكل : وهــذه وثيقة امامكم ، في العام الماضى تشرفت بعرض وثيقة سابقة تبين نفس الشئ وفي ذلك الحــين نفس المدرسة التي تقول بالتهور المالي وبعدم الحكمة المالية نفس هذه المدرسة قالت لنترك الحكومة حتى تشنق حالها بيدها ، نتج عن عملية شنق حالنا بأيدينا انــه الواردات المحلية ازدادت وودائع القطاع الخاص ازداد ، احتياطينا من العملة الاجنبية ازداد، الدخل القومى ازداد ، هذا بالاضافة الى انه كل بقعة في هــذا البلد وصلها نصيب من العمل والانشاء سواء الاخوان النواب بحبوا الحكومة او بكرهوها هذه

حقيقةيجب من قبيل الاقرار بالواقع ان هذه الحكومة قـــد قامت بمشاريع وانشاءات وطرق وخلافـــه وخلافه اكثر من اى سنةماضية ، بطبيعة الحال . نحن ليس في موضع المفاخرة نحن عملنا احسن من الذين جاءوا قبلنا ، الواقع نحن حظنا حسن ، استفدنا من جهد الذين جاءوا قبلنا لانهم مهدوا لنا ان ننطلق هـــذه الانطلاقة الممتازة الى الامام ، والميزانية المعروضة أمامكم هى في الواقع انطلاقة جديدة مبنية على نفس الاسس ، مبنية على نفس المؤشرات، مبنية على نفس الحقائق ، وكلها حقائق رقمية الشيْ الذى تفضل فيه الاخ ابو ناصر او قصه باز قعوار معاش فلان ومعاش باز قعوار ومعاشى مائة ليرة هـــذا كلام ينبني على اجتهاد لهم كل الحـــق وبين مدرسة اخرى، نحن مختلفين ، معها قد نـــكون نحن على حق وهم على باطل وقد يكونوا على حق ونحن على باطل انما نحن نستند على تجربتين كاملتين في موازنة الانفـــاق وموازنة الاعمار والتجربتين أثمرتا بصورة رقمية وواضـــحة وبـــالتالي لا نبني مـــوازنتنا على مجـــرد تجربه جـــديدة في عـــالم مجهول ، نحن نعتمد على الارقام جربتونا في سنة ٦٢ وجربتونا في العام الماضى وفي السنتين فيما يتعلق بالاعمار وفيما يتعلق بالطرق وفيما يتعلق بالنمو الاقتصادى وفيما يتعلق بزيادة الدخل وزيادة فرص العمل هذه كلها ارقام نعطيها ومستعدين نناقشها وهى وثائق أمامكم الجدول الثانى . . .

السيد السحيمات نائب الكرك

(مقاطعاً) قبل ان ندخل في بحث الجدول الثانى عما يتحـــدث الجـــدول الاول عن ميزان المدفوعات والاستثمارات هذه هي عملية غير واضحة في سنة ١٩٦٣ ناقص عشرة مليون وفي سنة ١٩٦٥ زايد عشرة مليون عم يصير فيها التباس فأرجو بيان رأيكم حول هذا الموضوع

دولة رئيس الوزراء

(متابعاً) اسمح لي في سنة ٦٣ر٦٤ سنوات غير طبيعية لانه دخلها فلوس دفعة واحدة مـــن القرض الكويتي اذا بتذ كره لمعونة الموازنة ، فلذلك خلينا نتجاهل سنة ٦٣ــ٦٤ لانه دخل في الموضوع عوامل جديدة متعاقـــة مثـــلا سنة ٦٣ كان ناقص ٠٠٠ر٦٨٠ر١٠ سنة ٦٤ صار زائد ٠٠٠ر٠٢٠ر١٠

السيد السحيمات نائب الكرك

انا مش فاهم هل العنوان يعني رصيد ميزان او يعني . . .

دولة رئيس الوزراء

يعني على وجه التقريب لااقدر ان افسرلك اياه كويس ، انما لا اعرف اذا وزير المالية او مساعد البنك المركزى يساعدنى في هذه العملية بنفسرلك اياها بالتفصيل العملية دقيقـــة وانمـــا وجدناها حتّى نبين العملى فيها . الجدول الثانى ياالخوان وهو جدول الارصده النقدية في نهاية السنة المالية والتي تبين الارصدة النقدية للحكومة ، بتلاحظوا المجاميع وكلها الى الامام واحتياطي الخزينة عـــادة يكون قريب من هذه المجاميع ، اذا ما كان مثلها يجوز ينقص ١٠٠ الى ٢٠٠ الف والسبب في هذا ان عمليةأغلاق الحسابات عندنا بحسب نظامنا ما زالت متأخره ولكن ايضاً يبين في السنة المنتهية في ٣١/٣/٦٦ اذا نريد ان نأخذ المجموع هو يمثل الاحتياطي انه الاحتياطي في واقع الامر ازداد ولم ينقص اذ اخذنا نفس الرقم حساباً وقياساً على السنين المـــاضية عادة يكون في بعض ارصده ما اندفعت التزامات ما اندفعت وبالتالي نتأمل اذا ما ظل الرقم على حاله ينقص بشكل جزئي

بسيط الجدول الثالث في واقع الامر مقارنة صافي أرباح مجلس النقد الاردنى والبنك المركزى الاردني هذا عبارة عن جواب على تساؤل بعض الاخوان عن مجموع دخلنا بهذا الموضوع بتلاحظوا سنة٥٦ كان دخلنا ٠٠٠ر٤٨٢ البنك المركزى٨٢٦ر٦٦٢ر١ يعني الربح من ٠٠٠ر٤٨٢ الى ٠٠٠ر٦٠٠ر١ على وجه التقريب .

السيد خليفة نائب عمان

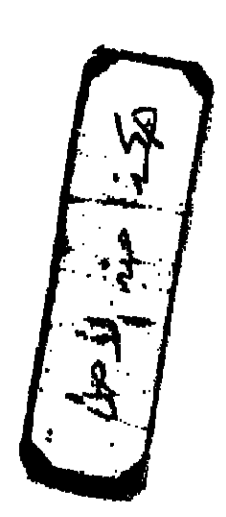
في سنة من السنين كان $2\frac{1}{2}$ مليون قبل انشاء البنك المركزى .

دولة رئيس الوزراء

ياسيدى هذا طول السنين مذ كورة في هذا ونحن مسؤولين عن هذا .

نرجع الى مناقشة بقية النقاط التي اثارهـــا الاخـــوان النواب اول شيْ فيما يتعلق بموضوع ميزانية التسعة اشهر ، اولا بحب اخـــبر الاخوان النواب اننا استشرنا محكمة التميز وكافة القانونيين وقبل الاقدام على خطوة عمل السنة المالية هى السنة التي تبدأ في ١/١ وقالوا ان الدستور لا يمانع في هذا التغيير ، لماذا هذا التغيير ؟ من التجارب حتّى او كانت كافة المشاريع مخطط لها عندما تطرح عطاءها في ١/٤ تأخذ مدة عملية لاتقل عن شهرين الى ثلاثة اشهر وربما اكثر معنى هذا انه نحن أضعنا الاشهر التي يكون فيها العمل على اشده لما نبدأ في ١/١ تبدأ الموازنة معنى هذا في سنين الشتاء تحضر الدراسات وتطرح العطاءات ويبدأ العمل اما في شهر آذار او في شهر نيسان على ابعد الحالات بينما في الترتيب الذى اتبع حتّى الان بداية العمل تبدأ في شهر ٧ او شهر ٨ او شهر ٦ عندما نكون مستعجلين وينتج عن هذا ان المشروع الذى يجب ان يتم في الفترة الجافة يتداخل الشتاء مكلف من حيث العمل من حيث قصر النهار من حيث المشاكل الـــكثيرة التي تنتج عن المطر والمواصلات وخلافه بما ان اكثر مشاريعنا محتاجه الى عمل في اشهر الجفاف وجـــد من الضرورى تعديل السنة المالية بحيث تبدأ في ١ كانون الثانى بدلا من ان تبدأ في ١ نيسان بطبيعة الحال السنة المالية سنة انتقالية وبالتالي صارت تسعة اشهر حتّى تهيأ الموازنة المقبلة في ١٢ شهر بعض الاخوان اثاروا تساؤلات انه نحن راح نحصل الضرائب عن سنة كاملة لاني مشروع قانون موجود عند المجلس الـــكريم الذى يقول ان التحصيل عن تسعة اشهر اذا احب هـــذا المجلس ان يلحق هـــذا القانون بقانون الموازنـــة فالحكومة ترحب بذلك .

لقد بين معالي وزير المالية في خطابه كافة النقاط الفنية حول تقرير اللجنة المالية الممتاز اغتنم هذه الفرصة لاتقدم بالشكر العميق لرئيس واعضاء اللجنة المالية على هذه الدراسة الصحيحة التي استفـــادت منها الحكومة للموازنة والتي بحسب تقديرى هذه اول مرة تدرس بها الموازنة بهذا الشكـــل المتحرّف الاصولي والصحيح ونأمل ان تكون اللجنة المالية والحكومة قد اخططت سنة حميدة لمناقشة كـــافة الموازنات المقبلة التي تعرض على هـــذا المجلس الكريم لقد قال معالي وزير المـــالية انه لازيادة في الضرائب ولا في الرسوم وبطبيعة الحال اكرر انا هذا الوعد وأحب ان ابين لقد قيل الكثير عما فرض من ضرائب ورسوم في العام الماضى اكثرها تنظيمي اذا اعضاء اللجنة المالية الذى درسوها يجدوا ان المبلغ اظن لا يتجاوز ٤٠٠ الف الزيادة الحقيقية التي صارت مبنية على اساس الانفاق ، الانفاق الحكومي هو العنوان الصحيح للمصلحة الاقتصاديـــة ولتحسن واردات يعني كل ما ازداد انفاق الحكومة كلما تحسنت



الواردات هذا من المبادئ الاقتصادية المسلم فيها والبرهان كما قلت هو السنة الماضية عام ١٩٦٢ ايضا اعتمدت زيادة الوارداتوهي كانت زيـــادة مذهلة بالنسبة للمستوى أنذاك علىزيادة الانفاق ، وبطبيعة الحال . الضرائب كما قلت والرسوم كان معظمها تنظيمياً لان التحصيلات كانت جزئية وأنا بهذا الموقف مستعد ان اقول لكم ان الحكومة مع انهـــا اوردت احتمـــالات ثــلاث للصرف على النفقات وللصرف على المشاريع وللصرف على خطة التنمية الا انها كلها ستظل احتمالاتورقية بما ذلك التعرض الىالاحتياطي ، في العام الماضي جئنا لكم بموازنة بها عجز وخشى هـــذا المجلس الكريم ان نتعرض الى الاحتياطي فنتج عن هذا ان العجز كان ورقياً وسيظل هذه السنة ورقياً ونفس المخاوف التي تـــراود الاخـــوان النـــواب على موضـــوع الاحتياطي تراودنـــا ونحب الا اذا اقتضـــت ضرورات قاهرة جدا ان لا يلجأ الى زيادة الرسوم ولا الى مس الاحتياطي النقطة التي اثارها معظـــم الاخوان النواب قضية جدول . الوظائفيذكر هذا المجلس الكريم في العام الماضى استفتينا كافـــة القانونيين والدستوريين ومنهم انذاك معالي رئيس اللجنة المالية وقال ان الاجراء صحيح لاغبار عليه . حجتنا في ذلك ان يترك للحكومة مرونة فيامتصاص الموظفين من الدوائر التي لم يعد عمل لها او مـــــن الدوائر المكتظة بالموظفين الىالاحتياجات الجديدة، هذه العملية في العام الماضي وفرت من النفقات الادارية مبلغ يقرب من مليون دينار تمكنا بواسطته من اعادة غلاء المعيشة الى الجيش كما تذكرون ومن تحسين رواتب الامن ومن عمل ملحق موازنـــة موازنة للطرق والانشاءات وخلافـــه ، في نفس الوقت مخاوف الاخوان الموظفين انه قد تستعمـــل هذه المرونة في جداول التشكيلات للاضرار بهم لا اعرف ولا حادث واحد تضرر به احد مـــن الموظفين نتيجة هذا الجدول بالعكس كـــان هناك موظفين زائدين وكانت شواغر في جهات اخرى او حاجات في جهات اخرى كنا ننقل الموظف الزائد من جهة الى الحاجة في الجهة الاخرى .وهذا بطبيعة الحال ينقلني الى بحث قضية موظفى قنـــاة الغور الشرقية كما قال وزيرالمالية حقوقهم مكتسبة وأولوبتهمقائمة ولا اعتقد في احد منهم راحيروح الى بيته في مجال في الجهاز الحكومى وفيخدمات جديدة اختصاصهم جميعاً خصوصاً في مؤســـة الروافد فيما يتعلق بالتقاعد ايضا لم يكن في كل مـــن احلناه الى التقاعد اى ترتيب كيدى وأي ترتيب بقصد الاذى وانما اقتضتها ضرورات اداريـــة ملحة جداً خصوصاً في الجيش وخصوصاً في الامن العام وهذا سببها اعادة التنظيم المستوى الجديدالذى نأمل ان تصل به هذه الاجهزة اليه وهذه الحكومة مستعدة انها تناقش في كل حالة احالة تقاعـــد حتى تشوفوا ان الاحالة كانت على العـــدل والقـــانون توبطبيعة الحال ما في حكومة بتحب تحيـــل على التقاعد وتوظف وظيفـــة جديدة وتدفع راتبين للعمل الواحد .

السيد السحيمات نائب الكرك :

هذا شيء تقديرى يادولة الرئيس

دولة رئيس الوزراء

ياسيدى مادام انتم مؤمنينا عان شغـــلات اخطر من هيك بكثير ومادام موجود في محكمة عدل عليا بقدر الشخص المحال على التقاعد يروح يقول ان هذه الاحالة كيدية او نتيجة زعل رئيس الوزراء مني او نتيجة فلان او نتيجةعلنتان على اى حالنحن

السيد المجالي نائب الكرك

يادولة الرئيس ، انت سمحت بالنقاش في كل ناحية على ضوء المصلحة والحقوق ، ذكرتأنه في بعض ألاحالات او معظم الاحالات على التقاعد اضطرارية او ادارية .

يعني أنا اريد ان اقول انه العسكرى الذى مضى على خدمته أكثر من عشرين سنة او خمسة عشر سنة والموظف المالي الذى مضى على خدمته نفس المدة والموظف الادارى نفس الشيء والـــذين اصبحوا بحكم عملهم وخدمتهم خبراء نستبدلهم بموظفين احداث ونحيلهم الى التقاعد ونكبد الخزينة راتبين ، هذا الذى اريد ان انوه عنه ؟

دولة رئيس الوزراء

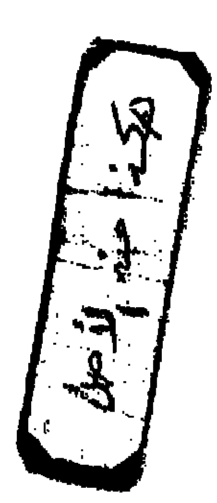
ياسيدى هذه مافي شك مخاطر الاحـــالة على التقاعد مخاطر قائمة وكل ما تستطيعه الحـــكومة ان تقوله أنها لن تحيل احدا على التقاعد الا اذااقتضت ضرورات مسلكيـــة ملحة فاذا يريد المجـــلس في المستقبل ان يعدل قانون التقاعد هذا شغلكم .

الاستاذجمو نائب عمان

اذا سمحت ، الواقع نحن نلاحظ بانه ليس هنالك قاعدة ثابته نستطيع ان نطمئن اليها في قضية الاحالات الى التقاعد ، قد يحال ضابط في الامن او في الجيش او موظف في دوائر حكومة علـــى التقاعد وعندما يراجع المسؤول يقول الاحالـــة نتجت عن ضرورة انه غير مؤهل او انه غيرمؤتمن ثم نرى نفس الحكومة ونفس الوزير يأتى بهذا الذى أحيـــل على التقاعد لانه غير صالـــح وتعينه في مركز مرموق .

دولة رئيس الوزراء

ياسيدى اية احالة على التقاعد تمر على مجلس الوزراء وتناقش وانا على استعداد لاجابة اى من النواب عن الاسباب المقنعة التي احيل بها اى فرد على التقاعد خلال السنة الماضـــية قضية السيارات الحكومية ما في شك انها مشكلة وفيها هدر لمصالح الدولة وعندنا عشرات الوسائل التي عم نحاول نكافحها وما توفقنا الى حد ملموس ابدا راحبناء على توصيـــة المجلس وتوصية اللجنة المالية راح راح نواصل السعى لمنع استغلال السيارات الرسمية لامور خاصة فيما يتعلق بتوزيع المشاريع اولا : هنالك في الموازنة مبالغ مقفلة لم نوزع بعد منها فيما يتعلق بترميمات وأتمام الابنية المدرسية ، ميزانية الشؤون القروية ما زالت مبلغاً واحداً للاشهر التسعة وما زلنا على نفس الخطة التي وزعت بها هذه المخصصات في العام الماضى بمعنى ان كل منطقة وكل محافظ بده يجيء يناقشنا ونتفاهم احنا واياه عـــلى الاولويات بطبيعة الحال في كل هل القصص هذه في احتياجات واسعه بدها ميزانية قدر ميزانيتنا عشرة مراتولو في عندنا المال الكافي المتوفر بنحب كل احتياج نسده لكن بما ان المال محدود وبالتالي بدنا نشتغل علـــى اولويات المجلس ونواب كـــل منطقة هم الذين يساعدونا على الاولويات في بعض اولويات نحن نقدرها قد نخطئ لكن فيما يتعلق بمبدأ توزيـــع الاولويات للمبالغ المغلقة مثـــل ميزانية الشؤون القروية الابنية المدرسية مـــوضوع قرض البنك العربى للبنايات المدرسية هذه بطبيعة الحال نحن لن نخطو خطوة في هذا الموضوع قبل استشارة النواب المعنيين في منطقتهم القصه الاخيرة قضية القروض وهل يجب ان تظهر في الموازنةام لاتظهر ظهر عندنا بحسب رأى الحكومة الموازنة ليست ارقاماً فقط



وانما ايضاً وسيلة لاحاطة النواب علماً بمـــا تنوى الحكومة ان تقوم فيه فموضوع القرض الدانمركى معين له مشاريــع معينهخاصة اذا جـــاء القرض الدانمركى نفذت هذه المشاريع اذالم يأت لا تنفذهذه المشاريع معالي وزير المالية وضح بالتفصيل السبب التي توضع به القروض المتفق عليها من حيث المبدأ في الموازنة مثلا هذا موضوع القرض الدانمركــــى موضوع قرض البنك العربى جرى اتفاق فعلى اول امس على ما اذكر فاصبح القرض مبرماً وبالتالي يجب ان يظهر في الموازنة على اى حال ظهور القروض اوعدمها ليست مسألة خطيرة الحكومة ما في عندها مانع تشطبهم من الموازنة وتجيبهم بملحق موازنة لما يتحققوا نهائياً . قضية البترول وقضية البوتاس المصدر الذى اشار اليه الشيخ جمو ونحن نفاوضه ويجوز عنده نوايا سيئة في تعطيلنا كلها امور واردة وبعتقد ان قضية البوتاس قضية مزمنة مـــتواصلة جـــرى الحديث عنها متواصلا يعتقد ان التقدم الوحيدالذى وصلناه نحن الان في هذا الموضوع ان الوضعيةاحسن من العام الماضى مثل هذا الوقت . يجوز في الاخرتين الوضيعة مغلقة او تفرط من اولها الى اخرهاهـــذا شيء ما هو في يدى ولا في يد الحكومـــةاذا في مجال يقترحوه النواب او يعتقدوا انه ممكن يحل المشكلة يتفضلوا نحن مش شايفين مجـــال اخــــر ابداً اقترحوا الشيء الذى تريدوه اما نحن بحسب تقدير هذة الحكومة والحكومات السابقة هذا هو الطريق الوحيد المفتوح امامنا الان ومجبرين ان نستنزفه الى اخره . يجوز نجده مغلق في الاخر لكنني أنا شخصياً متفائل وبعتقد راح نصل الى نتيجة اذا في عنـــد احد بدل ما يوجه اللوم مقترحات أقرب وأحسن مما تتبعه الحكومة فرأية احسن من رأيها يتفضل يقترح تفضلوا هذه مسؤولية مشتركة لا تخص الحكومة تخص النواب والحكومة وتخص كل مواطن نحـــن الطريق التي نتبعها الان نعتقد انها هـــى الطريـــق الوحيده المتيسرة حالياً وبحب اوكـــد للمجلس الكريم لو تيسرت طريق اخرى بتوفر شهرين لا نتردد ان ننتقل اليها قصيه البترول بطبيعة الحال هذه الحكومة كانت مهمتها المؤلمة انها هى الامتياز لان الرجل لا يشتغل . طبيعة الحال لا الوم الحكومة التي عقدت الاتفاق ابداً ، ما كان عندها وسيلة الاتعقد الاتفاق نحن الان عم ندرس بجوز عقداتفاق اخر يشبه اتفاق ميكيوم او تتولى الحكومة العملـــية بنفسها . فالعملية كلها الان موضع دراسة ، القضية يعني بحب اقول انه نحن في عهد هذه الحكومة تمكنا من مراقبة ميكيوم وتمكنا من اكتشاف انه لايشتغل وتمكنا من أيقافه ، ايقاف عمله الان نتفاوض على انهاء الامتياز .

السيد الصالح نائب نابلس

بالنسبة لموضوع البوتاس والبترول الذى يتحدث عنهما كل مواطن في هذا البلد هل عرضت احدى الدول العالمية التي ليس لها مصالح في منطقة الشرق الاوسط ان تمول او ان تشرف على اخراج البترول

دولة رئيس الوزراء

ابداً ياالخوان يعني اظن في جلسة سابقة تكلمت عن هذا الموضوع بالتفصيل لم يعرض احد هذا ، عرض بالهمس وسمعنا به واستعنا بالهمس للتهديد والوعيد والزمجرة وانما ما في ولا عرض جاءنا للنفط ولا للبوتاس خلاف العروض التي تعاقدت عليهم الحكومة السابقةمع ميكيوم والعرض الذى نتابعه نحن الان مع البنك الدولي بخصوص البوتاس وربما نصل الى قرار اما ان نتولى عملية الحفر بانفسنا اونتفق مع شركة اخرى نرجو منها خيراً اكثر من الشركة السابقة مع حذرانه لا يلدغ المومن من جحر مرتين او تظل القضية معلقة وبنفس الوقت يجب ان اقول اى اقتراح يقربنا من انجاز هذه العملية ما في شك نحن لانتردد بالقفز عليه .

السيد عريقات نائب القدس

الدول العربية المجاورة اصبـــح لديها خبراء عرب في مسألة استخراج البترول ألا يمكـــن أو أن تطلب الحكومة من الحكومات العربية ان ترســـل خبراء وان تشتري الحكومة حفارات للتنقيب عن البترول ؟

دولة رئيس الوزراء

ممكن على الورق ، يا سيدي أرجو ان يتأكد هذا المجلس انه بطبيعة الحال ما بريد ان اقـــول كل اعمال الحكومة بهذا الموضوع كاملة وما فيها أخطاء يجوز يكون فيها اخطاء يكون فيها تردد الخ . لكن كل الامكانيات التي عم تخطر على بال أي أخ من هذا المجلس نحن نلحقها شيء نراه مغلق مفتوح نصف فتحة نلحقه ونلاقي مغلق وهكذا ، فالعملية عملية شائكة متواصلة ، فيما يتعلـــق بمشـــروع البوتاس يجب احكي لكم قصة بسيطة ، الواقع هذا الوقت السنة مـــا ضاع بـــالمرة لانه تقييم المشروع وتخطيطه عما يجري ولم يتوقف ، ولو جاءنا ممـــول الآن وقال نريد نبدأ بالعمل مجبورين ننتظر العمل الذي يقوم حالياً في منطقة البحر الميت للتأكد من بعض ارقام مشروع جيكوبس الذي نحن نتبعـــــه أساس للشغل فمن هذه الناحية في نوع من التطمين انه هذا الوقت مش عم يضيع بالنسبة للبوتـــاس ، بالنسبة للنفط كل يوم نتوقف فيه عـــن الحفر هـــو وقت ضياع ..

السيد الحشمان نائب السلط

دولة الرئيس

اعتقد ان هناك عرض الماني تقدم مع عرض ميكوم ، ولكن أهمل العرض الألماني بعد ان اعطي الامتياز الى ميكوم .

دولة رئيس الوزراء

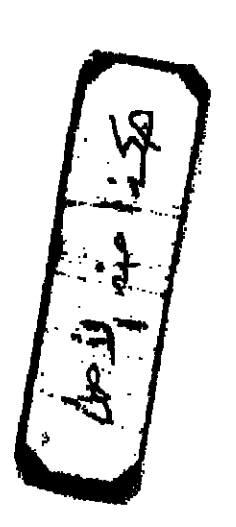
لما بطلنا عن ميكيوم ورجعنا لهم قالوا لنـــا لا نريد .

السيد ميرزا نائب عمان

سافر معالي وزير الاقتصاد ثلاث سفرات الى امريكا بخصوص مباحثات لمشروع البوتاس فهـــل ممكن اننا نطلع على هذه المباحثات ونتائجها ؟

دولة رئيس الوزراء

يا سيدي في جلسة خاصة سنشرح لكـــم البوتاس من أوله الى آخره ، عندي الآن ورقـــة ملخصة عن هذا المشروع من آخر اخبارنا عـــن المشروع موجودة بعطيك اياه الآن حـــتى ينتهي حديثي ، ومستعدين بجلسة كاملة لمناقشة البـــوتاس حتى ندخل في التفاصيل ، هذه نعتقد معظم الملاحظات التي أثارها الاخوان النواب الاساسية أجبت عليها في شيء بحب أقوله وهو الشكاوي من عدم العـــدل في التوزيـــع ما هي واردة أبداً واذا بتلاحظـــــوا الموازنة الحالية أكثرها تتمة لمشاريع بدىء فيها في العام الماضي واحسن ما تظل معاقة خصوصاً فيمـــا يتعلق بالطرق وخلافها ، أحـــب مرة أخـــرى أن أقول لكم ما تم في السنة التي انتهت في السنة الماليـــة هذه أظن رقم يستحق ان يقال لأي حكومة بتقوم فيه الله يعطيك العافية ما كان عمل كامل متواصـــل ولا ندعي الكمال وانما ندعي اننا نبذل غاية الجهد



وعم نصل الى نتائج يلمسها كل مواطن في هذا البلد ومرة اخرى أكرر شكري للجنة المالية وأكــــرر شكري للأخوان النواب على كافة ملاحظاتهــــم وأكرر شكري حتى لأولئك الذين لا تعجبهــــم الموازنة وامامنا مجال لاثبات ما اذا كانت هــــذه الموازنة صحيحة او خيالية والسلام عليكم .

- ٢٤ -

السيد البخيت

معالي الرئيس ، الواقع الاكيد اني دخلت الى قاعة هذا المجلس وأنا على عزم اكيد ان لا اشترك في مناقشة مشروع الموازنة انما بعد ما استمعت ما اورده دولة رئيس الوزراء لا استطيع أن امر على بعض النقاط التي اوردها والتي تتعلق بالنواحــي الدستورية مر الكرام واني اؤكد لهذا المجلس الكريم بانني لا اذكر انني في يوم من الايام انتقدت امراً لغاية الانتقاد او لرغبة الانتقاد او بحب الظهور او لدافع شخصي لان هذه الاساليب لا تستهويني ولا ارتضيها لنفسي ، الموضوع الذي اود ان اشير اليه ، هو يتعلق بصلاحية هذا المجلس لا يخفى على علـــم المجلس الكريم ان الدستور اوضح على ان السلطة التشريعية تناط بمجلس الامة والملك وان السلطـــة التنفيذية تناط بالملك ويتولاها بواسطة وزارئه ولذا وعلى هذا الاساس من المفروض على السلطة التنفيذيه ان تتقيد بصلاحيتها وان لاتتساهل بهذه الصلاحيات وعلى السلطة التشريعية ايضاً ان تتقيد بهذه الصلاحيات ولا تتساهل بها لا من بعيد ولا من قريب ، الموضوع الذي اود ان اشير اليه هو يتعلق بأمرين الامر الاول فيما يتعلق بما اشار اليه دولة رئيس الوزراء بنـــظام الخدمة المدنية العامة وفيما اذا كان هنالك مانـــع دستوري يمنع ربط جدول الرواتب الى الموازنه ام لا ، فأنني استطيع بكل صراحة وبساطه ان ادلل بأن لهذا المجلس الصلاحية التامة بان ينظر الى جدول الرواتب وان من المفروض على الحكومة ان تقدم جدول الرواتب كجزء من الموازنة ودليلي على هذا أمرين/الامر الاول منذ نشأت المملكة الاردنية الهاشمية حينما كانت شؤون الموظفين تعالج بانظمة وحينما كانت تعالج بموجب قانون الخدمة المدنية العامة كان جدول الرواتب يربط بالموازنة ويقدم الى هذا المجلس هذا من ناحية المبادئ المتفق عليها ، واما من الناحية الدستورية فالمادة (١١٥) من الدستور التي اشار اليها بعض النواب اشارت بوضوح ان كل ما يدفع من الضرائب يجب ان يرد الى خزانة الدولة ولا ينفق اى جزء من هذه الاموال مهما كان نوعه الا بقانون وجاءت المادة(١١٢) من الدستور تنص بصراحة يقترع على الموازنة فصلا فصلا ومن ثم اشارت في الفقرة (٣) على ان للمجلس الحق ان يخفض من النفقات وليس له الحق ان يزيد في تلك النفقات فلا ادرى كيف يستطيع هذا المجلس ان يمارس حقــه الدستورى حينما تتقدم الحكومة بمجموع فصل الرواتب بالجملة وأعطى مثالا على ذلك فلو قدمت الحكومة كما قدمت بهذه الموازنة موظفو وزارة الاشغال نصف مليون دينار ، موظفو وزارة الخارجية ٤٠٠ الف دينار ذلك من الحماقــة بمكان ان يأتي المجلس ويمارس صلاحيته على اساس ان ينزل نسبة مئوية من هــذا الرقم لانه قد يجوز ان تنزيل هذا الرقم يؤثر على الجهاز الادارى ككل وقد يجوز وله الحق ان ينزل من فصل ولا يستطيع ان ينزل من فصل اخر انما حينما تقدم الحكومة جدول الرواتب بمفرداته يستطيع المجلس ان ينظر الى هذا الجدول ومن ثم يقوم بتباين مع الجداول السابقه ويرى ما هى الاحداثات التي حصلت في هذا الجدول وما هى النفقات الاخرى التي وضعت بهذا الجدول

حتى اذا اراد ان يمارس صلاحيته الدستورية يستند على ارقام وعلى مواد واعطى مثالا على ذلك مثلا الوظيفة الفلانية محدثة راتبها (٨٠٠) دينار هذه زائدة الوظيفة الثانية محدثه راتبها (٧٠٠) دينار هذا زائد ٨٠٠ و ٧٠٠ = ١٥٠٠ باستطاعتي ان انزل او باستطاعة المجلس ان ينزل ١٥٠٠ دينار ويشير الى المادة التي تبرر هذا التنزيل فلذلك وعلى هذا الاساس اعتقد ان جدول الرواتب هو من الطبيعي ان يكون جزء من الموازنة وهذا أضمن للموظــف الى استقرار الموظف والاطمئنان النفســي وبدون ان يكون الموظف مطمئنا نفسياً ومستقراً لا يستطيع ان يقوم بعمله باخلاص واضح ، الامر الثانى وهو ما اشار اليه بعض النواب الكرام وهو فيما يتعلق بموضوع الساعه ، موضوع القوانين المؤقته يذكـــر سيدى الرئيس وهذا المجلس الكريم أن هذا الموضـــوع أثرته في زمن عدة حكومات وقلت اما القاعــدة الدستورية الصحيحة التي نصت عليها المادة (٩١). من الدستور تقول ان على الحكومة ان تتقـــدم بمشاريع القوانين الى مجلس النواب وعلى مجلــس النواب ان يعدل هذه القوانين او يرفضها او يقبلها وحتى جميع الحالات تودع هذه القـــوانين الى مجلس الاعيان انما جاء الدستور بمادته (٩٤) وجـــاء يعالج امور استثنائية لم تكن بالحسبان امور طارئــه فجاءت المادة بصراحة اذا كان المجلس منحلا اوغير منعقد يحق للسلطة التنفيذية ان تضع قوانين مؤقته لاتخاذ تدابير ضرورية سريعة لا تحتمل التأجيل على ان تكون لهذه القوانين قوة القانون .

وعلى ان تعرض على المجلس في اول اجتماع له وللمجلس الحق برفض هذه القوانين وفي حالـــة الرفض يعلن بطلانهــا ، الا فيما يتعلق بالحقوق المكتسبة والعقود : وقد اشرت قبل هذه المرة ان الدستور الاردني الذى كان نافذ المفعول مـــن سنة ١٩٥٢ . لسنة ١٩٥٨ جاءت هذه المـــادة المشار اليها تنص بصراحة بانه يحق للسلطة التنفيذية ان تضع قوانين مؤقته في حالات ثلاث في حالات الكوارث وحالات الحرب وحالات الطوارئ واذا عدنا الى هذه المادة بالذات والى روح هذه المادة بالذات لا تختلف عن المادة الاساسية ولو جاءت المـــادة الاساسية محددة واني سأعطى مثالا على ذلك ان دستورنا اخذ عن الدستور المصرى : الدستور المصرى اخذ عـــن الـــدستور البلجيكى الدستور المصرى جـــاء بصراحة بمواده على انه يحق للحكومة ان تضـــع مراسيم تشريعية على ان تدعو المجلس بعد خمسة عشر يوماً من تاريخ وضع هذا القانون نستطيع ان نعود الى الدستور الكويتي ابن الامس يقول وينص بصراحة على ان الحكومة يحق لها ان تضع قوانين مؤقته لكن على ان تدعو المجلس حالا اذا كان المجلس غير منحلا واذا كان الفصل التشريعى قائم في مدة لاتزيــد عن خمسة عشر يوماً فلا ادرى ما هى الصلاحيات التي بقيت لهذا المجلس اذا كانـــت الحكومـــة تستطيع في مـــدة ثمانية اشهر ان تسلب صلاحيته الدستورية في القوانين واذا كانت الحكومة تستطيع في هذا الاسلوب الذى اتخذ ان تسلب حقه ايضاً في التخفيض من النفقات بالنسبة الى الموظفين والنفقات الاخرى فلا ادرى ما هى الصلاحية التي بقيت لهذا المجلس الكريم للملك وعلى هـــذا الاساس اعتبر ان هذا الموضوع من المواضــــيع الاساسية الهامة التي تتعلق بحياة هذا البلد الديمقراطية واني في الحقيقة اؤكد كل التأكيد انه بدون ان تعدل او يسار على هذا الترتيب لاتبقى هنالك حيـــاة ديمقراطية بالمعنى الصحيح وارجو من الحكومـــة

أن تأخذ حديثي هذا لا عن دافع شخصي وان تتقبل هـذا الحديث برحابة صدر حتى ترتفع الحياة الديمقراطيه لأعلى مستوياتها في هذا البلد .

٦ ــ التصويت والتصديق على الموازنة

الرئيس

ليتفضل مقرر اللجنة الماليــة بقراءة مشروع قانون الموازنة العامة فصلا فصلا .

السيد البخيت نائب عمان:

معالي الرئيس ممكن ان اسمع جواب مــن دولة رئيس الوزراء على النقطتين التي أثرتها

الرئيس :

ابدى دولة الرئيس رأيــه في الموضوع وفيما يتعلق في القوانين المؤقته ايضاً الحكومة أبدت رأيها

السيد المجالي نائب الكرك:

وفيما يتعلق باقتراحي الـذي يتعلق بتنزيـل القروض المنتظرة من الموازنة

دولة رئيس الوزراء :

لا مانع لدى الحكومة من تنزيلها .

الرئيس :

ياأخوان هل المجلس يوافق على تنزيل القروض المنتظره ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على قرار اللجنة المالية؟

(اصوات موافقة)

السيد كريشان نائب معان :

ارجو وضـع وربط جـدول التشكيلات بالموازنة اولا بالرأي اذا امكن ؟

السيد البخيت نائب عمان :

تصحيح للوضع ، الواقع انه يستطيع المجلس ان يصوت على قرار اللجنة المالية . فاذا مـا صوت على قرار اللجنه ، فمن ثم ينبغي الاقتراع على الموازنة فصلا فصلا .

على اساس ان الحكومة تتقيد بتوصيات اللجنه الماليه .

المقرر :

قرار اللجنة المالية . . . .

(اصوات ، صوت عليه)

الرئيس :

يا أخوان في تعديل مـن اللجنة المالية عـلى قانون الموازنة ، هل توافقون عليه ام لا ؟.

دولة رئيس الوزراء :

التصويت على الموازنه .

الرئيس :

هنالك تعديلات يا وصفي بك عـلى قانون الموازنة .

السيد العـوران نائب الطفيله :

حفظاً من التكرار وضياع الوقت تقرأ الموازنة فصلا فصلا وما يتعارض مع قرار اللجنـة ، تشير اللجنة اليه ويقترع عليه .

الرئيس :

يا موسى بك ، تواصي اللجنة في مادتين التي عدلت في قانون الموازنة وهما المادة (٦) والمادة (٨) لما تصل بقراءة فصول الموازنة اليهما ارجو التنبيه لهما.

السيد خليفه نائب عمان :

هنالك تواصي للجنـة المالية عـلى نوعين ، تواصي تتعلق بتعديل لقانون الموازنة وتواصي تتعلق بأمور اخرى اما فيما يتعلق بتواصي اللجنـة الخاصة فمن يوافق عليها ؟.

الرئيس :

هناك تعديل يا باشا وصفته اللجنـة المالية في صلب قانون الموازنة نريد ان نعرف المجلس الكريم موافق عليه ام لا ؟

معالي وزير العدليه:

انا الذى اراه من موضوع البحث في الدرجة الاولى هي الموازنه والتصويت على الموازنة ، جاء تقرير اللجنة المالية وابـدى مطالعات وابـدت انتقادات واقتراحات وافقت الحكومة على الكثير منها فأصبح قسم من الموازنة التي اتفق عليها امـا المواضيع التي اختلفت الموازنة وتعارضت مع اللجنة المالية هي التي يجب ان تكون بحث مناقشه وتصويت وما تبقي فهو متفق عليه بين الفريقين

الرئيس :

اسمع لي يا سيدى اللجنة المالية عدلت مادتين في صلب قانون الموازنة هاتين المادتين نريد ان نسأل المجلس موافق عليهما ام لا ؟

وارجو مـن المقرر ان يقرأ مشروع قانون الموازنة فصلا فصلا .

المقرر :

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٦٦

قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦

المادة (١) يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦) . ويعمل به مـن تاريخ ١٩٦٦/٤/١ .

المادة (٢) يخصص لنفقـات الحكومة عن التسعة اشهر المنتهيـة بتاريخ ٩٦٦/١٢/٣١ مبلغ (٥٢ر٩٧١ر٣٤٥) دينـارا وفقا لمـا هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

الرئيس :

فيما يتعلق بالقروض المنتظرة هـل نزلت من هذه المادة ؟

المقرر :

نعم ــ نزلت من المادة الثانية .

السيد القضـاه نائب عجلون :

اسمح لي يا معالي الرئيس ، مـا دامت اللجنة المالية اقترحت تنزيل القروض المنتظرة وتعديل ارقام هذه المادة ، الواقع لازم ان نجرى تعديل جذري ، الآن على الموازنة قـد تأتي الحكومة وتقف وتقول انا اريد ان اعدل . . . .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

(مقاطعا) ــ الواقع اقتراحـات اللجنة المالية بالنسبـة للتنزيلات تنقسم الى شقين ، الشق الاول

هي تنزيل العلاوات الاضافيه التي زيدت لمجلس الوزراء ورئيسى مجلس الاعيان والنواب ومن هم برتبهم ، والشق الثاني وافقت الحكومة على لسان رئيسها في رده على قرار اللجنة وعلى ملاحظات النواب في تنزيل القروض المنتظرة الداخلة ضمن مخصصات مجلس الاعمار والتي تتلخص فيما يلي صفحة ١٣٠ فالقروض المنتظرة تتلخص في بندين ٦٠٠ر٠٠٠ دينار القرض الدنمركي وربع مليون دينار القرض الكويتي المنتظر ، اما المليون ونصف فهو محلي اتفقت الحكومة على عقد هذا المبلغ مع البنك العربي وتم تأمينه لذلك لا مجال هناك للتنزيل ولذلك فالتنزيلات المالية تنحصر في هذين البندين، والموافقة على البنود الاخرى القانونية والتوصيات الاخرى موضوع آخر .

الرئيس :

يا خالد بك، كيف الآن بدنا ننزلهم من الرقم هذا الأولى .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

لما نأتي لمخصصات مجلس الاعمار الذي هو (١٢) مليون وكذا بتقول ينزل المبالغ المرصودة للقروض المنتظرة والبالغة ٦٠٠ر٠٠٠ قرض دنمركي ٢٥٠ر٠٠٠ قرض كويتي منتظر ننزلهم لما نصل الى مجلس الأعمار عندما نقرأ المفردات .

السيد القضاة نائب عجلون :

نقطة دستورية لا يجوز ان ننزل الواردات فالقروض هي واردات لكن على الحكومة الآن ان تقدم مشروع معدل لتنزيل هذه الواردات ونحن نتبناها مع الموازنة رأساً .

الرئيس :

يا سليمان بك انت لك حق التنزيل وللمجلس له الحق ان ينزل ، ما في داعي لمشروع قانون ابداً .

دولة رئيس الوزراء :

لما نصل الى مجلس الاعمار نزلوا القروض المنتظرة وخلصنا وذلك كما قال خالد بك .

الرئيس :

طيب وارجو من المقرران يتابع قراءة الموازنة

المقـرر :

المادة (٣) تقدر الواردات لتسعة اشهر المنتهية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ بمبلغ (٩٣٦ر٩٧٧ ر ٥٠) ديناراً كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

السيد ميرزا نائب عمان :

على ضوء التنزيلات الحاصلة في الماده الثانية يجب تعديل رقم الواردات ايضاً .

الرئيس :

يا وصفي بك نحن بنزل من القروض وبنزل الشيء الذي اتفقت عليه اللجنة المالية فيما يتعلق من بالزيادات ثم يطرح الرقم هذا ونرى كم الصافي .

وارجو من المقرر المتابعة .

المقـرر :

المادة (٤) يؤمن العجز البالغ (٤٠٩ر٩٩٣ر١) ديناراً من تحسين اضافي في الواردات وتوفير في النفقات العامة ولا سيما الاستهلاكيه منها .

السيد الحاج حسن نائب عمان :

اذا سمح لي معالي الرئيس هنا عندما ننزل ٢٢٥ر٠٠٠ر١ القروض المنتظرة فيصبح العجز ٩٠٠ر٠٠٠ر١ ناقص هذا المبلغ ، المبالغ المرصودة كقروض منتظرة مخصصة كنفقات في بنود اخرى لذلك لها مقابل كنفقات فمعناه لما ننزل من الواردات ٢٢٥ر٠٠٠ر١ فتخف النفقات مقابلها ١٢٢٥٠٠٠ فيصبح العجز ٩٠٠ر٠٠٠ر١ ناقص ٢٢٥ر٠٠٠ر١ .

السيد السحيمات نائب الكرك :

هنالك نفقات زائدة اتفق المجلس والحكومة على تنزيلها تجمع هذه النفقات وتنزل من حساب الواردات العامة فعندك العلاوات وعندك القروض وعندك الاشياء التي اتفقنا عليها مع الحكومة زيادة الرسوم والضرائب هذه الاشياء كلها تنزل من النفقات

الرئيس :

يا سعيد بك ممكن تفسر لنا هذا الموضوع :

وزير المواصلات ميناء سكك طيران :

ما هو الموضوع الذي تريد تفسيره؟

الرئيس :

في هناك القروض المنتظرة التي نريد ان ننزلها من الموازنه وفي الزيادات الجديدة التي طرأت بالنسبة للوزراء والمحافظين كيف ستنزل ؟ .

وزير المواصلات ميناء سكك طيران :

المحافظون ليسوا بالموضوع ولم ينزلوا .

(ضجـــه)

الرئيس :

اسمحوا لنا كي نسمع رأي الحكومة بالموضوع تفضل يا دولة الرئيس .

دولة رئيس الوزراء:

يا سيدي، اذا اقر المجلس مبدأ شطب القروض التي لم يجر عليها اتفاق نهائي لحد الآن فتشطب من الواردات . وتشطب من النفقات هذه واحدة والثانية فيما يتعلق بالعلاوات ، علاوات المحافظين الحكومة تصر عليها ، علاوات الوزراء ورئيس مجلس النواب والاعيان الحكومة لا تدافع عنها . اذا شطبتوهـا . نشطبها اذا بقيتوها تبقى .

الرئيس :

اذن بالنتيجة نطـرح هذا مـن هذا وخلصنا ارجوك يا موسى بك المتابعة .

المقـرر :

يا سيدي هنا نقطة دستورية تقول يقترع على الموازنة العامة فصلا فصلا اى قبل الموافقة على القانون

الرئيس :

اذن بالنسبة للفصل الثاني يوافق المجلس على تنزيل القروض من الرقم الأساسي ، انتهى ، يعني وافق المجلس على تنزيل القروض المنتظرة مع الزيادات .

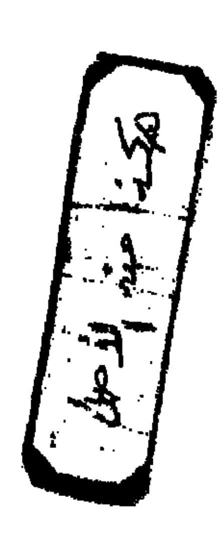
وتفضل يا موسى بك بقراءة الفصول .

المقـرر :

الجدول رقم (١) النفقات .

البلاط الملكي الهاشمي .

(اصوات ــ موافقين)



المقرر :

مجلس الامة .

(اصوات موافقين)

المقرر :

مجلس الوزراء وديوان الرئاسة .

(ضجه – اصوات تنزيل العلاوات من هذين الفصلين) .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على مخصصات مجلس الامة ومخصصات مجلس الوزراء وديوان الرئاسة مع التنزيل ؟

الجميع : موافقون .

السيد الحسيني نائب القدس :

دولة رئيس الوزراء قال بأن الحكومة لاتدافع على مبدأ زيادة الوزراء ورئيسي مجلس الاعيان والنواب ، وأنها تصر على مبدأ زيادة العلاوات للمحافظين ، فنرجو من دولة الرئيس ان يبين الاسباب الداعية لذلك .

الرئيس :

لم نصل بعد الى موضوع المحافظين يا امين بك ودولة الرئيس تكلم عن الاسباب وارجو من المقرر متابعة القراءة .

المقرر :

مجلس الوزراء وديوان الرئاسة مع التنزيل .

اصوات – موافقه

المقرر :

القوات المسلحة .

اصوات – موافقه

المقرر :

المؤسسة الاقليمية لمياه الأردن .

اصوات موافقة ، مع تنزيل القرض المنتظر

الرئيس :

لقد اتفقنا على تنزيل القروض كلها .

المقرر :

دائرة الأبحاث الجيولوجيه .

اصوات – موافقه

المقرر :

وزارة الداخلية مع التنزيل .

دولة رئيس الوزراء :

ليس هناك تنزيل على المحافظين .

السيد المجالى نائب الكرك:

معالي الرئيس ، انا اللذي المسه ان الحكومة صارت اهدأ منا ونحن في فوضانا بنخرب على بعضنا .

(ضحك)

فما دام الوزارة هي تركت زيادة العلاوة لنا نحن ، فنحن وافقنا عليه على اساس انه ينزلوا ما في غير المحافظين ،انا في زمني كنت حاكم اداري ، والله خمس ليرات ما كان يجيي مخصصات للقهوه اذا كانت الحكومه واضعة شيء لاضيافة بقيمةاربعين او خمسين يتفق على شيء معين على هذا الموضوع .

(ضجة)

الرئيس :

سنضع هذا الموضوع بالتصويت .

دولة رئيس الوزراء :

اسمح لي يا سيدي قبل التصويت عليها ارجو ان يقدر الأخوان المسؤوليات الجديده المأموله من المحافظين بعض الاخوان النواب خطبوا عن وجوه تحسين افراد الجهاز الحكومي اصبح لنا فرصه الآن نحسن فئة خلينا نستمر ونتأمل ان شاء الله تتحسن مواردنا بحيث كل موظف في هذه الدولة نعطيه نوع من الامتياز ، مافي لزوم ابداً لتنزيل هذا ، قصة الوزراء بما انه فيها وجاهة الذي يريد يريد والذي لا يريد له رأيه موضوع المحافظين جزء من جهازنا الثابت واظن مبدأ هذا المجلس ان اي تحسين الأوضاع الجهاز الحكومي الماليه او فئه منه لازم نقدره .

السيد المجالي نائب الكرك :

انا بعتقد أن قصة زيادة العلاوه هي اخف بكثير من بدل الايجار . بدلات ايجار السكن .

دولة رئيس الوزراء :

يا سيدي خطة الحكومه في المستقبل وهذه الحكومه بالذات خطتها الكل محافظ ستبني له الحكومة بنفسها بيت وتسكنه فيه كل المحافظين في الدنيا عندهم بيوت من الدولة فمن الآن حتى تستطيع الحكومه ان تبني بيوت في كل محافظة مافي مانع ان نعطيه ايضاً مساعدة .

الرئيس :

يا اخوان قضية الأيجارات وردت في تقرير اللجنة .

(اصوات لم ترد)

الرئيس :

هل صحيح يا خالد بك

السيد الحاج حسن نائب عمان :

يا سيدي حلا للأشكال هنالك رأيين رأي يدعو الى التنزيل بالنسبة للعلاوات الأضافية وعلاوات بدل الأيجار ورأي يقول على الأبقاء لذلك ارجو التصويت عليها .

الرئيس :

يا اخوان من يوافق على الزيادات للمحافظين وبدل الأيجار يرفع يده .

(ضجه واصوات مختلفه)

الرئيس :

يا اخوان الذي يوافق على الزيادة للمحافظين بالنسبة للزيادات في الرواتب والتمثيل والأيجارات يرفع يده فوافق المجلس على ذلك :

الرئيس :

ارجو من المقرر متابعة قراءة الفصول .

المقرر :

دائرة الجوازات العامة .

(اصوات موافقين)

المقرر :

مكتب الارتباط الخارجي .

(اصوات موافقين)

المقرر :

وزارة الدفاع .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

وزارة التربية والتعليم .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل

(اصوات موافقين)

المقــرر :

وزارة الزراعة .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

دائرة الحراج .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

دائرة البيطرة .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

وزارة الاشغال العامة .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

وزارة الاقتصاد الوطني .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

دائرة الاحصاءات العامة

(اصوات موافقين)

المقــرر :

دائرة التموين والاستيراد والتصدير .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

دائرة التسويق الزراعي .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

وزارة المواصلات

(اصوات موافقين)

المقــرر :

وزارة المالية .

(اصوات موافقين)

المقــرر :

دائرة ضريبة الدخل.

(اصوات موافقين)

المقرر :

دائرة الموازنة العامة .

اصوات موافقين

المقرر :

دائرة الاراضي والمساحة .

اصوات موافقين

المقرر :

وزارة الجمارك .

اصوات موافقين

المقرر :

وزارة الخارجية .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة الانشاء والتعمير .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة الصحة .

اصوات موافقين

المقرر : دائرة الشرعية .

اصوات موافقين

المقرر : ديوان المحاسبة .

اصوات موافقين

المقرر : ديوان الموظفين .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة الاعلام .

اصوات موافقين

المقرر : دائرة الآثار .

اصوات موافقين

المقرر : سلطة السياحة .

اصوات موافقين

المقرر : سلطة المياه المركزية .

اصوات موافقين

المقرر : مجلس الاعمار، مع تنزيل القروض المنتظرة .

اصوات موافقين

المقرر : سلطة قناة الغور الشرقية .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية .

اصوات موافقين

المقرر : وزارة المواصلات ـ ميناء، طيران، سكك.

اصوات موافقين

المقرر : دائرة الطيران المدني .

اصوات موافقين

المقرر : انتهى هذا الجدول، بقيت هنالك التنزيلات

الرئيس : اسمح لي دقيقة ، خلينا نصوت على القانون بمجموعه بالمناداة ، فاضع قانون الموازنة بمجموعه بالرأي .

(ضجة)

السيد العوران نائب الطفيلة :

معالي الرئيس، كي نستطيع التصديق على القانون بكامله يجب التصويت على فصول الموازنة ومواد مشروع قانون الموازنة اولا .

المقرر : (مقاطعا) قرأناه هذا .

السيد العوران نائب الطفيلة :

ارجوك ، اسمح لي ، وبعد الفروغ من هذا في هذه اللحظة ، معالي الرئيس عندئذ يقول القانون بمجموعه .

(ضجة)

الرئيس : ارجو من المقرر ان يقرأ التعديلات التي وضعتها اللجنة على مشروع القانون .

المقرر :

هناك تعديل على المادة السادسة واقرأ عليكم نصها.
المادة (٦) أ ـ يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات المتكررة فيما عدا الرواتب والاجور والعلاوات في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية الانمائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب ـ لا يجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مواد الرواتب والاجور والعلاوات في المجموعة (١٠) من والى اية مادة من مواد المجموعات الاخرى .

جـ ـ لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى الا بموافقة وزير المالية الموازنة العامة .

د ـ لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر في ذات الفصل الا بموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

واللجنة هنا توصي اضافة الفقرة (هـ) للمادة (٦) من مشروع قانون الموازنة العامة بالنص التالي :

هـ ـ يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ ـ مجلس الامة .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على ادخال هذا التعديل على المادة (٦) ؟

الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو المقرر ان يقرأ التعديل الثاني على مشروع قانون الموازنة .

المقرر :

ان التعديل الثاني من قبل اللجنة فهو على المادة الثامنة واقرأ نصها عليكم .

المادة (٨) لا يجوز الالتزام بمبلغ يزيد على المخصصات المرصودة في الموازنة العامة الا لاكمال المشاريع الرأسمالية الانمائية التي رصد لها في هذا القانون جزء من مجموع نفقاتها وبموافقة وزير المالية / الموازنة العامة

واللجنة هنا توصي المجلس بتعديل هذه المادة وذلك بشطب عبارة (وبموافقة وزير المالية / الموازنة العامة) من آخرها وفقا لقرار مجلسكم الكريم في اقرار الموازنة العامة لسنة ١٩٦٥ ـ ١٩٦٦ .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على شطب هذه العبارة من آخر المادة (٨) .

الجميع : موافقون .

المقرر :

هناك تعديل اقترحه بعض الزملاء يتضمن ادخال تعديل على المادة (٩) والذي يقضي بربط جدول التشكيلات مع قانون الموازنة والحكومة لم تؤيده فما رأي المجلس به .

الرئيس :

من يوافق على ادخال جدول التشكيلات في صلب الموازنة يرفع يده ؟

(فلم ينل موافقة الاكثرية)

الرئيس :

اذن سقط وارجو الآن من المقرر ان يقرأ جميع التعديلات والتنزيلات التي طرأت على مشروع قانون الموازنة بشكل عام ودفعة واحدة لأخذ الموافقة عليها .

المقرر :

١ ـ تنزيل مبلغ (٦٠٠ر٠٠٠) دينار قيمة القرض الدنمركي المنتظر والوارد في المادة (٧) وتنزيل مبلغ (٢٥٠ر٠٠٠) دينار القرض الكويتي المنتظر والوارد في المادة (٨) من الفصل (٢٢ / انمائية مجلس

الاعمار) مع موافقة المجلس عليهما من حيث المبدأ الى حين اتمام عقد الاتفاقيتين ، حيث سيصار الى تقديم ملحق موازنة بهذا الموضوع .

٢ ـ تنزيل المبالغ التالية من النفقات المتكررة ، وهي : ـ

أ ـ الفصل (١) البلاط الملكي الهاشمي مبلغ (١٠٨٠) دينار من المادة (١٧ ـ الاجور الاضافية)

ب ـ الفصل (٢) مجلس الامة مبلغ (١٨٠٠) دينار من المادة (١٦ ـ علاوات فنية وعلاوات اخرى) .

جـ ـ الفصل (١/٣) مجلس الوزراء وديوان الرئاسة مبلغ (٧٧٥٠) دينارا من المادة (١٦ ـ علاوات فنية وعلاوات اخرى) .

٣ ـ تعديل بعض مواد مشروع قانون الموازنة العامة لسنة ١٩٦٦ على الشكل التالي : ـ

أ ـ تقرأ المادة (٢) كما يلي : ـ

« المادة (٢) يخصص لنفقات الحكومة عن التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ مبلغ (٥٢ر١١٠ر٧١٥) دينار وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون » .

ب ـ تقرأ المادة (٣) كما يلي : ـ

« المادة (٣) ـ تقدر الواردات للتسعة اشهر المنتهية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ بمبلغ (٥٠ر١٢٧ر٩٣٦) دينار كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون » .

جـ ـ تقرأ المادة (٤) كما يلي : ـ

« المادة (٤) ـ يؤمن العجز البالغ (١ر٩٨٢ر٧٧٩) دينارا من تحسين اضافي في الواردات وتوفير النفقات العامة ولا سيما الاستهلاكية منها » .

د ـ اضافة فقرة (هـ) للمادة (٦) بالنص التالي :

« هـ ـ يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ ـ مجلس الامة » .

هـ ـ شطب عبارة (وبموافقة وزير المالية ـ الموازنة العامة) الواردة في آخر المادة (٨) .

الرئيس :

هل يوافق المجلس الكريم على هذه التعديلات والتنزيلات والاضافات التي قرأها سعادة المقرر .

الجميع : موافقون .

الرئيس :

ارجو من سعادة المقرر قراءة مشروع قانون الموازنة بشكل عام معدلا لاجراء التصويت عليه .

مشروع

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٦٦

قانون الموازنة العامه لسنة ١٩٦٦

المادة ١ — يسمى هذا القانون (قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦). ويعمل به من تاريخ١ / ٤ / ١٩٦٦.

المادة ٢ — يخصص لنفقات الحكومة عن التسعة اشهر المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٦ مبلغ (٧١٥ر١١٠ر٥٢) دينارا وفقا لما هو مبين في الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانون .

المادة ٣ — تقدر الواردات للتسعة اشهر المنتهية بتاريخ ٣١/١٢/١٩٦٦ بمبلغ (٩٣٦ر١٢٧ ٥٠) دينارا كما هو مبين في الجدول رقم (٢) الملحق بهذا القانون .

المادة ٤ — يؤمن العجز البالغ (٧٧٩ر٩٨٢ر١) دينارا من تحسين اضافي في الواردات وتوفير في النفقات العامة ولا سيما الاستهلاكية منها .

المادة ٥ — لا يجوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الا بقانون .

المادة ٦ — أ — يجوز نقل المخصصات من اية مادة من مواد النفقات المتكررة فيما عدا « الرواتب والاجور والعلاوات » في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية الانمائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية/الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب— لا يجوز نقل المخصصات من والى اية مادة من مــواد الرواتب والاجور والعــلاوات في المجموعة (١٠) من والى اية مادة من مواد المجموعات الاخرى..

ج — لا يجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى الا بموافقة وزير المالية الموازنة العامة .

د — لا يجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر في ذات الفصــل الا بموافقــة وزير المالية/الموازنة العامة .

ه — يستثنى من هذه المادة الفصل ٢ — مجلس الامة .

المادة ٧ — أ — لا يجوز الصرف الا بحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنة العامة .

ب— لا يجوز التجاوز بأية حالة من الاحوال المخصصات الواردة في هذه الحوالات المالية .

المادة ٨ — لا يجوز الالتزام بمبلغ يزيد على المخصصات المرصودة في الموازنة العامة الا لاكمــال المشاريــع الرأسمالية الانمائية التي رصد لها في هذا القانون جزء من مجموع نفقاتها .

المادة ٩ — بالرغم عما ورد في اي قانون او نظام آخر ، يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وغــير المصنفة وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة او دائرة تبعــا لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بنظام يصدره مجلس الوزراء بعد الاستئناس برأي الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين على ان لا يجحف ذلك بالحقوق المكتسبة لاي موظف او مستخــدم طبقا للقوانــين والانظمة المرعية .

المادة ١٠— رئيس الوزراء ووزير المالية /الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هذا القانون .

الرئيس :

يا اخوان هل تريدون التصويت على مشروع قانون الموازنة العامة برفع الايدي ام بالمناداة؟

(اصوات بالمناداة)

الرئيس :

اذن ارجو من الامين العام ان يقــرأ الاسماء بالمناداة :

الامين العام:

معالي السيد عبد الرحمن خليفة

الدكتور خليفه نائب عمان : معارض .

الامين العام : السيد موسى ابو الراغب

السيد ابو الراغب نائب عمان : معارض .

الامين العام : السيد مطلق الحديد

السيد الحديد نائب عمان : معارض .

الامين العام : معالي السيد خالد الحاج حسن

السيد الحاج حسن نائب عمان : موافق.

الامين العام : معالي السيد وصفي ميرزا

السيظ ميرزا نائب عمان : معارض .

الامين العام : فضيلة الشيخ عبد الباقي جمو

الاستاذ الشيخ جمو نائب عمان : معارض :

الامين العام :

معالي السيد سليم البخيت

السيد البخيت نائب عمان: معارض

الامين العام:

السيد شحادة الطوال

السيد الطوال نائب عمان : موافق

الامين العام :

السيد محمد الخشمان

السيد الخشمان نائب السلط : معارض

الامين العام:

السيد نوفان السعود

السيد السعود نائب السلط : موافق

الامين العام :

السيد شاكر الطعيمة

السيد الطعيمة نائب السلط : موافق

الامين العام :

السيد محمد سالم ابو الغنم

السيد ابو الغنم نائب مادبا : موافق .

الامين العام:

السيد حمزه الشريده

السيد الشريده نائب اربد : موافق

الامين العام:

السيد محمد بشير الغزاوي

السيد الغزاوي نائب اربد : موافق

الامين العام:

معالي السيد فضل الدلقموني

السيد الدلقموني نائب اربد : موافق

الامين العام:

فضيلة الشيخ علي الملكاوي

الاستاذ الشيخ الملكاوي نائب اربد : موافق

الامين العام:

السيد منصور السعد

السيد السعد نائب اربد : موافق

الامين العام:

السيد سامي حداد

السيد حداد نائب اربد : موافق

الامين العام:

السيد سليمان القضاه

السيدالقضاةنائب عجلون: مستنكف

الامين العام:

السيد فيصل الدغمي

السيد الدغمي نائب جرش: موافق

الامين العام:

السيد صلاح السحيمات

السيدالسحيماتنائب الكرك: معارض

الامين العام:

السيد صالح المجالي

السيد المجالي نائب الكرك: معارض

الامين العام:

السيد عمران المعايطة

السيد المعايطةنائب الكرك: موافق

الامين العام:

معالي السيد سابا العكشة

السيد العكشهنائب الكرك: موافق

الامين العام:

السيد وحيد العوران

السيدالعوراننائب الطفيله : موافق

الامين العام:

السيد ابراهيم كريشان

السيد كريشان نائب معان: موافق

الامين العام:

السيد زهير مطر

السيد مطر نائب معان : معارض

الامين العام.

السيد سعود القاضي

السيد القاضى نائب بدو الشمال : موافق

الامين العام:

السيد فيصل بن جازي

السيد جازي نائب بدوالجنوب: موافق

الامين العام:

السيد كامل عريقات

السيد عريقاتنائب القدس : موافق

الامين العام:

السيد أمين الحسيني

السيد الحسيني نائب القدس : مستنكف

الامين العام:

معالي الحاج علي الدجاني

السيد الدجانى نائب القدس : معارض

الامين العام:

السيد اميل حنا صافيه

السيد صافيه نائب القدس: موافق

الامين العام:

السيد متيا نصري مروم

السيد مروم نائب القدس: موافق

الامين العام:

السيد حسن عبد الفتاح درويش

السيد درويش نائب بيت لحم : موافق

الامين العام:

السيد موسى عيسى عابده

السيد عابده نائب بيت لحم : موافق

الامين العام:

معالي السيد ايوب مسلم

السيد مسلم نائب بيت لحم: موافق

الامين العام:

السيد عفيف بطارسه

السيد بطارسه نائب بيت لحم : موافق

الامين العام:

السيد يوسف التكروري

السيد التكروري : نائب الخليل : موافق

الامين العام.

السيد صادق الجعبري

السيد الجعبري : نائب الخليل : موافق .

الامين العام.

السيد احمد محمود حجة (غائب) .

الامين العام:

معالي السيد اسماعيل حجازي

السيد حجازي : نائب الخليل : موافق .

الامين العام:

السيد اسماعيل خليل ابو علان

السيد ابو علان : نائب الخليل : موافق .

الامين العام:

معالي السيد عبد القادر الصالح

السيد الصالح : نائب نابلس : موافق .

الامين العام:

معالي السيد راشد اغا النمر

السيد النمر : نائب نابلس : معارض.

الامين العام:

السيد عبد الرؤوف الفارس

السيد الفارس : نائب نابلس: معارض .

الامين العام:

السيد عبد الله الخطيب

السيد الخطيب : نائب نابلس : معارض.

الامين العام :

السيد حفظي فلحيس (غائب)

الامين العام :

السيد داود الشخشير

السيد الشخشير : نائب نابلس معارض .

الامين العام :

السيد فوزي جرار

السيد جرار : نائب جنين معارض .

الامين العام :

السيد محمد محمود ارشيد

السيد ارشيد : نائب جنين معارض .

الامين العام :

السيد معروف سليم رباع

السيد رباع : نائب جنين معارض .

الامين العام :

السيد حافظ الحمد الله

السيد الحمدالله : نائب طولكرم معـــارض .

الامين العام :

معالي السيد عبد الله الفياض

السيد الفياض : نائب طولكرم موافق .

الامين العام :

السيد محمد سعيد يونس

السيد يونس : نائب طولكرم موافق .

الامين العام :

معالي السيد كامل محي الدين

السيد محي الدين : نائب رام الله معارض.

الامين العام :

معالي الدكتور قاسم الريماوي .

السيد الريماوي : نائب رام الله موافق .

الامين العام :

السيد محمد احمد البرغوثي

السيد البرغوثي : نائب رام الله معارض .

الامين العام :

السيد عيسى عقل

السيد عقل : نائب رام الله موافق .

الرئيس :

يا اخوان نتيجة الاقتراع .

٣٤ بجانب الموازنـة
٢١ مخــالفين
٠٢ مستنكفين
٠٢ غائبين

٥٩

مبروك

قانون رقم (   ) لسنة ١٩٦٦

قانون الموازنة العامة للسنة الماليه ١٩٦٦

المادة ١ — يسمى هذا القانون « قانون الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦ » ويعمل به من تاريخ ١٩٦٦/٤/١

المادة ٢ — يخصص لنفقات الحكومة عن التسعة أشهر المنتهية بتاريخ ٦٦/١٢/٣١ مبلغ (٥٢١١٠٧١٥) ديناراً وفقا لما هومبين فى الجدول رقم (١) الملحق بهذا القانـــون .

المادة ٣ — تقدر الواردات للتسعة أشهر المنتهية بتاريخ ١٩٦٦/١٢/٣١ بملغ (٥٠ ١٢٧ ٩٣٦) ديناراً كما هو مبين في الجدول (٢)الملحق بهـــذا القانـــون .

المادة ٤ — يؤمن العجز البالغ (١٩٨٢ ٧٧٩) دينارا من تحسين أضافي في الواردات وتوفير في النفقات العامة ولا سيما الاستهلاكية منهـــا .

المادة ٥ — لايجـــوز نقل المخصصات من فصل الى آخر الابقانـــون .

المادة ٦ — أ — يجوز نقل المخصصات من أية مادة من مواد النفقات المتكررة فيما (عدا الرواتب والاجور والعلاوات) في المجموعة (١٠) الى النفقات الرأسمالية الانمائية في ذات الفصل بقرار من مجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير المالية / الموازنة العامة ولا يجوز العكس .

ب — لايجوز نقل المخصصات من والى أية مادة من مواد (الرواتب والاجور والعلاوات) في المجموعة (١٠) من والى اية مادة من مواد المجموعات الاخـــرى .

جـ — لايجوز نقل المخصصات من مادة الى مادة اخرى الابموافقة وزير المالية / الموازنة العامة .

د — لايجوز نقل المخصصات من برنامج الى برنامج آخر في ذات الفصل الابموفقة وزير المالية / الموازنة العامـــة .

هـ — يستثنى من هذه المـــادة الفصل ٢ مجلس الامة .

المادة ٧ — أ — لايجوز الصرف الا بحوالات مالية مصدقة من قبل دائرة الموازنـــة العامة .

ب — لايجوز التجاوز بأية حالة من الاحوال المخصصات الواردة في هذه الحوالات الماليـــة .

المادة ٨ — لايجوز الالتزام بمبلغ يزيد على المخصصات المرصودة في الموازنة العامةالا لاكمال المشاريع الرأسمالية الانمائية التي رصد لها في هـــذا القانون جزء من مجموع نفقاتهـــا .

المادة ٩ — بالرغم عما ورد في اى قانون أو نظام اخر ، يجري تحديد عدد الوظائف المصنفة وغير المصنفة ، وتعيين اسمائها ودرجاتها ومخصصاتها في ملاك كل وزارة أو دائرة تبعا لواجبات ومسؤوليات تلك الوظائف بنظام يصدره مجلس الوزراءبعد الاستئناس برأى الوزير المختص ورئيس ديوان الموظفين على أن لايجحف ذلك بالحقوق المكتسبة لاى موظف أو مستخدم طبقا للقوانين والأنظمة المرعية .

المادة ١٠ — رئيس الوزراء ووزير المالية / الموازنة العامة مكلفان بتنفيذ احكام هـــذا القانـــون .

جدول رقم (١)

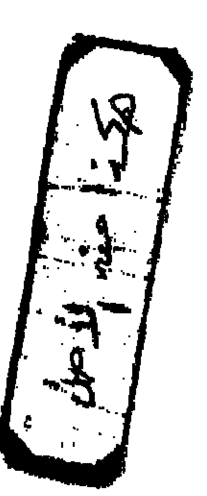
النفقــات

الفصل رقمــه عنوانه	النفقات المتكررة ١٩٦٦ دينـار	النفقات الرأسمالية الانمائية (السنوات السبع (١٩٦٦) دينـار	النفقات الرأسمالية الانمائية (العادية ١٩٦٦ دينـار	اجمال النفقات الرأسمالية الانمائية ١٩٦٦ دينـار	اجمال مخصصات الفصل ١٩٦٦ دينـار
١ – البلاط الملكي الهاشمي	١٢٨١٨٠	–	–	–	١٢٨١٨٠
٢ – مجلس الامة	٨٩٨٦٠	–	–	–	٨٩٨٦٠
١/٣ – مجلس الوزراءوديوان الرئاسة	٥٨٥٥٠	–	–	–	٥٨٥٥٠
٢/٣ – القوات المسلحة	١٤٣٧٢٧٥٠	–	–	–	١٤٣٧٢٧٥٠
٣/٣ – المؤسسة الاقليمية لمياه الاردن	–	–	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٩٧
٤/٣ – دائرةالابحاث الجيولوجيه	٥٤٠٠٠	–	٦٠٠٠٠	٦٠٠٠٠	١١٤٠٠٠
١/٤ – وزارة الداخلية	١١١٦٠٠	–	٩٠٥٥٠	٩٠٥٥٠	٢٠٢١٥٠
٢/٤ – الامن العام	٢٠٦٢٥٠٠	–	١١٢٥٠٠	١١٢٥٠٠	٢١٧٥٠٠٠
٣/٤ – دائرة الجوازات العامة	٤٦٣٠٠	–	–	–	٤٦٣٠٠
٤/٤ – مكتـب الارتبـاط الخارجي	٤١٠٠	–	–	–	٤١٠٠
٥ – وزارة الدفاع	–	–	–	–	–
٦ – وزارة العدلية	٢٠٧٤١٨	–	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٢١٣٤١٨
٧ – وزارة التربية والتعليم	٣٣٦٧٠٨٥	–	١٨٥٠٠٠	١٨٥٠٠٠	٣٥٥٢٠٨٥
٨ – وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٢٤٣٣٠٠	٣٤٠٠	٤٣٣٧٠	٤٦٧٧٠	٢٩٠٠٧٠
١/٩ – وزارة الزراعة	٣١٥٢٦٥	٦٦٧٠٠	٢٦٢٠٠	٩٢٩٠٠	٤٠٨١٦٥
٢/٩ – دائرة الحراج	١١٣٠٢٥	٦١١٥٠	–	٦١١٥٠	١٧٤١٧٥
٣/٩ دائرة البيطرة	٦٥٣٠٠	٧٥٠٠	–	٧٥٠٠	٧٢٨٠٠
١٠ – وزارة الاشغال العـامة	٦٧٨٤٢٠	٤١٩٠٠٠	٣٣١٠٠٠	٧٥٠٠٠٠	١٤٢٨٤٢٠
١/١١ وزارة الاقتصاد الوطني	٣٢٢٠٠	–	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٦٢٢٠٠
٢/١١ – دائرة الاحصاءات العامة	٢٧٣٥٠	١٠٣٥٠	٤٠٠٠	١٤٣٥٠	٤١٧٠٠

تابع جدول رقم(١)

النفقــات

الفصل رقمــه عنوانه	النفقات المتكررة ١٩٦٦ دينـار	النفقات الرأسمالية الانمائية (السنوات السبع) ١٩٦٦ دينـار	النفقات الرأسمالية الانمائية) العادية ١٩٦٦ دينـار	اجمال النفقات الرأسمالية الانمــائية ١٩٦٦ دينـار	اجمال مخصصات الفصل ١٩٦٦ دينـار
٣/١١ – دائرةالتموين والاستيراد والتصدير	١٤٩٦٠٠	–	٧٥٠٠	٧٥٠٠	١٥٧١٠٠
٤/١١ – دائرةالتسويق الزراعي	٢٠٦٠٠	٤٠٠٠	٨٠٠٠	١٢٠٠٠	٣٢٦٠٠
١٢ – وزارة المواصلات	٦٢٥٩٠٠	٢٩٧٤٠٠	٢٣٨٨٠٠	٥٣٦٢٠٠	١١٦٢١٠٠
١/١٣ – وزارة المالية	٢١٣٧٣٠٠	٣٠٥٠٠٠	١٠٤٧٤٥٠	١٣٥٢٤٥٠	٣٤٨٩٧٥٠
٢/١ – دائرة ضريبة الدخل	٩٦٨٠٠	–	–	–	٩٦٨٠٠
٢/١٣ – دائرة الموازنة العامة	٨٢٠٠	–	–	–	٨٢٠٠
٤/١٣ – دائرةالاراضي والمساحة	١٦٣٠٠٠	–	٨٢٠٠	٨٢٠٠	١٧١٢٠٠
٥/١٣ – الجمارك	١٩٤٠٠٠	–	١٠٣٨٠٠	١٠٣٨٠٠	٢٩٧٨٠٠
٣ – وزارة الخارجية	٥٦٢٤٠٠	–	–	–	٥٦٢٤٠٠
١٤ – الانشاء والتعمير	٦٣٣٧٠	–	–	–	٦٣٣٧٠
١٥ – وزارة الصحة	١٣٢٤٧٠٠	–	٣٧٢٢٢٠	٣٧٢٢٢٠	١٦٩٦٩٢٠
١٦ – الشرعيـة	٧٤٢١٠	–	–	–	٧٤٢١٠
١٧ – ديوان المحاسبة	٦٥٣٥٥	–	–	–	٦٥٣٥٥
١٨ – ديوان الموظفين	١٤١٥٥	–	–	–	١٤١٥٥
١/١٩ وزارة الاعلام	٣٢٣٢٨٥	–	٢٢٧٣٧٠	٢٢٧٣٧٠	٥٥٠٦٥٥
٢/٢٠ – دائرة الاثار	٤٢٣٨٥	٤١٩٠٠	١٢٠٠٠	٥٣٩٠٠	٩٦٢٨٥
٣/٢٠ – سلطة السياحة	٩١٦٢٠	٩٦٠٠٠	٣٠٠٠	٩٩٠٠٠	١٩٠٦٢٠
٢٠ سلطة المياه المركزية	١٠٩٥٠٥	–	٤١٣٠٥٠	٤١٣٠٥٠	٥٢٢٥٥٥
٢١ – مجلس الاعمار	٨٥٠٠٠	١١٩٩١٥٨٩	–	١١٩٩١٥٨٩	١٢٠٧٦٥٨٩
٢٢ – سلطة قناة الغور الشرقية	–	١١٥٠٠٠	–	١١٥٠٠٠	١١٥٠٠٠
٢٣ – وزارة الداخلية/للشؤون ٢٤ – البلدية والقروية	٧٠٠٠٠	–	٥٣٨٠٠٠	٥٣٨٠٠٠	٦٠٨٠٠٠
١/٢٥ – وزارة المواصلات / طيران، ميناء ، سكك	٥٦٢٦٣	٢٣٠٠٠	–	٢٣٠٠٠	٧٩٢٦٣
٢/٢٥ – الطيران المدني	١٠١٢١٨	١١٩٥٠	١٤٠٦٠٠	١٥٢٥٥٠	٢٥٣٧٦٨
المجمـوع العام	٢٨٣٥٧٠٦٩	١٣٤٥٣٩٣٩	١٠٢٩٩٧٠٧	٢٣٧٥٣٦٤٦	٥٢١١٠٧١٥



جدول رقم ٢

الواردات

الفصل رقمه	عنوانه	تقدير الواردات للسنة المالية ١٩٦٦ دينار
١ ـ	الجمارك والمكوس	٩٩٥٧٧٥٠
٢ ـ	الضرائب	٣٤٦٨٧٥٠
٣ ـ	الرخص	١٣٢٧٥٠٠
٤ ـ	الرسوم	٢٤٨٢٥٠٠
٥ ـ	البرق والبريد والهاتف	١٨٠٠٠٠٠
٦ ـ	واردات املاك الدوله	٦٠٠٠٠
٧ ـ	الفوائد والارباح	١٢٧٣٥٠٠
٨ ـ	الواردات المختلفة	٢٨٨٠٠٠٠
	المجموع	٢٣٢٥٠٠٠٠
٩ ـ	المساعدات والقروض	٢٦٨٧٧٩٣٦
	المجموع	٥٠١٢٧٩٣٦
	العجز	١٩٨٢٧٧٩
	المجموع العام	٥٢١١٠٧١٥

جدول رقم (٣)

خلاصة الموازنة العامة للسنة المالية ١٩٦٦

الواردات

الواردات	دينار	دينار
١ ـ الواردات المحلية	٢٣٢٥٠٠٠٠	٢٣٢٥٠٠٠٠
٢ ـ المساعدات المالية		
أ ـ الاميركية	٨٠٢٥٠٠٠	
ب ـ البريطانية	٩٧٥٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠
٣ ـ المساعدات الاقتصادية		
أ ـ الاميركية	٢١٦٧٠٠٠	
ب ـ الالمانية	١١٠٤٩٨	
ج ـ الجامعة العربية	٥٧٤٠٥٩٢	٨٠١٨٠٩٠
٤ ـ القروض الانمائية		
أ ـ القرض البريطاني	٨٠٠٠٠٠	
ب ـ القرض الالماني	٧٣٤٦٩٠	
ج ـ القروض الكويتية	١٨٠٤٦٢٥	
د ـ قروض مؤسسة الانماء الدولي	١٤٤٩١٠٣	
هـ ـ قروض وكالة الانماء الدولية الامريكية	٣٥٧١٤٢٨	
و ـ القروض المحلية	١٥٠٠٠٠٠	٩٨٥٩٨٤٦
المجموع	٥٠١٢٧٩٣٦	٥٠١٢٧٩٣٦
٥ ـ العجز	١٩٨٢٧٧٩	١٩٨٢٧٧٩
المجموع العام	٥٢١١٠٧١٥	٥٢١١٠٧١٥

النفقات

النفقات	دينار	دينار
١ ـ النفقات المتكررة		
أ ـ الخدمات المدنية	١١٩٢٠٨١٩	
ب ـ القوات المسلحة	١٤٣٧٣٧٥٠	
ج ـ الامن العام	٢٥٦٢٥٠٠	٢٨٣٥٧٠٦٩
٢ ـ النفقات الانمائية (العادية)		
أ ـ متفرقة	٤٠٠٨٦١٠	
ب ـ استغلال نهر الاردن وروافده	٦٢٩١٠٩٧	١٠٢٩٩٧٠٧
٣ ـ النفقات الانمائية (السنوات السبع)		
أ ـ متفرقة	١٤٦٢٣٥٠	
ب ـ مجلس الاعمار	١١٩٩١٥٨٩	١٣٤٥٣٩٣٩
المجموع العام	٥٢١١٠٧١٥	٥٢١١٠٧١٥

جـدول رقم ٤

مقـارنـة النفقـات المتكررة

الفصل رقمه عنوانه	النفقات المقدرة ٦٦/٦٥	النفقات المقدرة ٦٧/٦٦ (١٢) شهر	النفقات المقدرة ١٩٦٦ (٩) اشهر
١ — البلاط الملكي الهاشمي	١٦٤٩٠٠	١٧٠٩٠٠	١٢٨١٨٠
٢ — مجلس الامه	١١٤٥٥٠	١١٩٠٠٠	٨٩٨٦٠
٣ /١— مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦٦٣٠٠	٧٨٠٠٠	٥٨٥٥٠
٣ /٢— القوات المسلحة	١٨٥٦٥٠٠٠	١٩١٦٥٠٠٠	١٤٣٧٣٧٥٠
٣ /٣— المؤسسة الاقليمية لمياه الاردن	١٢٦٠٠٠	—	—
٣ /٤— دائرة الابحاث الجيولوجية	٧٩٨٠٠	٧٢٠٠٠	٥٤٠٠٠
٤ /١— وزارة الداخلية	١٢٠٧٠٠	١٤٨٨٠٠	١١١٦٠٠
٤ /٢— الامن العام	٢٨٤٨٠٠٠	٢٧٥٠٠٠٠	٢٠٦٢٥٠٠
٤ /٣— دائرة الجوازات العامة	٥٥٦٠٠	٦١٧٣٠	٤٦٣٠٠
٤ /٤— مكتب الارتباط الخارجي	٥٢٠٠	٥٤٦٠	٤١٠٠
٥ - وزارة الدفاع	٥٣٤٠	—	—
٦ — وزارة العدلية	٢٦٢٧٠٠	٢٧٥٢٢٠	٢٠٧٤١٨
٧ وزارة التربية والتعليم	٤١٧٤١٠٠	٤٤٧٦٠٩٣	٣٣٦٧٠٨٥
٨ — وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٤٨٦٠٠	٣٢٤٤٠٠	٢٤٣٣٠٠
٩ /١— وزارة الزراعة	٤٦٨٨٥٠	٤٢٠٢٦٥	٣١٥٢٦٥
٩ /٢— دائرة الحراج	١٥٠٢٠٠	١٥٠٨١٠	١١٣٠٢٥
٩ /٣— دائرة البيطرة	٧٨٠٤٠	٨٨٢٨٠	٦٥٣٠٠
١٠— وزارة الاشغال العامة	٩٠٨١١٠	٨٩٩٦٧٠	٦٧٨٤٢٠
١١/١— وزارة الاقتصاد الوطني	٣٠٥٠٠	٤٢٠٨٠	٣٢٢٠٠
١١/٢— دائرة الاحصاءات العامة	٣١٢٠٠	٣٦٢٢٠	٢٧٣٥٠
١١/٣— دائرة التموين والاستيراد والتصدير	٢٢٤٥٠٠	٢٠٣٥٢٥	١٤٩٦٠٠
١١/٤— دائرة التسويق الزراعى	٢٨٨٠٧	٢٧٤٣٥	٢٠٦٠٠
١٢ — وزارة المواصلات	٧٨٤٩٠٠	٨٣٤٥٣٢	٦٢٥٩٠٠
١٣ /١— وزارة المالية	٢٨٥٣٤٠٠	٢٨١٣٣٧٠	٢١٣٧٣٠٠
١٣/٢— دائرة ضريبة الدخل	١٤٨٠٠٠	١٢٩٠٦٠	٩٦٨٠٠
١٣/٣— دائرة الموازنة العامة	١٠٣٠٠	١٠٨٠٠	٨٢٠٠
١٣/٤— دائرة الاراضي والمساحة	٢٠٠٧٠٠	٢١٥٥٤	١٦٣٠٠٠

تابع جـدول رقـم (٤)

مقارنة النفقات المتكررة

الفصل رقمه عنوانه	النفقات المقدرة ٦٦/٦٥	النفقات المقدرة ٦٧/٦٦ (١٢) شهر	النفقات المقدرة ١٩٦٦ (٩) اشهر
١٣/٥— الجمارك	٢٣٢٦٠٠	٢٥٧٣٠٠	١٩٤٠٠٠
١٤— وزارة الخارجية	٧٠٤٨٠٠	٧٤٨٨٠٠	٥٦٢٤٠٠
١٥— وزارة الانشاء والتعمير	٧٨٠٠٠	٨٤٤٩٢	٦٣٣٧٠
١٦— وزارة الصحة	١٣٧١٢٠٠	١٧٦٦٢٦٠	١٣٢٤٧٠٠
١٧ - الشرعية	٩٠٣٥٠	٩٨٦١٠	٧٤٢١٠
١٨— ديوان المحاسبة	٨٠٩٨٠	٨٦٠٩٠	٦٥٣٥٥
١٩— ديوان الموظفين	١٩٣٧٠	١٨٨٧٢	١٤١٥٥
٢٠/١— وزارة الاعلام	٤٢٦٩٥٣	٤٣٢٨٢٧	٣٢٣٢٨٥
٢٠/٢— دائرة الاثار	٥٣٣٤٠	٥٥٩٦٠	٤٢٣٨٥
٢٠/٣— سلطة السياحة	١٠٤٥٠٠	١٢٥٤٨٠	٩١٦٢٠
٢١— سلطة المياه المركزية	١٢٥٧٥٠	١٥٦٣١٠	١٠٩٥٠٥
٢٢— مجلس الاعمار	١٢٠٠٠٠	١١٤٤٠٠	٨٥٠٠٠
٢٣— سلطة قناة الغور الشرقية	—	—	—
٢٤— وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	٩٤٩٠٠	٩٣٣٣٠	٧٠٠٠٠
٢٥/١— وزارة المواصلات/طيران،ميناء ، سكك	٦٠٨٠٠	٧٤٤١١	٥٦٢٦٣
٢٥/٢— الطيران المدني	١١٤٠٠٠	١٣٣٢٩٢	١٠١٢١٨
المجموع	٣٦٥٣١٨٤٠	٣٧٧٦٤٦٢٤	٢٨٣٥٧٠٦٩



جدول رقم (٥)

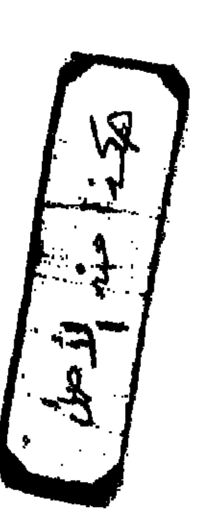
مقارنة النفقات الرأسمالية الانمائية

الفصل رقمه	عنوانه	التقديرات لسنة ٦٧/٦٦ (١٢) شهر	التقديرات ١٩٦٦ (٩) اشهر
٣/٣ـ	المؤسسة الاقليمية لمياه الاردن	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩١٠٧٧
٤/٣ـ	دائرة الابحاث الجيولوجية	٨٢٠٠٠	٦٠٠٠٠
١/٤ـ	وزارة الداخلية	١٢٤٥٥٠	٩٠٥٥٠
٢/٤ـ	الامن العام	١٥٠٠٠٠	١١٢٥٠٠
٦	وزارة العدلية	٨٠٠٠	٦٠٠٠
٧ـ	وزارة التربية والتعليم	٢٥٠٠٠٠	١٨٥٠٠٠
٨ـ	وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٦٢٨٤٠	٤٦٧٧٠
١/٩ـ	وزارة الزراعة	١٠٨٦١٦	٩٢٩٠٠
٢/٩ـ	دائرة الاحراج	٨٢٠٥٠	٦١١٥٠
٣/٩ـ	دائرة البيطرة	١٠٠٠٠	٧٥٠٠
١٠ـ	وزارة الاشغال العامة	٩٨٢٠٠٠	٧٥٠٠٠٠
١/١١ـ	وزارة الاقتصاد الوطني	٤٠٠٠٠	٣٠٠٠٠
٢/١١ـ	دائرة الاحصاءات العامة	١٣٦٦٠	١٤٣٥٠
٣/١١ـ	دائرة التموين والاستيراد والتصدير	١٠٠٠٠	٧٥٠٠
٤/١١ـ	دائرة التسويق الزراعي	١٢٠٠٠	١٢٠٠٠
١٢ـ	وزارة المواصلات / برق وبريد وهاتف	٦٧٢٧٠٠	٥٣٦٢٠٠
١/١٣ـ	وزارة المالية	١٧٧٤١٢٠	١٣٥٢٤٥٠
٤/١٣ـ	دائره الاراضي والمساحة	٨٢٠٠	٨٢٠٠
٥/١٣ـ	الجمارك	١٢٠٨٠٠	١٠٣٨٠٠
١٦ـ	وزارة الصحة	٥٢١٧١٠	٣٧٢٢٢٠
١/٢٠ـ	وزارة الاعلام	٢٣١٤٦٤	٢٢٧٣٧٠
٢/٢٠ـ	دائرة الآثار	٧٢٧٠٠	٥٣٩٠٠
٣/٢٠ـ	سلطة السياحة	١٢٠٠٠٠	٩٩٠٠٠
٢١ـ	سلطة المياه المركزية	٤٩٨٠٥٠	٤١٣٠٥٠
٢٢ـ	مجلس الاعمار	١١٩٩١٥٨٩	١١٩٩١٥٨٩
٢٣ـ	سلطة قناة الغور الشرقية	١٥٠٠٠٠	١١٥٠٠٠
٢٤ـ	وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	٧٥٤٠٠٠	٥٣٨٠٠٠
١/٢٥ـ	وزارة المواصلات / طيران ، ميناء ، سكك	٣٠٠٠٠	٢٣٠٠٠
٢/٢٥ـ	الطيران المدني	١٦٠٥٤٠	١٥٢٥٥٠
	المجموع العام	٢٥٢٨٢٦٨٦	٢٣٧٥٣٦٤٦

الفصل رقمه / عنوانه	التقديرات لسنة ٦٧/٦٦ (١٢) شهر	التقديرات ١٩٦٦ (٩) اشهر
خلاصة مقارنة الانفاقات الانمائية		
المتفرقة	٧٠٠٠٠٠٠	٥٤٧٠٩٦٠
استغلال الروافد	٦٢٩١٠٩٧	٦٢٩٠١٠٩٧
انمائية الاعمار	١١٩٩١٥٨٩	١١٩٩١٥٨٩
	٢٥٢٨٢٦٨٦	٢٣٧٥٣٦٤٦

اجمال الواردات

المادة رقمها عنوانها	واردات فعلية ٦٥/٦٤ دينار	اعادة تقدير ٦٦/٦٥ دينار	تقديرات ١٩٦٦ دينار
١ ـ الجمارك والمكوس	٨٥٧٠٥٨٣	١١٢٧٥٠٠٠	٩٩٥٧٧٥٠
٢ ـ الضرائب	٣٥٠٢٢٧٩	٤١٩٥٠٠٠	٣٤٦٨٧٥٠
٣ ـ الرخص	١٠٥٤٢٢٦	١٤٥٠٠٠٠	١٣٢٧٥٠٠
٤ ـ الرسوم	٢٧٦٥٠٤٠	٢٧٠٠٠٠٠	٢٤٨٢٥٠٠
٥ ـ البرق والبريد والهاتف	١٢٤٦٢٨٠	١٤٥٤٠٠٠	١٨٠٠٠٠
٦ ـ واردات املاك الدولة	٦٨٩٨٤	٧٤٠٠٠	٦٠٠٠٠
٧ ـ الفوائد والارباح	٣٤٨٤٢٣٥	١٧٩٢٠٠٠	١٢٧٣٥٠٠
٨ ـ الواردات المختلفة	٣١٣٦٧٥٧	٣٤٦٨٠٠٠	٢٨٨٠٠٠٠
المجموع	٢٣٨٢٨٣٨٤	٢٦٤٠٨٠٠٠	٢٣٢٥٠٠٠٠
٩ ـ المساعدات والقروض	٢٢٣٨٣٠٤١	٢٠٨٧٤٩٨٦	٢٦٨٧٧٩٣٦
المجموع العام	٤٦٢١١٤٢٥	٤٧٢٨٢٩٨٦	٥٠١٢٧٩٣٦



الفصل: ٩ـ المساعدات والقروض

المادة رقمها عنوانها	واردات فعليه ٦٥/٦٤ دينار	اعادة تقدير ٦٦/٦٥ دينار	تقديرات ١٩٦٦ دينار
١ ـ المساعدات المالية			
ا ـ الاميركية	١٢١٨١٨٧٧	١١٤٠٠٠٠٠	٨٠٢٥٠٠٠
ب ـ البريطانية	١٥٠٠٠٠٠	١٤٠٠٠٠٠	٩٧٥٠٠٠
	١٣٦٨١٨٧٧	١٢٨٠٠٠٠٠	٩٠٠٠٠٠٠
٢ ـ المساعدات الاقتصادية والفنية			
ا ـ الاميركية	١٦٤٧٤٨٥	١٧٤٩٢٨٩	٢١٦٧٠٠٠
ب ـ الالمانية	٧٧٦٧٩	٥٠١٦٤	١١٠٤٩٨
جـ ـ الجامعة العربية	٠٠٠	٣٧٤٥٠٠٠	٥٧٤٠٥٩٢
	١٧٢٥١٦٤	٥٥٤٤٤٥٣	٨٠١٨٠٩٠
٣ ـ القروض الانمائية			
ا ـ القرض البريطاني	٧٠٠٠٠٠	٧٠٠٠٠٠	٨٠٠٠٠٠
ب ـ القروض الالمانية	١٦٩٧٤٦	٢٠٦١٩٢	٧٣٤٦٩٠
جـ ـ القروض الكويتية	٥٨٧٣٧٩	٨١٢٤٠٢	١٨٠٤٦٢٥
د ـ قروض مؤسسة الانماء الدولي	٥١٨٨٧٥	٨١١٩٣٩	١٤٤٩١٠٣
هـ ـ قرض وكالة الانماء الدولية الاميركية	٠٠٠	٠٠٠	٣٥٧١٤٢٨
و ـ القروض المحلية	٠٠٠	٠٠٠	١٥٠٠٠٠٠
	١٩٧٦٠٠٠	٢٥٣٠٥٣٣	٩٨٥٩٨٤٦
٤ ـ القرض الكويتي للموازنة العامة	٥٠٠٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
	٥٠٠٠٠٠٠	٠٠٠	٠٠٠
مجموع الفصل	٢٢٣٨٣٠٤١	٢٠٨٧٤٩٨٦	٢٦٨٧٧٩٣٦

خـــلاصة النفقات

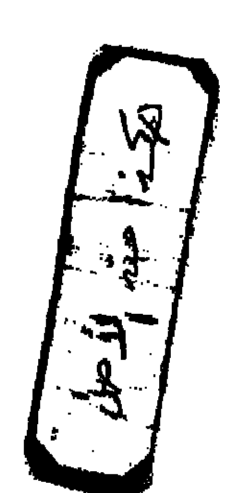
الفصل رقمه عنوانه	الصرفيات الفعلية المتكررة والرأسمالية ٦٥/٦٤ دينار	اعادة تقدير الصرفيات المتكررة والراسمالية ٦٦/٦٥ دينار	تقدير المخصصات المتكررة والراسمالية ١٩٦٦ دينار
١ ـ البلاط الملكي الهاشمي	١٣٣٣٨٠	١٦٢٧٦٢	١٢٨١٨٠
٢ ـ مجلس الامة	٩٩٦٨٣	١١١٢٠٨	٨٩٨٦٠
٣ /٢ـ مجلس الوزراء وديوان الرئاسة	٦١٢٧٨	٦٦٠٠٠	٥٨٥٥٠
٣ /٢ـ القوات المسلحة	١٨٥٦٥٠٠٠	١٨٥٦٥٠٠٠	١٤٣٧٣٧٥٠
٣ /٣ـ المؤسسة الاقليمية لمياه الاردن	—	٦٦٩٩٤٨	٦٢٩١٠٩٧
٣ /٤ـ دائرة الابحاث الجيولوجية	٢٠٠٧٩	٨٥٣١٤	١١٤٠٠٠
٤ /١ـ وزارة الداخلية	١٦٢٤٥٩	١٤٤٤٨٢	٢٠٢١٥٠
٤ /٢ـ الامن العام	٢٥٠٠٠٠٠	٢٨٤٨٠٠٠	٢١٧٥٠٠٠
٤ /٣ـ دائرة الجوازات العامة	٦٦٧٢٦	٥٣٣٢٧	٤٦٣٠٠
٤ ٤/ـ مكتب الارتباط الخارجي	٤٣٢٧	٤٤٦٢	٤١٠٠
٥ ـ وزارة الدفاع	٤٩٨٤	٥٠٨٠	—
٦ ـ وزارة العدلية	٢٣٥٢٦٤	٢٦٦٧٠٠	٢١٣٤١٨
٧ ـ وزارة التربية والتعليم	٣٧٢٤٩٧٠	٤١٤٣٢٥٥	٣٥٥٢٠٨٥
٨ ـ وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل	٣٠٣١٧٤	٣٣٤٣٧٣	٢٩٠٠٧٠
٩ /١ـ وزارة الزراعة	٣٨٦٣٨٧	٤٣٩٠٨٠	٤٠٨١٦٥
٩ /٢ـ دائرة الحراج	١٥٧٠٨٠	١٤٥٥٣٥	١٧٤١٧٥
٩ /٣ـ دائرة البيطرة	٦٦٢٢٨	٧٣٢٢٠	٧٢٨٠٠
١٠ـ وزارة الاشغال العامة	١٤٢١٥٠٧	١٨٨٧٥٩٢	١٤٢٨٤٢٠
١/١١ـ وزارة الاقتصاد الوطني	٨٣٣٧٦	٥٨٨٧٥	٦٢٢٠٠
٢/١١ـ دائرة الاحصاءات العامة	٣٣٥٩٢	٢٧٥٠٠	٤١٧٠٠
٣/١١ـ دائرة التموين والاستيراد والتصدير	١٦٦٨٣٥	٢١٤٦٤٠	١٥٧١٠٠
٤/١١ـ دائرة التسويق الزراعي	٣٢٦٢٠	٤١٩١٢	٣٢٦٠٠
١٢ـ وزارة المواصلات	٨٩٦٠٣٦	١٤٥٦٦١٧	١١٦٢١٠٠
١/١٣ـ وزارة المالية	٦٧٤٨٣٠٩	٤٢٤٠٩٩٦	٣٤٨٩٧٥٠
٢/١٣ـ دائرة ضريبة الدخل	١٥٧٣٠٦	١٤٠٧٨٠	٩٦٨٠٠
٣/١٣ـ دائرة الموازنة العامة	٩٤٤٥	٩١٥٠	٨٢٠٠
٤/١٣ـ دائرة الاراضي والمساحة	١٩١٥٧٢	١٩٤٢٥٤	١٧١٢٠٠

تابع خلاصة النفقات			
الفصل رقمه عنوانه	الصرفيات الفعلية المتكررة والراسمالية ٦٥/٦٤ دينار	اعادة تقدير الصرفيات المتكررة والرأسمالية ٦٦/٦٥ دينار	تقدير المخصصات المتكررة والرأسمالية ١٩٦٦ دينار
١٣٪٥– الجمارك	٢٢٥٦٧٦	٣١٢٠٧٢	٢٩٧٨٠٠
١٤ – وزارة الخارجية	٦٣٢٦٨٦	٧١٣٩٠٠	٥٦٢٤٠٠
١٥ – وزارة الانشاء والتعمير	٥٧٩٦٩	٧٣٤٧٩	٦٣٣٧٠
١٦ – وزارة الصحة	١٣١٣١٩٨	١٥٤٦٤٧٧	١٦٩٦٩٢٠
١٧ – الشرعية	٨٤٩٣٦	٨٧٨٤٥	٧٤٢١٠
١٨ – ديوان المحاسبة	٧٢٢٤٦	٧٩١٨٠	٦٥٣٥٥
١٩ – ديوان الموظفين	١٧٨٩٧	١٦٩٢٥	١٤١٥٥
١/٢٠– وزارة الاعلام	٤٠٥٩٩٢	٤٥٤٧٤٠	٥٥٠٦٥٥
٢/٢٠– دائرة الاثار	٩٠٦٤١	٩٣٤٢٠	٩٦٢٨٥
٣/٢٠– سلطة السياحة	١٤٣٩٢٢	١٦٨٣٥٠	١٩٠٦٢٠
٢١ – سلطة المياه المركزية	٢٣٧٧٠٨	٤٧٨٠٧٥	٥٢٢٥٥٥
٢٢ – مجلس الاعمار	٣٤٠٢٤٣٣	٥٠١٨٦١٢	١٢٠٧٦٥٨٩
٢٣ – سلطة قناة الغور الشرقية	٣٠٥٥٣٢	٢٥٠٠٠٠٠	١١٥٠٠٠٠
٢٤ – وزارة الداخلية للشؤون البلدية والقروية	٢٣٤٩٩	٨٣٦٣٤٢	٦٠٨٠٠٠
١/٢٥– وزارة المواصلات / طيران، ميناء، سكك	٤٣٧٧١	٦٥٠٧٨	٧٩٢٦٣
٢/٢٥– الطيران المدني	١٤٥٤٤٥	١٨٣٣٢٤	٢٥٣٧٦٨
المجموع العام	٤٣٤٣٥١٦٨	٤٦٧٦٧٨٨١	٥٢١١٠٧١٥

النفقات المتكررة

الفصل : ١ – البلاط الملكي الهاشمي

المادة رقمها عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة ١٩٦٦	ايضاحات
مخصصات جلالة الملك المعظم الاسرة المالكة				
١– مخصصات جلالة الملك المعظم	٤٨٠٠٠	٤٨٠٠٠	٣٦٠٠٠	
٢– مخصصات جلالة الملك طلال واسرته	٣٠٠٠٠	٣٠٠٠٠	٢٢٥٠٠	
٣– مخصصات سمو ولي العهد	٣٦٠٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠	
٤– مخصصات سمو الامير محمد	٦٠٠٠	٦٠٠٠	٤٥٠٠	
٥– مخصصات سمو الامير نايف	٣٦٠٠	٣٦٠٠	٢٧٠٠	
٦– مخصصات افراد الاسرة المالكة	٤٦٨٠	٤٦٨٠	٣٥١٠	
المجموع	٩٥٨٨٠	٩٨٢٨٠	٧٣٧١٠	
١٠– الرواتب والاجور والعلاوات				
١١– رواتب الموظفين المصنفين	١٢٤١٧	١٢٥٠٠	١٢٣٢٠	
١٢– رواتب الموظفين غير المصنفين	١٨٧٨	٢٤٧٢	٢٠٨٠	
١٥– علاوات غلاء المعيشة	١٤٠٣	١٤٧٠	٢٢٠٠	
١٧– الاجور الاضافية	١٢٣٢	١٤٤٠	١١٦٠	بدل تمثيل
المجموع	١٦٩٣٠	١٧٨٨٢	١٧٧٦٠	
٢٠– النفقات الاخرى				
٢١– اجور النقل أوعلاوات السفر	٢٠٩٦	٢٢٠٠	٢١٣٥	
٢٢– البرق والبريد والماء والكهرباء	٢٣٩١	٧٥٠٠	١٣٧٥	
٢٤– المتفرقة	...	٢٠٠	٣٠٠	
٢٥– اللوازم والمهمات	١١٥٣	٧٠٠	٩٠٠	
المجموع	٥٦٤٠	١٠٦٠٠	٤٧١٠	
٤٠– الهبات والفوائد والرديات				
٤١– الهبات والاعانات والمكافاءات	١٤٩٣٠	٣٦٠٠٠	٣٠٠٠٠	تسديد التزامات سابقة
٤٧– الالتزامات السابقة	...	...	٢٠٠٠	لوزارة المواصلات/البريد
المجموع	١٤٩٣٠	٣٦٠٠٠	٣٢٠٠٠	
مجموع الفصل	١٣٣٣٠٨	١٦٢٧٦٢	١٢٨١٨٠	

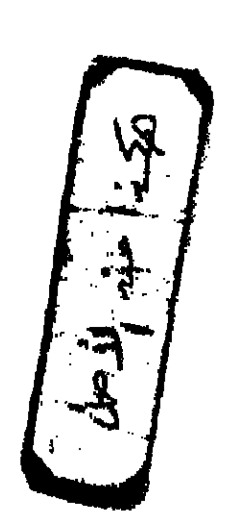


الفصل : ٢ – مجلس الامه — النفقات المتكررة

المادة رقمها عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة ١٩٦٦	ايضاحات
١٠– الرواتب والاجور والعلاوات				
١١– الموظفون المصنفون	٩٣٤٢٩	٩٩٤٦٠	٧٧٢٠٠	
١٢– الموظفون غير المصنفين	١١٨٣	١٤٤٢	١١٠٠	
١٣– الموظفون بعقود				
١٤– اجور العمال	٥٥	...	...	
١٥– علاوة غلاء المعيشة	١١٩٢	١٢٥٦	١٠٠٠	
١٦– علاوات فنية وعلاوات اخرى				
١٧– الاجور الاضافية				
١٨ – التقاعد والتعويضات				
المجموع	٩٥٨٥٩	١٠٢١٥٨	٧٩٣٠٠	
٢٠– النفقات الاخرى				
٢١– اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	١١٣٣	٥٣٥٠	٣٧٥٠	
٢٢– الايجارات				
٢٣ – البرق والبريد والماء والكهرباء	١٣٧٧	١٣٠٠	٨٥٠	
٢٤– المتفرقـة	٢٢١	٥٥٠	٤١٦٠	منها (٣٧٥٠) ضيافة
٢٥– اللوازم والمهمات	٨٤٩	١١٠٠	٦٧٥	
المجموع	٣٥٨٠	٨٣٠٠	٩٤٣٥	
٣٠– النفقات الرأسمالية				
٣١– اجهزة وآلات وأثاث	٧٧	٣٠٠	٣٧٥	
٣٢– استملاك وابنية وانشاءات				
٣٣– الاستثمارات				
٣٤– القروض				
المجموع	٧٧	٣٠٠	٣٧٥	
٤٠– الهبات والفوائد والرديات				
٤١– الهبات والاعانات والمكافاءات				
٤٢ – التعويضات (عن الممتلكات)				
٤٣– المساهمات	١٦٧	٤٥٠	٧٥٠	
٤٤– البعثات العلمية				
٤٥– الفوائـد				
٤٦– المردود من واردات السنين السابقة				
٤٧ – الالتزامات السابقة				
المجموع	١٦٧	٤٥٠	٧٥٠	
مجموع الفصل	٩٩٦٨٣	١١١٢٠٨	٨٩٨٦٠	

الفصل : ٣/١– مجلس الوزراء وديوان الرئاسة — النفقات المتكررة

المادة رقمها عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة ١٩٦٦	ايضاحات
رواتب رئيس الوزراء والـوزراء				
١– رواتب رئيس الوزراء والوزراء	...	٢٦٠٠٠	٢٠٣٤٠	
المجموع	...	٢٦٠٠٠	٢٠٣٤٠	
١٠– الرواتب والاجور والعلاوات				
١١– الموظفون المصنفون	٣١٣٦٤	٩٦٠٠	٨٢٤٠	
١٢ – الموظفون غير المصنفين	١١٥٢	١٣٢٠	١١٨٠	
١٣– الموظفون بعقود				
١٤– اجور العمال				
١٥– علاوة غلاء المعيشة	١٩١٢	٩٣٠	٧٩٠	
١٦ – علاوات فنية وعلاوات اخرى	٦٧١٥	٧٦٠٠	٨٠٠٠	
١٧– الاجور الاضافية				
١٨– التقاعد والتعويضات				
المجموع	٤١١٤٣	١٩٤٥٠	١٨٢١٠	
٢٠– النفقات الاخرى				
٢١ – اجور النقل وعلاوات السفر والميدان	٦٠١٧	٦٦٠٠	٦٠٠٠	
٢٢ – الايجارات				
٢٣– البرق والبريد والماء والكهرباء	٢٠٠١	٢٠٠٠	١٨٠٠	
٢٤– المتفرقة	٢٥٩	٢٠٠	٢٠٠	
٢٥– اللوازم والمهمات	١٠٥٨	٩٥٠	٧٥٠	
المجموع	٩٣٣٥	٩٧٥٠	٨٧٥٠	
٤٠ – الهبات والرديات والفوائد				
٤١– الهبات والاعانات والمكافاءات	١٠٨٠٠	١٠٨٠٠	٨١٠٠	
٤٧– الالتزامات السابقة	...	...	٣١٥٠	
المجموع	١٠٨٠٠	١٠٨٠٠	١١٢٥٠	
مجموع الفصل	٦١٢٧٨	٦٦٠٠٠	٥٨٥٥٠	



الفصل : ٢٢/ انمائية – مجلس الاعمار — النفقات الراسمالية الانمائية

المادة رقمها – عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة لسنة ١٩٦٦ ٩ اشهر	ايضاحات
النفقات الراسمالية الانمائية (السنوات السبع)				
٢٤– المتفرقـــة				
١ – التنقيب عن النحاس	٧٧٦٧٩	٠٠٠	٤٥١٠٦	من الهبة الالمانية /١٩٦٣
٢ – تصميم خطة سكة حديد معان العقبة	٠٠٠	٥٠١٦٤	٦٥٣٩٢	من الهبة الالمانية /١٩٦٤
٣٢– استملاك وابنية وانشاءات				
توسيع ميناء العقبة	١٦٩٧٤٧	١٣١١٩٢	١٢٠٨٠٠	من القرض الالماني/١٩٦٢
٢– بناء مستودعات ومحطة كهرباء ولوازم لتخزين الفوسفات	٠٠٠	٧٥٠٠٠	٦١٣٨٩٠	من القرض الالماني/١٩٦٥
٣– مشروع الفوسفات	٥٩٣٦٢	٧٨٥٠٠١	١٣٧١٥٢١	من القرض الكويتي /١٩٦٢
٤– مشاريع القرض البريطاني	٤٠٥٠٤٩	١٣٩٣٠٥٨	٠٠٠٠٠	انظر صفحة ١٣١ (ا،ب)
٥– المشـاريع الاقتصـادية والفنية الاميركية	١٦٤٧٤٨٥	١٧٤٩٢٨٩	٢١٦٧٠٠٠	مساعدات اميركية جديدة ومدورة من سنين سابقة التفاصيل صفحة ١٣١ (ب،ج)
٦– قروض وكالة الانمـاء الدولية الاميركية	٠٠٠	٠٠٠	٣٥٧١٤٢٨	يوزع بموجب اتفاقيات بين الحكومتين الاردنية والاميركية
٧– بناء المستشفى العسكري	٠٠٠	٠٠٠	١٠٠٠٠٠٠	قروض محلية
٨– انشاء ابنية مدرسية	٠٠٠	٠٠٠	٥٠٠٠٠٠	قروض محلية

الفصل :٢٢ / انمائية – مجلس الاعمار — النفقات الرأسمالية الانمائية

الماده رقمها – عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة لسنة ١٩٦٦ ٩ اشهر	ايضاحات
١٢– طريق عمان / البحر الميت				
١٣ – الادارة العامة				
١٤– بناء طرق ومسالك سياحية				
١٥– انشاء ملاحات تجريبية للبوتاس				
١٦– مشاريع اخرى				
٦ – قروض وكالة الانماء الدولية الاميركية				
١– طريق دامية / الشونة				
٢– طريق القدس بيت لحم				
٣– مطار القدس				
٤– الميكروويف				
٥– مساهمة في مشاريع الكهرباء				
٦– مشاريع اخرى				

الفصل: ٢٢ / الهالية – مجلس الاعمار

النفقات الراسمالية الانمائية

المادة رقمها – عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة لسنة ١٩٦٦ ٩ اشهر	ايضاحات
٣٣– الاستثمارات				
١– مؤسسة الانماء الصناعي	٤١٥٠٠٠	٢٧٤٠١	٥٧٥٩٩	من القرض الكويتي سنة ١٩٦٢
٢– قرض امانة العاصمة	٣١٠٤٤	١٥٦٧٢٨	٥٠٨٢٢٥	من قرض مؤسسة الانماء الدولي
٣– قروض مشاريع المياه				
ا – مشروع مياه عين سامية	٩٥٩٥٩	١٣٤٣٠٠	٦٥٤٥٥	« « «
ب– مشروع مياه الزرقاء	٤٥٥٣	١٧٩٣٩	٢٥٦٠٨٨	« « «
جـ– مشروع مياه اربد الحصن الرمثا المفرق	٤٢٠٧٤	١٠٨٢٢٩	١٧٨٢٦٨	« « «
د– مشروع مياه نابلس	٠٠٠	٠٠٠	٣٥٧١٤٣	« « «
٤– قروض مؤسسة الاقراض الزراعي	٣٤٥٢٤٦	٣٩٤٧٤٣	٩٣٩٢٤	« « «
٤٣– المساهمات				
١– مساهمة الحكومة في مشاريع مختلفة	٤٩٥٧	٤٧٢٣	١٣٠٧٣	
٢– مساهمة في مشاريع وزارة الاشغال العامة	٠٠٠	٠٠٠	٥٧١٢	
٣– مساهمة في مشاريع وزارة الزراعة	٠٠٠	٠٠٠	٥٨٦	
٤– مساهمة في مشاريع السياحة والآثار	٠٠٠	٠٠٠	٢١١١٨	
٥– مساهمة في مشاريع المياه	٠٠٠	٠٠٠	١٤٠١١	
٦– دراسة العائلة	٠٠٠	٠٠٠	٧٠٠٠	
٧– دراسة القوى البشرية	٠٠٠	٠٠٠	٢٥٠٠	
٤٥– الفوائد والاقساط				
١– تسديد اقساط وفوائد قرض المليون	٠٠٠	٠٠٠	٩٤٤٠٠	
٢– تسديد اقساط وفوائد القرض الكويتي سنة ١٩٦٢	٠٠٠	٠٠٠	٥٢٩١٠	

الفصل : ٢٢/ انمائية – مجلس الاعمار

النفقات الرأسمالية الأنمائية

المادة رقمها – عنوانها	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة لسنة ١٩٦٦ ٩ أشهر	ايضاحات
٣– تسديد فوائد مؤسسة الانماء الدولي	٠٠٠	٠٠٠	١٨٤٤٠	
– نفقات انمائية لم تتكرر	٠٠٠	٢٥٠٠	٠٠٠	
	٣٢٩٨١٥٥	٤٩٣٠٢٦٧	١١٩٩١٥٨٩	

اجمال مخصصات الفصل

	النفقات الفعلية ٩٦٥/٩٦٤	اعادة تقدير النفقات ٩٦٦/٩٦٥	النفقات المقدرة لسنة ١٩٦٦ ٩ أشهر
النفقات المتكررة	١٠٤٢٧٨	٨٨٣٤٥	٨٥٠٠٠
النفقات الرأسمالية الانمائية (السنوات السبع)	٣٢٩٨١٥٥	٤٩٣٠٢٦٧	١١٩٩١٥٨٩
مجموع الفصل	٣٤٠٢٤٣٣	٥٠١٨٦١٢	١٢٠٧٦٥٨٩